

تقييم النظام المحاسبي الآلي من منظور استراتيجي

"دراسة ميدانية على نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي - افييس - في الجمهورية اليمنية"

رسالة مقدمة من الطالب

معين فايد الفقيه

بإشراف

الأستاذ الدكتور محمد حمود السمحي

أستاذ المحاسبة والمراجعة بجامعة إب

إلى جامعة الأندلس للعلوم والتقنية لاستكمال متطلبات

الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2018 - 1439

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي

أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾ النمل: (٨٨)

قرار لجنة مناقشة رسالة ماجستير رقم (٤٦)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين... وبعد:

تم بحمد الله وتوفيقه يوم الأحد بتاريخ: ٢٣ / ذو القعدة / ١٤٣٩ هـ الموافق: ٥ / ٨ / ٢٠١٨ م ، اجتماع

اللجنة المشكلة بقرار مجلس الدراسات العليا رقم (٧) بتاريخ: ٤ / ٧ / ٢٠١٨ م المشكلة من كل من:

م	الإسم	الصفة	الدور في المناقشة
١.	ا.م.د. عبدالحميد مانع الصبح	مناقشا خارجيا	رئيسا
٢.	ا.م.د. محمد حمود السمحي	مشرفا	عضوا
٣.	أ.د. حميد عبدالله مسواك	مناقشا داخليا	عضوا

لمناقشة الطالب: معين قايد مرشد الفقيه كلية: العلوم الادارية تخصص: محاسبة في رسالته التي هي بعنوان:

تقييم النظام المحاسبي الآلي من منظور استراتيجي (دراسة ميدانية على نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي - أفييس - في الجمهورية اليمنية)

وبعد مناقشة علنية من الساعة ٩:٣٠ إلى الساعة ١٢ ، وبناء على الدرجات المقترحة للرسالة من قبل أعضاء

اللجنة، وبعد المداولة، قررت اللجنة التالي:

إجازة الرسالة بمعدل (٩٥ %) بتقدير (جيد) .

إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات عليها بمعرفة المشرف بمعدل (%) بتقدير () .

إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات بمعرفة المشرف وموافقة الدكتور..... بمعدل (%)

بتقدير () .

توقيع لجنة المناقشة والحكم

م	الإسم	التوقيع
١.	ا.م.د. عبدالحميد مانع الصبح	
٢.	ا.م.د. محمد حمود السمحي	
٣.	أ.د. حميد عبدالله مسواك	

يعتمد،،،،،

عميد الدراسات العليا



الشؤون الأكاديمية

الإهداء

أهدى هذا العمل المتواضع إلى:

روح عمي الشهيد (رحمه الله)...

والدي ووالدتي (حفظهما الله)...

زوجتي الغالية ...

فلذات كبدي عصام ولجين...

الشكر والتقدير

بعد الحمد والشكر لله جل في عاله، لا يسعني إلا إن أتقدم بخالص وجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الدكتور محمد حمود السمحي، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، لما قدمه من عناية وجهد ورعاية ونصح وإرشاد طيلة فترة إعداد هذه الرسالة دون كلال أو ملل، فله مني عظيم الشكر والتقدير والامتنان والوفاء والعرفان بفضلته.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لقيادة جامعة الأندلس ممثلةً برئيس الجامعة الاستاذ الدكتور أحمد برقعان، وعميد الدراسات العليا الاستاذ الدكتور يحيى قطران، وللأستاذة الدكتورة الكرام أعضاء لجنة المناقشة والحكم الاستاذ الدكتور/ عبد الحميد مانع الصيحي، و الاستاذ الدكتور/ محمد حمود السمحي، والدكتور/ حميد مسواك، على تفضلهم لمناقشة هذه الرسالة.

وأقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذة ودكاترة قسم المحاسبة في جامعة الأندلس، على ما قدموه لي من نصح وإرشاد، وإلى أساتذة ودكاترة الجامعات اليمينية الذين تكرموا بتحكيم استبانة الدراسة وأخص بالذكر الاستاذ الدكتور عبد الملك حجر، والاستاذ الدكتور عبد الحميد الصيحي، والدكتور وهيب الحبشي، وللدكتور علي حمود السمحي الذي تكرم مشكوراً بمراجعة الرسالة لغوياً، وكذلك هي أيضاً للأخ/ وكيل مساعد بوزارة المالية لشئون الحوسبة الاستاذ القدير وليد علي فايع، والأستاذ زياد محسن الصبري على متابعته استلام وإرسال تحكيم الاستبانة.

كما أتقدم بالشكر والاحترام إلى كافة مستخدمي النظام المحاسبي الآلي في الوزارات اليمينية - التي مثلت مجتمع الدراسة- الذين تكرموا بالإجابة على أسئلة استبانة هذه الدراسة.

وأخيراً أقدم شكري إلى أفراد أسرتي لما وجدت منهم من دعم وتشجيع وأخص بالذكر الشيخ/ طاهر مرشد الفقيه، والأخ/ طه أحمد قاسم الفقيه، وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة داخل الجامعة وخارجها، لهم مني كل الشكر والتقدير والامتنان.

والله ولي التوفيق،،،

الباحث

معين فايد مرشد الفقيه

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	البسمة والآية القرآنية.
ب	قرر لجنة المناقشة.
ج	الإهداء.
د	الشكر والتقدير.
هـ	قائمة فهرس المحتويات.
ط	قائمة الاشكال.
ط	قائمة الجداول.
ك	ملخص الدراسة باللغة العربية.
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	النموذج المعرفي للدراسة
8	متغيرات الدراسة
10	فروض الدراسة
11	منهجية الدراسة
11	التعريفات الإجرائية
17	حدود الدراسة
18	هيكل الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة	

رقم الصفحة	الموضوع
20	مقدمة
20	المنطلقات النظرية
20	نظرية النظم
22	نظرية المعلومات
25	نظرية المحاسبة
27	نظرية المنظمة
29	النظرية الموقفية
30	الاستجابة المحاسبية.
32	التقييم الاستراتيجي.
33	النظام المحاسبي الآلي من منظور استراتيجي.
33	الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية:
34	- التوجه المعلوماتي.
36	- الهيكلة المعلوماتية.
38	- البنية المعلوماتية.
39	- الإدارة المعلوماتية.
41	- التشغيل المعلوماتي.
44	الاستجابة المعلوماتية مع البيئة الخارجية:
45	- العوامل الاقتصادية.
46	- العوامل الثقافية.
47	- العوامل السياسية.
48	- العوامل التشريعية.
49	- العوامل التكنولوجية.
51	الدراسات السابقة:

رقم الصفحة	الموضوع
51	- الدراسات العربية.
71	- الدراسات الأجنبية.
75	- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.
	الفصل الثالث: منهجية الدراسة الميدانية.
77	منهج الدراسة الميدانية.
78	أداة الدراسة.
81	بنية القياس.
82	جمع البيانات.
82	ترميز البيانات.
83	تفريغ البيانات
84	الأساليب الإحصائية.
84	طريقة تحليل البيانات.
85	تقييم جودة البيانات.
86	صدق وثبات أداة الدراسة:
87	- صدق المحتوى.
88	- صدق الاتساق الداخلي.
	الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.
93	مقدمة.
93	نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية
94	تحليل المتغيرات الديمغرافية
97	التحليل العام لتقييم النظام المحاسبي الآلي الحكومي من منظور استراتيجي
118	اختبار فرضيات الدراسة
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

رقم الصفحة	الموضوع
125	النتائج
128	التوصيات
	المراجع
133	قائمة المراجع العربية
140	قائمة المراجع الأجنبية
	والملاحق
143	ملحق الدراسة
151	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
152	العنوان باللغة الإنجليزية

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	البيان	رقم الشكل
9	مخطط النموذج المعرفي للدراسة	1

قائمة الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
43	يوضح المتغيرات في كل بُعد من أبعاد الديناميكية المعلوماتية	1
50	يوضح المتغيرات في كل بُعد من أبعاد الاستجابة المعلوماتية	2
78	يوضح توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة.	3
79	يوضح كيفية قياس البيانات الأولية لأفراد الدراسة.	4
80	يوضح بنية الاستبانة على مستوى المحاور والابعاد والفقرات.	5
81	يوضح السلم اللفظي والدرجة المقابلة في السلم الكمي.	6
82	يوضح تصنيف مستويات المتوسطات الحسابية.	7
86	يوضح الثبات الكلي للاستبانة باستخدام الفا كرونباخ.	8
87	يوضح اسماء المحكمين لأداة الدراسة.	9
88	يوضح معاملات الارتباط ومستوى الدلالة الرقمية للمحاور.	10
89	يوضح معاملات الارتباط ومستوى الدلالة الرقمية للأبعاد.	11
90	يوضح معاملات الارتباط ومستوى الدلالة الرقمية لفقرات ID.	12
91	يوضح معاملات الارتباط ومستوى الدلالة الرقمية لفقرات IR.	13
94	يوضح توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير العمر.	14
95	يوضح توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير المؤهل.	15
95	يوضح توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير التخصص.	16
96	يوضح توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير الوظيفة.	17
96	يوضح توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير الخبرة.	18
98	يوضح تحليل نتائج محاور الدراسة على المستوى الكلي.	19
99	يوضح التحليل على المستوى البعدي لمحموري التقييم الاستراتيجي.	20
100	يوضح تحليل نتائج الديناميكية المعلوماتية وأبعادها.	21

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
102	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات التوجه المعلوماتي.	22
103	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الهيكلية المعلوماتية.	23
106	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البنية المعلوماتية.	24
107	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الإدارة المعلوماتية.	25
109	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات التشغيل المعلوماتي.	26
111	يوضح تحليل نتائج محور الاستجابة المعلوماتية وأبعادها.	27
112	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات العوامل الاقتصادية.	28
113	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات العوامل الثقافية.	29
115	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات العوامل السياسية.	30
116	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات العوامل التشريعية.	31
117	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات العوامل التكنولوجية.	32
118	يوضح اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T- test) للفرضية العامة.	33
120	يوضح اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T-test) للفرضية الفرعية الأولى.	34
122	يوضح اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T- test) للفرضية الفرعية الثانية.	35

تقييم النظام المحاسبي الآلي من منظور استراتيجي

'دراسة ميدانية على نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي (افميس) في الجمهورية اليمنية'

معين قايد الفقيه

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم صورة تقييمية واضحة للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية من خلال منظومة متكاملة المتغيرات والابعاد صنفت من منظور استراتيجي في محوري الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية، والاستجابة المعلوماتية لمتغيرات البيئة الخارجية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، المناسب لطبيعتها التي يغلب عليها الجانب التطبيقي، القائم على خلفية نظرية تم الاستفادة منها في تصميم استمارة الاستبانة. استخدمت استمارة الاستبانة في جمع البيانات الأولية من المحاسبين، المراجعين/المراقبين الداخليين، مختصي IT، بوصفهم القادرين على إعطاء بيانات تحقيق أهداف الدراسة، الصالح منها لأغراض التحليل (80)، والذين يمثلون أفراد عينة الدراسة الميدانية التي اجريت في وحدات الخدمة العامة- وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة العامة والسكان، وزارة الأشغال العامة والطرق- التي تطبق النظام المحاسبي الآلي (المرحلة الأولى)، والتي تمثل مجتمع الدراسة.

اظهرت نتائج الدراسة الميدانية على المستوي العام تحقيق التقييم الاستراتيجي للنظام المحاسبي الآلي مستوى عالي، بمتوسط حسابي (3.677)، وكان ذلك نتيجة تراكمية تعكس درجة عالية في الديناميكية المعلوماتية ودرجة متوسطة في الاستجابة المعلوماتية، واطهرت نتائج التحليل لأبعاد محوري التقييم بشكل عام تحقيق بُعدي العوامل الثقافية والعوامل التكنولوجية الترتيب الأول على المستوى البُعدي، يليه بالترتيب تنازلياً بُعد التشغيل المعلوماتي بدرجة عالية جداً ويمتوسط حسابي (3.814)، في المقابل حقق بُعد العوامل الاقتصادية والعوامل التشريعية على المستوى الأدنى بمتوسط حسابي (3.403)،(3.572) على التوالي تصاعدياً، وتوزعت بقية ابعاد محوري التقييم بين القيم الأعلى والأدنى بدرجات ومتوسطات حسابية متفاوتة.

وتوصي الدراسة بضرورة إن تعمل إدارة مشروع تحديث المالية العامة مع وحدات الخدمة العامة وفق استراتيجية للتطوير بما يحقق التكامل المعلوماتي للنظام المحاسبي الآلي مع مكونات البيئة الداخلية لوحدات الخدمة العامة، وتجنب الإخفاقات ومعالجة الاختلالات في الديناميكية المعلوماتية؛ وأن تعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات مختلف القطاعات الحكومية لتطوير الأداء المعلوماتي للنظام المحاسبي الآلي من تحقيق الاستجابة المعلوماتية وتفاذي تخلف المواكبة المعلوماتية لمتغيرات البيئة الخارجية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطوراً معلوماتياً منقطع النظير؛ أخذ يتنامى ويتمدد في بسط نفوذه على كل بقاع الأرض ولأبعد من ذلك، متجاوزاً كل الحدود المادية فيما بين دول العالم مقدماً كل الدعم والعون لمن لديه توجه معلوماتي لمواكبة هذا التطور، لينقله من العمل الكلاسيكي العشوائي الأكثر جهداً وكلفة إلى العمل العصري المنظم الأقل جهداً وكلفة. على أن أهم ما استفاد من هذا التطور منظمات الأعمال الصناعية، الخدمية، المعلوماتية والتكنولوجية، سواءً أكانت وحدات خاصة أم وحدات حكومية في سبيل تحقيق غاياتها وأهدافها، فضلاً عن مقدرتها في مواكبة كل المتغيرات والمستجدات التي تفرزها تكنولوجيا الاتصالات من خلال تصميم وتشغيل نظم المعلومات الإلكترونية التي تتناسب مع طبيعة نشاط كل منظمة وحجمها، (سنكري، 2006، كاظم؛ رضا، 2010).

ولإدراك الإدارات العليا في منظمات الأعمال الخاصة - بدرجة كبيرة نسبياً عن الإدارات العليا في منظمات القطاع العام - لمزايا نظم المعلومات ومنافعها، فقد أضحت نظم المعلومات مورداً مهماً من موارد المنظمة بمختلف التخصصات، ومما لا شك فيه أن من أبرز النظم التي تمتلكها المنظمات وأهمها هو نظام المعلومات المحاسبية الذي يعد بمثابة الشريان الذي يمد كافة المستويات والأقسام الإدارية بالمعلومات المالية وغير المالية الملائمة والمناسبة؛ فضلاً عن أنها معلومات موثوقة وذات مصداقية عالية ولكافة الأطراف الداخلية والخارجية، إلا أنه مازال هناك تجاهل لهذا التطور المعلوماتي في كثير من دول العالم الثالث، ويرى (أحمد، 2002، 325) بأن ذلك يعود للتوجه المعلوماتي والثقافة المعلوماتية السائدة لدى قيادات تلك الدول في كيفية التعاطي والتعايش مع تطور ذي ديناميكية متجددة متسارعة كهذا التطور المعلوماتي التكنولوجي. والجمهورية اليمنية ليست استثناء؛ فلم تتعاط مع هذا التطور بطريقة أكثر إيجابية، لتنتقل من الأداء اليدوي الكلاسيكي إلى الأداء الآلي الإلكتروني الحديث؛ مستفيدةً من التطور التكنولوجي المعلوماتي

المتسارع (العريقي، 2012). وعلى الرغم من الخطوات المتواضعة البطيئة التي قامت بها الحكومات اليمنية المتعاقبة في مجال نظم المعلومات الإلكترونية، بدءاً من التخطيط لها منذ العام 2004م وممثلاً في إنشاء وتصميم نظام إدارة المعلومات المالي والمحاسبي (Accounting Financial Management Information System - AFMIS)، وذلك ضمن مشروع تحديث المالية العامة بدعم من البنك الدولي (البنك الدولي، 2010، 13)؛ فإن هنالك الكثير من الانتقادات اللاذعة الموجهة لنظام المعلومات المالي والمحاسبي في الجمهورية اليمنية (العريقي، 2012)؛ نظراً لتعدد قصوره في البيانات والمعلومات وعدم ملاءمة مكوناته سواء من حيث التوبيخ النمطي أم التكوين الوظيفي للأنظمة الآلية. فضلاً عن اهتمام الدراسات التقييمية أو التطويرية في مجال نظم المعلومات المحاسبية بمنظمات القطاع الخاص ندرة تناول نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام، كل ذلك - علاوة على رغبة الباحث - كان وراء الموضوع القيام بتقييم النظام المحاسبي الآلي الحكومي من منظور استراتيجي.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في النهوض بالتقييم الاستراتيجي لنظم المعلومات المحاسبية في وحدات الخدمة العامة بوصفها خطوة ضرورية وملحة لأخذ صورة تقييمية واضحة عن الديناميكية المعلوماتية الداخلية والاستجابة المعلوماتية للمتغيرات والعوامل الخارجية المؤثرة على أداء النظام ومدى تكيف النظام داخلياً واستجابته خارجياً وذلك بالتطبيق على النظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من مزايا تحديث النظام المحاسبي الآلي لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية، فإن هناك الكثير من الانتقادات والملاحظات التي تستدعي التقييم الاستراتيجي للنظام من خلال الكشف عن مستوى تكيف النظام مع الديناميكية المعلوماتية الداخلية وتحديد مدى الاستجابة المعلوماتية للعوامل الخارجية؛ بما من شأنه تقديم صورة تقييمية واضحة تمثل خطوة مهمة لضمان

تكيف النظام المحاسبي الآلي لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي مع الاحتياجات المعلوماتية المواكبة للتطورات الحديثة، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل العام: "ما مدى تكيف النظام المحاسبي الآلي لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي؟"، ومنه تتفرع التساؤلات الآتية:

- ما مستوى الديناميكية المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الداخلية لوحدات

الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي؟

- ما مدى الاستجابة المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الخارجية لوحدات الخدمة

العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي؟

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة - بالأساس - إلى تقديم صورة تقييمية واضحة للنظام المحاسبي الآلي

لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي، من خلال الأهداف الآتية:

- التعرف إلى الديناميكية المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الداخلية لوحدات

الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي.

- تحديد مدى الاستجابة المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الخارجية لوحدات

الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي.

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الآتي:

- الحاجة الملحة والضرورية لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وحدات الخدمة

العامة في الجمهورية اليمنية؛ وذلك بالتخلي عن تطبيق النظم المحاسبية اليدوية التقليدية بهدف

تقديم معلومات مالية وغير مالية لكافة الأطراف الداخلية والخارجية بأقل تكلفة وجهد، فضلاً عن

اهتمام المانحين بتطوير الأداء المالي والمحاسبي في الجمهورية اليمنية من خلال الانتقال من

العمل المالي والمحاسبي اليدوي إلى العمل على وفق أنظمة معلوماتية محاسبية متطورة لديها القدرة على مواكبة التطورات المستجدة.

- جدة الموضوع؛ فعلى الرغم من تناولت العديد من الدراسات السابقة لتأثير العوامل البيئية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتشريعية والتكنولوجية على نظم المعلومات المحاسبية، فهناك - بحدود علم الباحث- ندرة في الدراسات التي تتناول العوامل الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية، والاستجابة المعلوماتية لعوامل البيئة الخارجية التي تؤثر على تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية؛ لذا يأمل الباحث أن تمثل هذه الدراسة إضافة علمية جديدة للمراجع والكتب والدراسات المتخصصة في نظم المعلومات المحاسبية، وتفتح المجال أمام الباحثين في الدراسة والتقييم لنظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية.

- من الناحية العملية يتوقع أن تقدم هذه الدراسة حزمة من الإجراءات التطويرية لأداء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية على أمل أن يصبح قادراً على مواكبة التطورات والمتغيرات التكنولوجية المتسارعة في ظل بيئة ذات ديناميكية متغيرة.

النموذج المعرفي للدراسة:

يمثل تحديد متغيرات الدراسة خطوة ضرورية لبناء التصور المعرفي لمتغيرات الدراسة بما يحقق أهدافها ويجيب على تساؤلاتها، فمن خلال تشخيص مشكلة الدراسة، واستقراء ما يساندها في الأدب السابق المتعلق بها يمكن الخروج بتصور واضح لبناء النموذج المعرفي وتحديد متغيراته، ومن خلالهما يتم بناء فرضيات الدراسة.

لذلك سعى الباحث إلى استقراء ما تزخر به الدراسات المحاسبية التي تعرضت على المستوى الجزئي لبعض المتغيرات التي قامت الدراسة عليها، في محاولة لأخذ صورة كاملة تمكن من بناء أنموذج التقييم الاستراتيجي، ومن تلك الدراسات دراسة (حسب الله، 2015) التي هدفت إلى التعرف إلى جودة المعلومات المحاسبية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وإمكانية إنجاز

الأعمال الحكومية بشكل أسرع عند تعاملها مع الزبائن وشركات الأعمال قياساً باستخدام الوسائل المحاسبية التقليدية. أما دراسة (الحبيطي؛ الجنداوي، 2015) فاهتمت بالتعرف إلى أهم بنود محور العمليات المالية والمحاسبية ومدى إسهامها في فاعلية النظام وأهم بنود محور إدارة تكنولوجيا المعلومات ومدى إسهامها في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي. وحددت دراسة (Iskandar, 2015) العلاقات السببية لتأثير كل من التزام الإدارة (الثقافة التنظيمية) وكفاءة المستخدمين على جودة نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرهما على جودة المعلومات المحاسبية وإيجاد حلول للمشاكل ذات الصلة بجودة نظم المعلومات المحاسبية. أما دراسة (Tangeh, 2016) Mukah Samuel فقدت عرضاً تاريخياً لتطور معايير المحاسبة الحكومية في الكاميرون ودور الحكومة في تبني المعايير المحاسبية الدولية وتحديد العوامل المؤثرة في قبول المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في بيئة الكاميرون وتقديم مقترحات وتوصيات للحد من تأثير تلك العوامل لأجل إصلاح نظام المحاسبة الحكومية. وحاولت دراسة (الهاجري، 2013) التعرف إلى العوامل المؤثرة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة بالوزارات في دولة الكويت وذلك من خلال: التعرف إلى طبيعة العلاقة بين نقص الوعي بأهمية الموازنة وإعداد الموازنة في الوزارات وبين طبيعة العلاقة بين عدم توافر المؤهلات لإعداد الموازنة وإعداد الموازنة في الوزارات بدولة الكويت. وهدفت دراسة (السويسي، 2013) إلى التعرف إلى واقع البرامج المحاسبية في شركة توزيع الكهرباء من حيث مدى توافر مواصفات الجودة فيها ومدى توافر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين ورغباتهم ووضع تصور واضح؛ يساعد في تقييم البرامج المحاسبية في شركة توزيع الكهرباء. واهتمت دراسة (صالح؛ علاء، 2013) بتشخيص واقع البيئة المحاسبية والتشريعات القانونية في ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر وتقييمها، بينما أوضحت دراسة (دهيرب، 2014) وحددت واقع النظام المحاسبي الحكومي وأدواته في المؤسسات الحكومية المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي ذي التمويل المركزي. أما دراسة (دهمان، 2012)

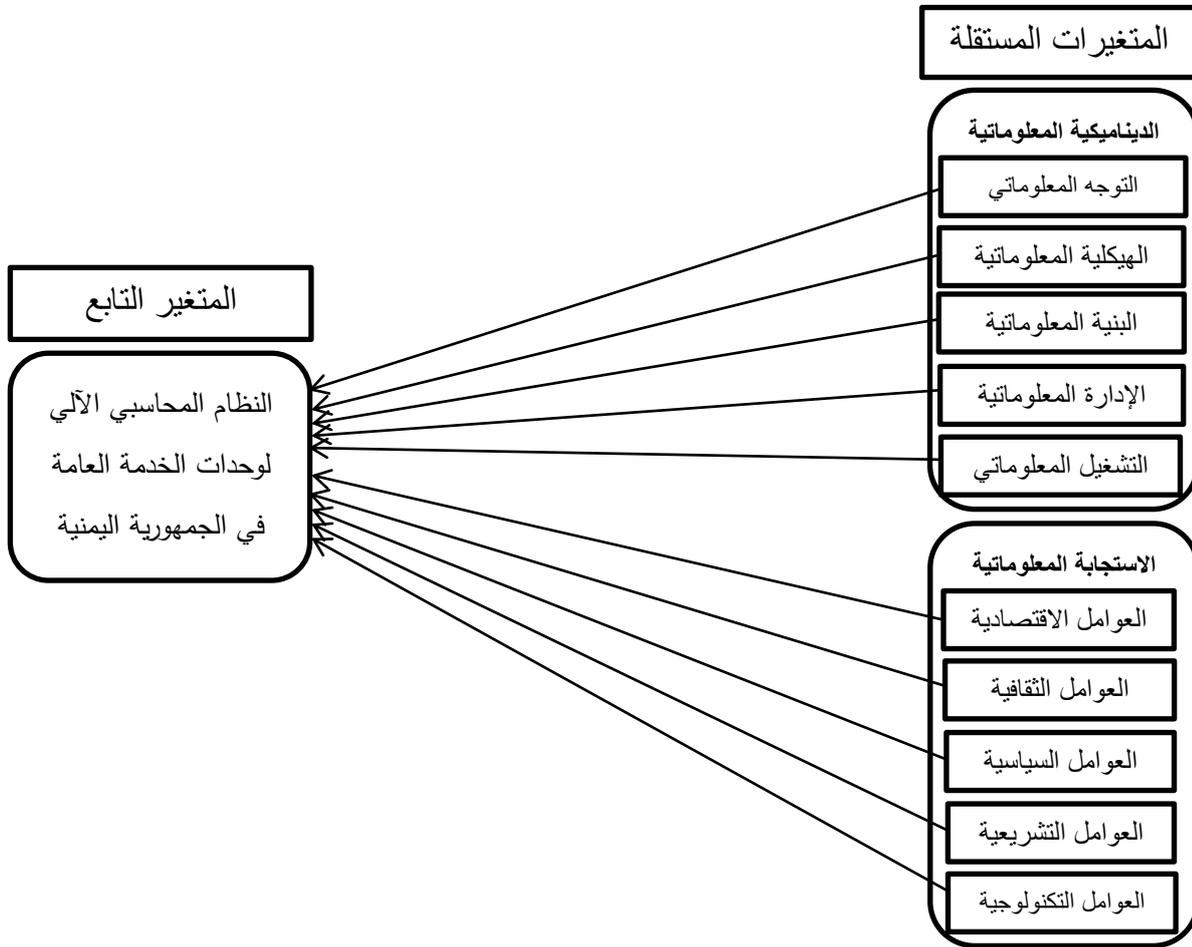
فهدفت إلى دراسة واقع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية وتقييم فاعلية هذه النظم في تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عنها. كما هدفت دراسة (رزيق؛ طارق؛ مختار، 2011) إلى معرفة قابلية ممارسة النظام المحاسبي المالي من طرف محافظي الحسابات وأهم الصعوبات في الانتقال وممارسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى توافق هذا النظام مع المعايير الدولية. وبينت دراسة (الشجيري، 2011) طبيعة الأبعاد الثقافية للمجتمع العراقي والتطبيقات المحاسبية المقبولة، وبيان مدى توافق التطبيقات المحاسبية القائمة في المجتمع العراقي مع الأبعاد الثقافية له وأثرها. وذهبت دراسة (الشجيري؛ عبد الله، 2011) إلى إيضاح دور القطاع الحكومي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للدولة وتأثيراته الكبيرة على عموم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. في حين وضحت دراسة (القطيش، 2011) تقييم نظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الأردن من حيث ملاءمته لأغراض تدقيق الأداء في ضوء الاهداف الحديثة للنظام المحاسبي الحكومي. أما دراسة (السقا؛ السندي، 2010) فقد أوضحت فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية من خلال تصميم نظم معلومات محاسبية، يمكن أن تسهم في توفير معلومات تساعد على رقابة أدائها وتقييمها وقياس كلفة خدماتها. وبينت دراسة (السقا، 2009) مفهوم الحكومة الإلكترونية وأهدافها، وما يمكن أن يسهم في تحديد أهم التأثيرات على عمل نظم المعلومات المحاسبية. وقامت دراسة (وشاح، 2008) بتحديد الإطار العام لتطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني وتقييمه من خلال التعرف إلى واقع النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني المطبق في الوزارات الفلسطينية. وهدفت دراسة (كاظم؛ رضا، 2008) إلى التعرف إلى الإطار النظري لأهم التأثيرات التي يمكن أن يحدثها تبني تقنية المعلومات على أنظمة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية. وهدفت دراسة (Zakiah, Saleh, 2008) إلى الحصول على آراء وتصورات واضعي السياسات والمحاسبين والمدققين الحكوميين والخبراء على العوامل التي تلعب دوراً في تطوير المحاسبة الحكومية في

ماليزيا. وقامت دراسة (الحكيم، 2007) بدراسة أثر استخدام قواعد البيانات في الوظيفة الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية بالتطبيق على المؤسسة العامة للإسكان من خلال تحديد نقاط الضعف في الإجراءات الرقابية في المؤسسة العامة للإسكان في مرحلة تحليل النظام. وهدفت دراسة (سليم، 2007) إلى دراسة تأثير الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على كفاية المعلومات المالية للملاءمة وجودتها وبيان أهمية استخدام وتطبيق الأساس النقدي في النظام المحاسبي. أما دراسة (الزعانين، 2007) فقد هدفت إلى التعرف إلى الممارسة العملية في المعالجة الآلية لأنظمة المعلومات من خلال التعرف إلى الوظائف والأنشطة داخل وزارة المالية. في حين اهتمت دراسة (السعيري، 2007) بدراسة أثر الدليل المحاسبي لحسابات الدولة على تركيز قياس المال الحكومي وأسس المحاسبة. وهدفت دراسة (سنكري، 2006) إلى إبراز أهمية اختيار المنهج السليم في عملية تحليل أي نظام محاسبي للوصول إلى النظام المحاسبي المؤتمت، بالتطبيق على برامج تخصص أعمال الشركة العامة للبناء والتعمير باللاذقية ومجلس مدينة اللاذقية. وهدفت دراسة (باشي؛ المعاضيدي، 2006) إلى تقييم كفاءة المستجندات في تطوير النظام المحاسبي الحكومي. وتناولت دراسة (علي، 2005) النظام المحاسبي وتقييم الأداء في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا وإمكانية تطويره من خلال طبيعة نشاط المؤسسة العامة للأسماك. وهدفت دراسة (Carter, Lemuria, Belanger, France, 2005) إلى تشييد النماذج المتكاملة لقبول التكنولوجيا ونشر الابتكار ونماذج جديدة بالثقة عن قرب من اعتماد الحكومة الإلكترونية. في حين قامت دراسة (Delone, William H., and Mclean, Ephraim R., 2003) بمناقشة العديد من أهم المساهمات البحثية في نجاح نظم المعلومات في العقد الماضي، ومن ثم اقتراح التحسينات على الأنموذج الأصلي الذي قدمه الباحثان قبل عشر سنوات والخاص بقياس نجاح نظم المعلومات. وحاولت دراسة (جويفل، 2002) وضع الأسس السليمة لتطوير النظام المحاسبي في مديريات التربية والتعليم التابعة لمحافظة العاصمة. أما دراسة (أحمد، 2002) فقد تناولت رفع كفاءة

التطوير في نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية بهدف تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استقرار تجارب الدول التي حققت تقدماً في مجال تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية.

متغيرات الدراسة:

من خلال تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها، وفي ضوء سياق الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فإن متغيرات الدراسة يمكن عرضها وفقاً للمخطط الآتي:



شكل رقم (1) يوضح مخطط النموذج المعرفي لمتغيرات الدراسة.

ولإيضاح المخطط يمكن القول -بشكل عام- إن المتغيرات المستقلة، تتمثل على النحو الآتي:

- الديناميكية المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الداخلية لوحدات الخدمة العامة وتتمثل: بالتوجه المعلوماتي، والهيكلية المعلوماتية، وإدارة المعلوماتية، والبنية المعلوماتية، والتشغيل المعلوماتي.

- الاستجابة المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي مع البيئة الخارجية لوحدات الخدمة العامة، وتتمثل: بالعوامل الاقتصادية، والعوامل الثقافية، والعوامل السياسية، والعوامل التشريعية، والعوامل التكنولوجية.

أما المتغير التابع للدراسة يتمثل: بالنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية.

فروض الدراسة:

تم بناء فرضيات الدراسة اعتماداً على التشخيص الواضح لواقع المشكلة واستناداً إلى الدراسات السابقة في تحديد طبيعتها وتحديد متغيرات الدراسة؛ بما يجب على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، فتبلورت الفرضية العامة للدراسة على هذه الصيغة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تكييف النظام المحاسبي الآلي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي"، وفي ضوء الفرضية العامة تم صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الديناميكية المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الداخلية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي.

- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الاستجابة المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الخارجية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، المناسب لطبيعتها التي يغلب عليها الجانب التطبيقي، وعلى خلفية نظرية تمثلت بالدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بهدف الاطلاع على المتغيرات والأساليب والأطر العلمية في تلك الدراسات، وما توصلت إليه من نتائج تمت الاستفادة منها في صياغة متغيرات ابعاد الدراسة وتصميم استمارة الاستبانة التي استخدمت في جمع البيانات الأولية من ذوي العلاقة بالنظام المحاسبي الآلي الحكومي سواء المستخدمين، المحاسبين، أم المراجعين/ المراقبين الداخليين الذين يمثلون أفراد عينة الدراسة الميدانية التي أجريت في وحدات الخدمة العامة التي تطبق نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية - المرحلة الأولى، وهي: وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة العامة والسكان، وزارة الأشغال العامة والطرق، (البنك الدولي، 2010)، التي تمثل مجتمع الدراسة.

طريقة جمع البيانات:

تم جمع البيانات من عينة الدراسة بطريقتين هما:

- **البيانات الثانوية:** تم جمعها بالاعتماد على المصادر العلمية ممثلة بالدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، والمتوفرة في الكتب والدوريات وفي شبكة الإنترنت.
- **البيانات الأولية:** تم جمعها عن طريق الاستبانة التي أعدت بعد مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية وبالاستفادة من خبرة أساتذة بعض الجامعات اليمنية.

التعريفات الإجرائية:

تتضمن الدراسة ثلاثة أبعاد جوهرية تمثل متغيراتها، ولكل منها مصطلحاته الخاصة التي تحتاج إلى إضاءة لها.

أولاً: الديناميكية المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي لوحدات الخدمة العامة من منظور استراتيجي.

وتتبلور الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية من خلال

الآتي:

❖ التوجه المعلوماتي:

يتحدد التوجه المعلوماتي لنظم المعلومات في ضوء ما يأتي (السمحي، 2011): رسم استراتيجية واضحة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية، ووجود رؤية للإدارة العليا توجهها للتعامل مع مكونات نظم المعلومات المحاسبية بما في ذلك سلوكيات العاملين داخل المؤسسة للتعرف إلى مدى قبولهم ورضاهم وتكيفهم مع النظام المعلوماتي الجديد؛ فضلاً عن وضع منظومة إجرائية متكاملة توضح السياسات والإجراءات التنفيذية لعمل النظام.

ولغرض هذه الدراسة فإن التوجه المعلوماتي يقوم على وجود استراتيجية شاملة لأتمتة النظام المحاسبي، مترجمة في رؤية واضحة محددة بأهداف يعززها وعي معلوماتي يعكس الثقافة المعلوماتية لدى مختلف المستويات الإدارية مدعومة بتوافر الموارد اللازمة والبنية المكانية الملائمة.

❖ الهيكلة المعلوماتية:

يحدد الهيكل التنظيمي خطوط السلطة والمسؤولية والتقرير عنها؛ فهو يمثل إطاراً كلياً للتخطيط والتوجيه والتنفيذ والصلاحيات وتشخيص العمليات، وتشمل الجوانب المهمة للهيكل التنظيمي التي حددها (ستينبارت؛ رومني، 2009، 290)، بمركزية السلطة أو لا مركزيتها وتحديد مسؤولية للمهام الخاصة، فضلاً عن الطريقة التي يؤثر بها توزيع المسؤولية على احتياجات الإدارة من المعلومات، البناء التنظيمي لوظائف النظام المعلوماتي والمحاسبي بما يتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة وحجمها.

وتتمثل الهيكلة المعلوماتية في هذه الدراسة بالهيكل التنظيمي الواضح لتكوينات النظام المحاسبي الآلي، والمحدد للسلطات والمسئوليات وفقاً لمنظومة الضوابط الرقابية بما يحقق التكامل المعلوماتي - وفق قنوات الاتصال وخرائط تدفق البيانات - بين أنشطة الوحدات الحكومية.

❖ البنية المعلوماتية:

البنية المعلوماتية تشمل كافة موارد النظام، وهي كما حددها (الحسنية، 2011) تتمثل بالموارد التكنولوجية؛ من أجهزة ومعدات، والموارد المادية من تمويل ودعم مالي، علاوة على الموارد البشرية (تأهيل الموظفين، مشاركة الموظفين، تطوير مهارات الموظفين)، والموارد البرمجية من شبكات وبرامج، فضلاً عن الموارد المعلوماتية (توافر البيانات الصحيحة واللائمة ليتم معالجتها بواسطة النظام).

وتحدد البنية التحتية في هذه الدراسة بالموارد التكنولوجية والبرمجية، والموارد البشرية، إلى جانب قواعد البيانات اللازمة لتشغيل البيانات، فضلاً عن السياسات والإجراءات المنظمة لأداء النظام المحاسبي الآلي في وحدات الخدمة العامة.

❖ الإدارة المعلوماتية:

يتم إدارة أي نظام معلوماتي على وفق الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وإشراف وتقييم؛ كون ذلك يساعد في التعرف إلى الكيفية أو الطريقة التي من خلالها يتم تخطيط الحصول على كافة البيانات اللازمة من جميع الأقسام والوحدات الإدارية الأخرى داخل المؤسسة؛ ومن ثم تنظيم عملية إدخال البيانات الصحيحة؛ لتنتم رقابة عملية المعالجة المعلوماتية داخل النظام؛ ما يمكن معه إنتاج معلومات مفيدة ومناسبة وملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة التي في ضوء تلك المخرجات يتم تقييم النظام المعلوماتي (الحسنية، 2011).

تتمثل الإدارة المعلوماتية -في هذه الدراسة- بوجود إدارة معلوماتية تقوم بإدارة النظام المحاسبي الآلي من خلال سياسة إدارية واضحة وفقاً لاستراتيجية معلوماتية لإدارة النظام

المحاسبي الآلي معتمدة على الضوابط الرقابية وآلية التوثيق الإلكتروني للبيانات بطريقة تكاملية تحقق الاستجابة للمتطلبات المعلوماتية وتقييم الأداء، مع ضمان تطوير وتحسين الأداء المعلوماتي لوحدات الخدمة العامة.

❖ التشغيل المعلوماتي:

وضح كل من (ستينبارت؛ رومني، 2009، 342) أن التشغيل المعلوماتي أو المعالجة المعلوماتية هي: مجموعة من الإجراءات التي تُؤكد أن المعلومات تُعالج بصورة دقيقة وكاملة وفي الوقت المناسب مع إجراءات التخويل المناسبة.

ويُشار إلى التشغيل المعلوماتي -في سياق هذه الدراسة- بالعمل وفقاً لمنظومة متكاملة توضح آلية التشغيل المعلوماتي ويعمل بإجراءات ضابطة ومحكومة بقوانين وتعليمات في إعداد التقارير والمعلومات عن مختلف احتياجات متخذي القرارات في وحدات الخدمة العامة.

ثانياً: الاستجابة المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي لوحدات الخدمة العامة من منظور استراتيجي:

تتضمن عوامل البيئة الخارجية التي يعمل نظام المعلومات المحاسبي الآلي في إطارها، وعلى الرغم من كونها عوامل يصعب أو لا يمكن التحكم بها والسيطرة عليها وتؤثر على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي الآلي، فإنه يمكن قياس استجابة النظام المحاسبي الآلي معلوماتياً مع متغيرات البيئة الخارجية من خلال العوامل الآتية:

❖ العوامل الاقتصادية:

تتمثل العوامل الاقتصادية في الوضع الاقتصادي السائد وانعكاساته على نظم المعلومات المحاسبية، ويمكن قياس العوامل الاقتصادية من خلال: مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي للبلد، ودرجة تباين الأسواق العالمية التي تتعامل معها الحكومة، ودرجة المنافسة على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، ومقدار الموارد المحققة وحجم الانفاق ومستوى عجز الموازنة العامة للدولة،

وتقلبات أسعار الصرف للعملات الصعبة وتأثير ذلك على القيمة الشرائية للعملة المحلية، وكذلك الروابط والعلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى والمنظمات الاقتصادية، (زيود؛ علي؛ نصور، 2013، 252).

ولغرض هذه الدراسة فإن النظام المحاسبي الآلي يستجيب للمغيرات الاقتصادية بحكم ارتباطه بالمؤشرات الاقتصادية، وفقاً للتوجهات العامة للإصلاح المالي والإداري من خلال الممارسات المحاسبية، التي تتوافر في النظام المحاسبي الآلي بما يحقق إدارة الأموال العامة وفقاً للتوجه الاقتصادي.

❖ العوامل الثقافية:

تتميز الخصائص الثقافية لأي بلد بكونها تمتلك تأثيراً جوهرياً على الممارسة المحاسبية؛ إذ تضم هذه الخصائص الآتي، (الدوري، 175): درجة التعليم، والنسبة المئوية للناس الذين تلقوا تعليماً رسمياً على مختلف المستويات، والتوجه العام للنظام التعليمي، والتوافق التعليمي؛ أي مدى ملائمة مخرجات النظام التعليمي لاحتياجات البلد الاقتصادية والاجتماعية، والتحفيز والسرية لأفراد المجتمع، وأنماط السلوك الثقافية والاجتماعية للمجتمع بما في ذلك مستخدمي النظام، وكذلك موقف المجتمع تجاه المشروع.

وفي هذه الدراسة يمثل الاستخدام المحاسبي الآلي استجابة مجتمعية؛ تسهم في المواكبة للثقافة المعلوماتية في الممارسات المحاسبية السائدة، ويعزز التنوع المعرفي في نظام التعليم المحاسبي.

❖ العوامل السياسية:

تمثل العوامل السياسية انعكاساً للفلسفة العامة للمجتمع تجاه طبيعة تنظيم المجتمع وإحكام علاقاته المتبادلة؛ فالمناخ السياسي هو انعكاس لفلسفة نظام الحكم الذي يحدد شكل هذا النظام وطبيعته وأسلوب الحكم ومواقفه تجاه القضايا الأساسية في المجتمع من خلال درجة التركيز في

السلطة ومقدار التدخل الحكومي ذي التأثير المباشر على الأفراد والمجموعات وفي النشاطات التي يقومون بها (الشجيري، 2011، 291).

واستجابة النظام المحاسبي الآلي للعوامل السياسية -في هذه الدراسة- يتمثل بانسجامه مع نظام السلطة المركزية ونظام السلطة المحلية، مستوعباً الانعكاسات المالية للأوضاع السياسية بما يحقق الشفافية المعلوماتية في عرض البيانات والمعلومات.

❖ العوامل التشريعية:

ترتبط نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في أية بلد بعلاقة وثيقة مع القوانين والتشريعات المعمول بها داخل ذلك البلد؛ ما يؤدي إلى أهمية كبيرة لتصميم نظم معلومات تتوافق إجراءات هذه النظم مع تلك القوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها التي تساعد على تحقيق الأهداف التي وضعت هذه النظم من أجلها (دباغية؛ السعدي، 2011، 63).

واستجابة النظام المحاسبي الآلي للعوامل التشريعية -في هذه الدراسة- يتمثل في توافقه مع التشريعات الداعمة للتحويل نحو تطبيق النظام المعلوماتي التكنولوجي إلى جانب توافقه مع القوانين والأنظمة والأدلة المالية والمحاسبية، واستيعابه التشريعات الرقابية ومعايير المراجعة ومراعاته لمتطلبات المعايير المحاسبية.

❖ العوامل التكنولوجية:

تعتمد نظم المعلومات المحاسبية المعاصرة بشكل رئيس على كل من: تكنولوجيا المعلومات (Information Technology) ممثلةً بالأدوات التي يتم استخدامها في مجال المعلومات سواء من حيث التجهيز أم النقل أم التوصيل أم الحفظ أم الحماية، وتكنولوجيا الكمبيوتر بشقيها (Hard Ware and Soft Wear)، وتكنولوجيا الاتصالات ممثلة في: الإنترنت والأقمار الصناعية (حجر، 2014، 182).

وُحدت استجابة النظام المحاسبي الآلي للعوامل التكنولوجية - في هذه الدراسة - في التجاوب مع الاستخدام التكنولوجي من خلال وجود نظام محاسبي آلي قابل للتحديث والتطوير لمواكبة المستجدات التقنية بما يعكس التوجهات نحو الإصلاحات المالية والإدارية في تحقيق قيمة إضافية لوحدات الخدمة العامة وتوفير المتطلبات العصرية في جودة خدمة المعلومات.

ثالثاً: النظام المالي والمحاسبي الآلي الحكومي لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية.

يُعد نظام المعلومات المالي والمحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية والمعروف اختصاراً (AFMIS): أصلاً من الأصول التي تمتلكها الجمهورية اليمنية وتم تطويره في إطار مشروع تحديث المالية العامة بدعم من البنك الدولي وجهود الخبراء والمستشارين الذين بذلوا قصارى جهدهم لإنجازه وفقاً لأرقي ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا ومتطابقاً مع القوانين واللوائح والأنظمة المالية وملبياً لاحتياجات العمل المالي والمحاسبي الحكومي ومتطلباته بجميع مراحلها ابتداءً من إعداد الموازنة العامة للدولة مروراً بتنفيذ الموازنة وانتهاءً بإعداد الحساب الختامي للدولة؛ ليمثل نقلة نوعية من خلال المخرجات (جداول / تقارير) تفصيلية وإجمالية تفي بالغرض الذي من أجله تم تصميم نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي AFMIS (دليل المستخدم، 5).

وفي هذه الدراسة فإن المسمى المتداول والمستخدم هو النظام المحاسبي الآلي الحكومي لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة في دواوين عموم الوزارات اليمنية التي تطبق النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية - المرحلة الأولى، وهي: وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة العامة والسكان، ووزارة الأشغال العامة والطرق.

الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم النظام المحاسبي الآلي من منظور استراتيجي.

هيكل الدراسة:

تم تناول مواضيع الدراسة من خلال خمسة فصول؛ تم تخصيص الفصل الأول: للإطار العام للدراسة، وشمل مقدمة عامة عن موضوع الدراسة، ومشكلة الدراسة، والأهداف والأهمية والفروض، والنموذج المعرفي للدراسة، والتعريفات الإجرائية لأبعاد الدراسة، في حين حُصص الفصل الثاني: للإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، فتم عرض للمنطلقات النظرية التي استندت إليها نظم المعلومات المحاسبية من منظور استراتيجي، بدءاً من نظرية النظم وانتهاءً بالتقييم الاستراتيجي، وفي نهاية الفصل تم عرض كامل للدراسات السابقة العربية والأجنبية. وفي الفصل الثالث: تم عرض مفصل لمنهجية الدراسة؛ حيث تم إيضاح منهجية تصميم الدراسة والإجراءات التي تمت على وفقها هذه الدراسة. وتم في الفصل الرابع: القيام بتحليل نتائج الدراسة الميدانية، أما الفصل الخامس فقد اهتم بعرض يُلخص النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة.

نظم المعلومات المحاسبية من منظور استراتيجي

- مقدمة.
- المنطلقات النظرية:
 - نظرية النظم.
 - نظرية المعلومات.
 - نظرية المحاسبة.
 - نظرية المنظمة.
 - النظرية الموقفية.
- الاستجابة المحاسبية.
- التقييم الاستراتيجي.
- النظام المحاسبي الآلي من منظور استراتيجي
 - الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية.
 - الاستجابة المعلوماتية مع البيئة الخارجية.
- الدراسات السابقة:
 - الدراسات العربية.
 - الدراسات الأجنبية.

مقدمة:

تعيش منظمات الأعمال الحديثة بمكوناتها المعلوماتية المختلفة في بيئة عصرية متسارعة التقنية والتطور، الأمر الذي جعل منظمات الأعمال تسعى إلى تطوير نظمها المعلوماتية بما يتواءم مع بيئة الأعمال شديدة التنافس والتغيير هذا على مستوى قطاعات الأعمال الخاصة وعلى المستوى الكلي فإن القطاع العام أصبح من الضرورة بمكان السير في إطار السياق العالمي بما يتواءم مع متطلبات ديناميكية السوق الحر.

ونتيجة لأهمية نظم المعلومات المحاسبية من بين النظم المعلوماتية في منظمات قطاعات الأعمال المختلفة في ظل الاتجاهات الحديثة من المنظور الاستراتيجي، فإن هذا الفصل سوف يعنى بتتبع سريع للمنطلقات الفلسفية للمكونات المفاهيمية المركبة لنظم المعلومات المحاسبية من المنظور الاستراتيجي وفقاً لمنطقية فلسفية تتدرج من المنطلقات الفلسفية إلى تشخيص واقعي على المستوى الجزئي للمكون وعلى المستوى الكلي لنظم المعلومات المحاسبية من المنظور الاستراتيجي ببعديه الداخلي والخارجي بما من شأنه الخروج بمقاربة للمؤشرات المحددة لأبعاد الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي الحكومي الآلي، والاستجابة المعلوماتية مع متغيرات وعوامل البيئة الخارجية.

المنطلقات النظرية

تمثل المنطلقات النظرية الأساس لفعل التراكم المعرفي الذي تتشكل منه الأطر المفاهيمية، وفي هذا الصدد فإن هناك توليفة من النظريات التي شكلت الإطار النظري لتقييم نظم المعلومات المحاسبية من منظور استراتيجي، وهذه النظريات كالاتي:

نظرية النظم (Systems Theory) :

يرجع تاريخ بدء ظهور (النظرية العامة للنظم) إلى عام 1937م، حينما أكد عالم الأحياء (Ludwig Van Bertalanffy) على أن الأفكار المنبثقة في المجالات الموضوعية المختلفة

يمكن تعميمها من خلال طريقة معينة للتفكير يطلق عليها (تفكير النظم System Thinking) ، وفي عام 1955م تم الإعلان عن قيام جمعية لتطوير النظرية العامة للنظم، وقام بتكوينها كل من عالم الأحياء (Bertalanffy) مع عالم الاقتصاد (K.E. Boulding) والطبيب (R.W. Gerard) وبالإشتراك مع عالم الرياضيات (A. Rapoport)، وقد كان الهدف المقصود من وراء إنشاء هذه الجمعية لتشجيع تطوير واستخدام نظرية النظم التي يمكن تطبيقها على أكثر من فرع من فروع المعرفة، إن دراسة (تفكير النظم لذاتها) يرجع نشأتها إلى علم الأحياء الذي كان سنداُ ودعماً للتطوير والتقدم من الناحية النظرية لتفكير النظم (System Thinking)، الذي يتمثل في ظهور (السيبرنطيقا) ونظرية التحكم ونظرية الطبقة ونظرية المعلومات؛ فمنذ بداية القرن العشرين كانت هناك مجموعة من علماء الأحياء (Biologists) أطلق عليهم اسم (Organisimic Biologists) كان موضوع اهتمامهم هو دراسة خواص وسلوك الكائنات الحية ككل واحد، وكانت فروضهم تكمن في أن الكائنات الحية لها خواص ترتبط بالمستوى التركيبي أو المعقد (Complex) لها، وليس لها أي معنى أو وجود عند المستويات الأقل، ومن ثم فإن الخواص التي تجعل الإنسان مميزاً بوصفه وحدة كاملة معروفة بالإنسان (Homo Sapiens) ليست لها معنى عندما ترتبط بقدم أو عين؛ فالماء مثلاً له خاصية (البلل Wetness) التي ليس لها معنى إذا ما تم ربطها بالهيدروجين والأكسجين على الرغم من أن هذين العنصرين هما المكونان للماء (شاهين، 1994، 25).

ولقد اختصر (Bertalanffy) ماذا تعني النظرية العامة للنظم؛ حيث قال: إن نظرية النظم العامة تعني أن يشتق من التعريف العام للنظام تركيبية من الأجزاء المتفاعلة؛ أي مفاهيم مميزة للوحدة الكلية كالفاعل والذرة والآلة والمركزية والتنافس والغاية وتطبيقها على ظاهرة ملموسة (دبونز؛ ايسترورن؛ كرونويث، بدون، 90).

تنظر هذه النظرية إلى المنظمة بوصفها نظاماً مركباً يتكون من أجزاء متعددة مترابطة متفاعلة، يعتمد بعضها على بعض، وتسعى جميعها إلى تحقيق هدف ذلك النظام الذي تعمل ضمنه (موسكوف؛ سيمكن، 2005، 24).

ويمكن التعرف على هذه الأجزاء وتحديدها من خلال علاقتها بالهدف الذي يسعى النظام إلى تحقيقه، وهذا النظام يعمل ضمن نظام أكبر وأوسع شمولاً يتفاعل معه، وهو المجتمع أي إن النظام عبارة عن مجموعة من نظم صغيرة (حيرش، 2014).

وتشير النظرية العامة للنظم إلى أنه لا يجب الاهتمام فقط بعناصر النظام، بل بالعلاقات المتبادلة بين هذه العناصر، وأن النظم الأخرى تساعد في تقديم رؤية واضحة عن النظام تحت الدراسة، وتؤكد نظرية النظم على علاقة الأجزاء والمكونات بجميع الوحدات الأخرى، ومن ثم علاقة جميع الوحدات بالنظم الأخرى (حلمي، 1998، 13).

ولفهم نظرية النظم -بمعناها الواسع- ينبغي استيعاب المقصود بأسلوب النظم (دبونز؛ وآخرون، 91)؛ فهذا الأسلوب طريقة تمكن من النظر إلى الكون بوصفه مشتملاً على عناصر متفاعلة؛ كل عنصر يؤثر في العناصر الأخرى بطريقة مباشرة؛ لذا تعد نظرية النظم تجسيداً لأسلوب النظم؛ حيث تترجم تأثيرات كل جزء في الوحدة المتكاملة في سلسلة تفاعلية، وتحدد أيضاً تلك الأسس التي تصف هذه التفاعلات وتعرفها.

نظرية المعلومات (Information Theory):

هي فرع من فروع نظرية الاتصال، يرجع الفضل في إنشائها للرياضي (شانون Clude Shannan) والمهندس الكهربائي (ويفر Wahren Weaver)؛ ففي عام 1948م قدما أسلوباً لقياس كمية المعلومات باستخدام اللوغاريتمات في نظرية الاتصال (حجر، 2014، 43).

لذا فإن نظرية المعلومات هي أحد نماذج الاتصال الخطية أحادية الاتجاه والمعروفة بأنموذج (شانون، ويفر)؛ كونها تقوم على مفاهيم رياضية تجعل الاتصال شبيهاً بعمل الآلات التي تنقل معلومات (مكاوي؛ السيد، 2012، 39).

ويتمثل الغرض من قياس كمية المعلومات التي تحتويها رسالة معينة (التلغراف مثلاً) في الآتي (حجر، 2014، 43): الوصول إلى طريقة لقياس طاقة (Capacity) قنوات نقل المعلومات لتحديد الحجم الأمثل لها، وتدين الضوضاء غير المرغوب فيها، وتخفيض حجم الرسالة عن طريق استبعاد الإسهاب (Redundancy).

وتعد نظرية المعلومات وسيلة مساعدة في حل مشكلة اختيار المعلومات الملائمة لمستخدميها من وسط الكم الهائل من البيانات وصفها تتمركز حول استخدام الطرق الرياضية في قياس كمية المعلومات في رسالة معينة، معبراً عنها بوحدات ثنائية (Bits) من خلال مقياس الانتروبي.

ويشتمل أنموذج شانون للاتصال على المكونات الآتية (الهادي، 1989، 63): المصدر؛ أي المعلومة أو الرسالة أو الإشارة، والناقل الذي يحول البيانات أو الحقائق إلى معنى مفهوم، والقناة التي تنقل الرسالة أو المعلومة، والمستقبل أو المستلم الذي يترجم الرسالة أو المعلومة، كذلك الهدف الذي تضمنته الرسالة أو المعلومة ويؤدي إلى استخدامها.

وبالرغم من أن كثيراً من المهنيين يرون في أنموذج شانون وصفاً لنظام معلومات؛ لأنه في الواقع مجرد عرض لبث الإشارات عبر وسط مادي (قناة) فإن قيمة مفهوم شانون تكمن غالباً في محاولته التعامل مع الظواهر الغامضة والمحرفة غالباً؛ فمعادلة شانون للمعلومات يتم تمثيلها في عبارات رياضية بناءً على احتمالات بدائل محددة للحادثة والتغير المحتمل لحالة المستقبل وفقاً لمعادلتين: واحدة تفترض تساوي احتمالات الأحداث أو الحالات وأخرى تفترض عدم التساوي (دبونز؛ وآخرون، بدون، 108).

ولفهم أبعاد نظرية المعلومات فإن الأمر يتطلب دراسة بعض المفاهيم الأساسية التي تبني عليها، وهما: كمية المعلومات وقيمتها (حجر، 2014، 45).

إن معنى كمية المعلومات في ظل هذه النظرية مرتبط بمقدار المعرفة أو الدهشة (Surprise) التي تضيفها المعلومات إلى الشخص متخذ القرار؛ ومن ثم فإن هذه النظرية لا تهتم بالجوانب الأخرى للمعلومات؛ مثل (الشكل، الشمولية، الوقتية، وملاءمة البيانات لأنواع المختلفة للقرارات ولمتخذها). غير أن نظرية المعلومات تقدم للمحاسبين مقياساً لقياس كمية المعلومات الموجودة فيما يتم عرضه من بيانات المنشأة، وتقاس كمية المعلومات التي تحويها الرسالة المتعلقة بأن الحدث (س) سوف يحدث وفقاً لمعادلات رياضية خاصة تعرف بمقياس الانتروبي Entropy؛ إذ يتم القياس على أساس كمية المعرفة المسبقة لدى المستقبل بمضمون الرسالة أو المعلوماتية (وهو ما يعرف بالاحتمال) قبل استلامها.

أما قيمة المعلومات فهي المنفعة التي تقدمها المعلومات ناقصاً تكلفة إنتاجها، وتكمن المنافع الرئيسية للمعلومات في الآتي (ستينبارت؛ رومني، 2009، 26): تخفيض حالة عدم التأكد، وتحسين عملية اتخاذ القرارات، وتحقيق قدرة أفضل على تخطيط وجدولة الأنشطة. وبالنسبة للتكاليف فتتضمن: الوقت، والموارد المنفقة في جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها، وتوصيل المعلومات إلى متخذي القرارات.

ولسوء الحظ فإن تحديد قيمة المعلومات ليس أمراً سهلاً؛ إذ يصعب تحديد تكاليف المعلومات وفوائدها بشكل كمي، بقدر الصعوبة في تحديد قيمة المعلومات قبل إنتاجها واستغلالها؛ ومع ذلك فيجب أن يتم حساب القيمة المتوقعة للمعلومات بأفضل السبل؛ بحيث لا يتم إنتاج المعلومات التي تتجاوز كلفتها المنافع المتوقعة من إنتاجها.

نظرية المحاسبة (Accounting Theory)

يكن أهمية وجود نظرية للمحاسبة فيما ستسهم به من تحقيق ركن الموضوعية وإضفاء صفتي الثقة والثبات للمعلومات المحاسبية، (الإيراني؛ الرباعي، 2015، 43)؛ ومن ثم فإن الارتقاء بالمحاسبة من مصاف الفنون إلى مصاف العلوم الاجتماعية يقتضي أن لا تقتصر وظيفة المحاسب في الوقت الحاضر على مجرد عملية الإثبات والتسجيل المحاسبي.

كما إن الهدف الرئيس للنظرية المحاسبية هو توفير أساس للتنبؤ بالسلوكية والأحداث المحاسبية وتفسيرها، انطلاقاً من اشتراط مسبق يفترض بأن النظرية المحاسبية ممكنة؛ بمعنى أن لها نظيراً على أرض الواقع (Belkaoui, 2008, 142).

وباستعراض أدبيات المحاسبة، نجد أن هناك اجتهادات متعددة لتعريف نظرية المحاسبة؛ إذ عرفها (Graber, 1956) بأنها: تفسير وشرح للقواعد المحاسبية والتعبير عن المفاهيم أو الأفكار الأساسية التي تستند إليها القواعد المحاسبية وترتبط هذه الأفكار بأشياء توصف عادةً بأنها (فروض، تعريفات، تعميمات، أهداف، أغراض)؛ فالمفاهيم والأفكار تتمثل بالأعمدة التي تبني حلولاً للمشاكل المحاسبية (الحيالي، 2007، 44). في حين عرفها كل من (Hendriksen 1977 (Breda & Breda) بكونها: مجموعة من المبادئ التي تعطي مرجعية، يمكن -من خلالها- تقييم التطبيق العملي وتكون مرشدة لتطويره (الحميد، 2009، 42)، كما عرفها (Most, 1982) بأنها: فرع من فروع المحاسبة تضم لائحة منطقية بالمبادئ والمناهج العلمية، تميزها عن التطبيق العملي. بينما عرفها المجمع المحاسبي الأمريكي (American Accounting Association) بأنها: مجموعة من المفاهيم والفرضيات والمبادئ المتعلقة بها التي توضح وتوجه الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتحديد (تحديد العمليات التي تدرج ضمن النظام المحاسبي من العمليات التي لا تدرج) والقياس

(تقييم العمليات بوحدات النقد) وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن الشركة إلى الأطراف ذات العلاقة (حسين، 2007، 4).

ويتبين من التعاريف السابقة لنظرية المحاسبة بأن التطبيق العملي لا يكفي للمحاسبة، (الحמיד، 2009، 43)؛ بل يلزم لبناء علم المحاسبة إيجاد النظرية التي من خلالها يتم تفسير تطبيقاته المختلفة وتبريرها عملياً والتنبؤ مستقبلاً بظواهره بأسلوب ومنهجية علمية، ولا يمكن إتمام هذا الغرض إلا من خلال بناء نظرية المحاسبة.

فلقد رأى (McDonald) أنه يجب أن تكون للنظرية ثلاثة عناصر (Belkaoui, 2008, 144) هي: ترميز الظاهرة من خلال التمثيل الترميزي؛ والمعالجة البارعة أو الذكية أو المزج أو الخلط استناداً إلى قواعد معينة؛ والترجمة (التحويل) مرة ثانية إلى ظواهر عالم الواقع؛ أي ظواهر حقيقية، وبالفعل؛ نجد أن واحدة من عناصر أو مكونات النظرية بحسب ما جاء به (McDonald) لها وجود في المحاسبة؛ فالمحاسبة توظف التمثيل الرمزي أو الرموز؛ فمصطلحا المدين والدائن فريدان من نوعهما وملائمان للمحاسبة، كما أن المحاسبة توظف قواعد للترجمة؛ فالترميز (التمثيل الرمزي للأحداث والصفقات الاقتصادية) ما هو إلا عملية ترجمة أو تحويل للرموز، وفك لها؛ ومن ثم فإن المحاسبة توظف قواعد المعالجة البارعة أو الذكية؛ فالأساليب الفنية لتحديد الدخل يمكن اعتبارها نوعاً من المعالجات البارعة للرموز المحاسبية.

وبالرغم من تعدد طرق تبويب نظريات المحاسبة وتنوعها فإن هندركسين (Hendriksen) قد قسم نظريات المحاسبة واقترح تبويبها على أساس مقدرتها على التنبؤ إلى ثلاثة مستويات رئيسة هي (الأرياني؛ الرباعي، 2015، 48):

- النظريات الهيكلية أو البنائية (Syntactical Theories): هذه النظريات تهتم بكيفية إعداد التقارير المحاسبية عن أحداث معينة وفقاً للهيكل أو التركيب التقليدية للمحاسبة.

- النظريات التفسيرية (Semantically Theories): هذه النظريات تهتم بالعلاقة بين ظاهرة ما وبين الرمز المعبر عنها؛ فوجود أصل يستهلك ظاهرة يتم التعبير عنها بإهلاك الأصل.

- النظريات السلوكية (Behavioral Theories): تركز هذه النظريات على ملاءمة المعلومات التي يتم توصيلها إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية؛ أي التركيز على تأثير التقارير والقوائم المالية على سلوك متخذي القرار.

نظرية المنظمة (Organization Theory):

ارتبطت نشأة علم اجتماع المنظمات بعلم الاجتماع الصناعي واتساع نطاق النمو التنظيمي في العصر الحديث الذي يمكن تسميته بعصر المنظمات (حيرش، 2014، 2).

ويرى العديد من المهتمين بنظرية المنظمة أن هناك محورين أساسيين يمكن استخدامهما في دراسة الحالة التطورية للفكر التنظيمي، ولكل منهما مؤيدون ومعارضون (تاويريريت، 2006، 25)؛ فالمحور الأول: يؤكد أن المنظمات أنظمة (Systems)، فقبل عام 1960م كانت الفلسفة المسيطرة في مجال نظرية المنظمة هي فلسفة النظام المغلق (Closed System) بموجبها يحدث تطوير المنظمة وهندسة بنائها بمعزل عن بيئتها الخارجية، ولكن بعد هذا التاريخ تغيرت الفلسفة إلى فلسفة النظام المفتوح (Open System) وأصبحت هي السائدة في رسم المتغيرات البنائية والسلوكية وتحديدها في نظرية المنظمة، أما المحور الثاني: فقد تعامل مع نهائيات أو غايات (Ends) هيكل المنظمة، ومن خلال موقفين أو رؤيتين هما: الموقف الرشيد (Rational View) الذي يرى أن هيكل المنظمة هو وسيلة تحقيق أهداف المنظمة بفاعلية، والموقف الاجتماعي (Social View) الذي يؤكد أن هيكل المنظمة هو محصلة لصراع قوى مصلحة عديدة، تحاول كل منها الاستحواذ بالقوة والسيطرة على موارد المنظمة المادية والفكرية.

ولم تُعطِ النظرية التقليدية للمنظمة الأهمية لمشكلة العلاقات المتبادلة أو تكامل الأنشطة فيما بين الأجزاء والوحدات المكونة للمنظمة بدرجة اهتمامها بتقسيم الأنشطة إلى مهام أو وحدات وظيفية؛ حتى جاءت النظرية الحديثة للمنظمة مرتبطة بالنظرية العامة للنظم، فكلاهما يهتم ببحث أداء المنظمة بوصفها كلاً متكاملًا فالنظرية العامة للنظم تركز على كل المستويات التسعة للنظم بينما تركز النظرية الحديثة للمنظمة -في المقام الأول- على المنظمات الاجتماعية والإنسانية (Human Social Organizations) (شاهين، 1994)؛ ومن ثم فالمنظمة: نظام مفتوح فني اجتماعي مكون من عدد من النظم الفرعية تتسلم مدخلاتها من طاقة ومعلومات ومواد خام من البيئة المحيطة بها ثم تعيد إليها مخرجاتها (شاهين، 1994، 89).

وبهذا؛ فالمنظمة تمثل حقلاً للملاحظة السوسيوولوجية؛ إذ يشترط في ظهور أية نظرية وتطورها مدى تشكل هذا الحقل الملاحظ، ومدى نضج القوالب الفكرية والنظرية لفهم الواقع الملاحظ وتفسيره على اعتبار المنظمة نسقاً اجتماعياً، يتم من خلاله تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، وبهذا الدور تحرص على تعزيز وتطوير السلوك التنظيمي لأعضائها بصورة مباشرة من خلال تحليل كيفية دخول الأفراد واندماجهم في ثقافتها (رتيمي؛ رتيمي، 2013، 12).

إن مدخل النظم يركز على رؤية المنظمة بوصفها نظاماً متكاملًا وهادفاً يتكون من أجزاء أو نظم فرعية متكاملة (Integrated)؛ فبدلاً من التعامل مع النظم الفرعية بطريقة منفصلة، أو بدلاً من الاعتماد على النظرة الجزئية في التعامل مع أجزاء النظام، فإن مفهوم النظم يزود المديرين بأسلوب محدد للنظر إلى المنظمة والتعامل مع نظمها الفرعية وذلك بشكل متكامل (النظرة الشمولية)، (إدريس، 2005). وطبقاً لمفهوم النظم فإن المنظمة: تمثل نظاماً فرعياً من النظام الأكبر، وهو البيئة الخارجية، والبيئة -بدورها- نظام متكامل، يتكون من عدة نظم فرعية، ونظام البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة هو جزء من البيئة الدولية التي تشتمل على نظم فرعية أيضاً.

ولقد مرت منظمات الأعمال بمراحل نمو وتطور عديدة، حتى وصلت لما هي عليه في الوقت الحاضر، على أن هذا النمو والتطور كان نتيجة لأسباب عدة؛ لعل من أبرزها (حيرش، 2014، 14): اهتمام الباحثين والمتخصصين في علم الإدارة بتحسين وتطوير الهيكل التنظيمي للمنظمة.

وقد أدى هذا الاهتمام إلى إيجاد نظريات للمنظمة، كل نظرية لا تلغي سابقتها وإنما تكمل أو تعزز ما جاءت بها النظرية السابقة؛ إذ تم الانتقال من شكل المنظمة الكلاسيكي / التقليدي إلى شكلها الحديث / المعاصر. على أن أهم نظريات المنظمة هي النظرية الموقفية، وهي ما سيتم التعرض لها.

النظرية الموقفية (Contingency Theory):

بعد إجراء سلسلة من الدراسات والبحوث في مجال القيادة، توصل (Fiedler) في عام 1967 إلى صياغة نموذج نظري للقيادة الموقفية من خلال تحديد العوامل الشخصية التي تؤدي دوراً في جعل الفرد قائداً وتحديد السمات الشخصية التي تجعل القائد أكثر فاعلية (مساعدة، 2011، 6).

وعلى عكس النظريات الإدارية والعلمية للعمل ومدرسة العلاقات الإنسانية فإن النظريات الموقفية تؤكد أهمية المتغيرات البيئية في التأثير على سلوك المنظمات (بو خمخ، 2012).

وتقوم هذه النظرية على أساس أنه ليس هناك نظرية واحدة، يمكن تطبيقها باستمرار في مختلف الظروف، ومع كل أنواع المنظمات، وإنما يجب استخدام النظريات بشكل انتقائي؛ بحيث تتلاءم مع الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظمة، (يسمينه، 2009)؛ أي إن الظروف الداخلية والخارجية هي التي تحدد النظرية الأكثر ملاءمة فاعلون وعاداتهم وأدوارهم

وتدريبهم والهيكل التنظيمي للمنظمة والتغيرات البيئية والتكنولوجية والقيم هي التي تحدد النظرية الأكثر ملاءمة (بسمينة، 2009، 32).

على أن النظرية الموقفية قد قدمت توضيحات حديثة لنظريات الفكر الإداري من خلال محاولتها إقامة العلاقة بين البيئة الخارجية والهيكل التنظيمية ومستوى الأداء (بو خمخ، 2012)، وبهذا فإن المدخل الموقفي في إدارة المنظمة قد أحدث قطيعة مع المدخل الكلاسيكي في الإدارة الذي يقوم على مبدأ الطريقة الوحيدة المثلى (one best way) ومن ثم فإن المنظمات اليوم لا يمكن أن تسير وفقاً للنماذج الدولية أو النماذج المحلية وإنما عليها ضرورة دراسة المواقف والظواهر المختلفة، وأنموذج طرق الإدارة يجب أن يصمم انطلاقاً من البيئة الخاصة بكل منظمة (بو خمخ، 2012، 13).

الاستجابة المحاسبية:

منذ ستينيات القرن الماضي لم يكن التطور العلمي قد انصب على العلوم بوصفها نظريات منعزلة عن بعضها البعض، وإنما بوصفها مجموعة نظريات، تتربط فيما بينها وفقاً لاستراتيجية وهيكلية معينة ويظهر ذلك واضحاً في كتابات كل من (Kuhn و Lakatos) التي حظيت -وما زالت- بتقدير واسع في المحافل العلمية المختلفة (البحيصي، 2006، 4).

على أن النجاحات العظيمة التي حققها المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية قد أغرت أصحاب المدخل الإيجابي لبناء نظرية محاسبية على أساسه منذ أكثر من عقد من السنين؛ إذ تصدت مدرسة (روشيستر) لنقد المدخل المعياري وحاولت بناء نظرية محاسبية على نسق العلوم الطبيعية مستفيدة من أدبيات الاقتصاد المالي الذي ركز على المدخل الإيجابي في الاقتصاد؛ منطلقاً من تأثير القرارات الاقتصادية المتخذة في سلوك متخذي القرارات (القاضي، 1997، 14).

فالمحاسبة -بشكل عام- نظام متكامل وشامل للمعلومات في أية منظمة أعمال، وهي نظام منفتح على بقية الأنظمة داخل المنظمة، وهي -في الوقت نفسه- منفتحة على البيئة المحيطة بها؛ تؤثر فيها وتتأثر بها، وبذلك فإن التغيرات التي تطرأ على محيط المحاسبة ستؤثر بالضرورة على المحاسبة بوصفها نظاماً للمعلومات (الفتلاوي، 2013، 287).

على أن تموج البيئة الاقتصادية محلياً وعالمياً بالعديد من التغيرات -مع سيادة حالة عدم التأكد- قد تطلب ضرورة سعي الوحدات الاقتصادية إلى إحداث تغيير في نظمها بما يضمن مواجهة التهديدات والفرص المتوقعة في بيئة النشاط مستقبلاً؛ واستجابةً لذلك سعي الأكاديميون والمهنيون إلى البحث عن أساليب جديدة من خلال إحداث تطوير نوعي في المعلومات الممكن توافرها بما يتلاءم مع التغييرات في الاحتياجات الإدارية، وهذا أدى إلى ضرورة تغيير الدور النمطي للمحاسب؛ حيث أصبح مطالباً بالعمل لتحقيق الفهم العميق للاتجاهات المستقبلية وبلورة وجهة نظر تجاهها؛ بما يمكنه من مواجهة التهديدات والفرص المتوقعة مستقبلاً (الكاشف، 2010، 57 - 58).

وكون مبدأ الثبات أحد مبادئ المحاسبة الذي يشير إلى استخدام الطرق والإجراءات للمفردات ذات العلاقة من قبل منشأة ما بمرور الزمن (Belkaoui, 2008) إلا أن الفروق أو المتغيرات الظرفية تتطلب معالجات مختلفة؛ ما يسمح للمحاسبة أن تكون في حالة استجابة وتفاعل معقولين مع الظروف التي تظهر فيها الصفقات والأحداث بوصفها متغيرات بيئية تختلف بين الشركات الأمر الذي يتطلب السماح باعتراف مناسب وسليم لظروف سوقية واقتصادية خاصة بمنشأة معينة أو قطاع معين من خلال ربط ظروف اقتصادية معينة بطرق وإجراءات محاسبية ذات علاقة بالظروف البيئية المحيطة بتلك المنشأة أو القطاع بذاته.

فالنظريات السلوكية في المحاسبة ما هي إلا نتاج التطور في مجال التنظير المحاسبي بالاستفادة من نظرية الاتصال في اتخاذ القرارات وبالأستفادة من نظرية المعلومات لاسيما عندما أصبح التركيز أكثر في النظرية المحاسبية على مدى ملاءمة المعلومات لسلوك الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية، ومن نظرية القياس في القياس والتقييم للآثار الاقتصادية والنفسية والاجتماعية للإجراءات المحاسبية ووسائل التقرير عنها؛ ما أوصل معه المحاسبة إلى درجة متقدمة في الارتباط بالعلوم الاجتماعية الأخرى كالإدارة وعلم النفس والاجتماع والرياضيات وتحولها إلى نظام معلوماتي (جفال، 2015).

التقييم الاستراتيجي:

يقدم التقييم الاستراتيجي صورة عامة عن الديناميكية الداخلية، التفاعل مع ضغوط البيئة الخارجية (كيركبرايد؛ ورد، 2001 / 2003)؛ فنجاح المنظمة يتوقف - إلى حد كبير - على مدى دراستها وتحليلها للعوامل البيئية المؤثرة ومحاولة الاستفادة من اتجاهات هذه العوامل ودرجة تأثير كل منها (إدريس؛ المرسى، 2003، 148)؛ أي إن الاستراتيجية الفعالة هي تلك التي تتجح في إحداث مطابقة بين القدرات الداخلية للمنظمة وبين الموقف في بيئتها الخارجية؛ إذ إن التطابق الجيد سوف يؤدي إلى تعظيم استغلال المنظمة لنواحي القوة لديها في التعامل مع الفرص والحد من أثر التهديدات أو المخاطر الخارجية. إن قدرة المنظمة على تجنب أو تقليل الآثار السلبية للتهديدات والأخطار واستغلال الفرص تتوقف إلى حد كبير على نوع التصرفات التي تتبناها للمواجهة والتعامل مع البيئة باتجاهاتها ومتغيراتها المختلفة (أبو قحف، 2005، 138).

إن التعرف إلى البيئة الخارجية يمكن من متابعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتكنولوجية لتحديد أي فرص أو مخاطر على المنشأة، والتخطيط للاستجابة لها، (غراب، 1995، 69). كما مثلت البيئة الداخلية والخارجية أهم المكونات الاستراتيجية عند

(شارلزهل؛ جونز، 2015)؛ فمن خلال البيئة الداخلية تُحدد نقاط القوة والضعف في مختلف مكونات المنظمة والتعرف إلى مستوى أدائها وتفحص مصادر الميزة التنافسية، فضلاً عن إعطاء تقييم واضح للديناميكية بين مكونات نظم المنظمة، فضلاً عن أن التشخيص الواضح لمتغيرات البيئة الخارجية لتحديد مدى تفاعل المنظمة بمختلف مكوناتها مع تلك المتغيرات وتحديد مدى استجابة المنظمة للاستفادة من الفرص التي تتاح لها بفعل المتغيرات والضغوطات التي تقع عليها لما تحدثه من تهديدات ومخاطر.

النظام المحاسبي الآلي من منظور استراتيجي

في ضوء ما سبق عرضه للمنطلقات النظرية للدراسة، فضلاً عن الاستجابة المحاسبية والتقييم الاستراتيجي بشكله العام، فإن نظم المعلومات المحاسبية تمثل أحد مكونات نظم المنظمة من المنظور النظمي للمنظمة. وفي هذا الصدد فإن المنظور الاستراتيجي للنظام يقتضي تحويل المكون البيئي له إلى ديناميكية معلوماتية، تعكس التفاعل المعلوماتي للنظام مع بقية مكونات البيئة الداخلية للكيان التنظيمي، فضلاً عن الاستجابة المعلوماتية للنظام في إطار تكاملي مع المكونات النظمية الأخرى في الكيان التنظيمي لمتغيرات البيئة الخارجية. وفي هذا السياق حددت دراسة (خطاب، 2002) البيئة الداخلية للنظام بالأنظمة الفرعية، وما تنطوي عليها من نشاطات تكون النظام الشامل للمعلومات؛ حيث تتفاعل هذه الأنظمة فيما بينها لكي تحقق الأهداف الكلية للنظام. أما المتغيرات الخارجية فحددها دراسة (السويسي، 2013)، بعناصر البيئة التي تقع خارج النظام وتتمثل: بالعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والتشريعية والتكنولوجية.

الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية

تعكس الديناميكية المعلوماتية التفاعل المعلوماتي للنظام مع المكونات الداخلية للمنظمة من المنظور النظمي؛ إذ تتضمن الديناميكية المعلوماتية تفاعل كافة الإمكانيات والموارد المادية

والبرمجية والبشرية المتوافرة في النظام، فضلاً عن البيانات المتاحة والإجراءات المستخدمة في تشغيل النظام، وهي عوامل تتصف بإمكانية التحكم بها والسيطرة عليها؛ كونها تنتج عن القرارات الصادرة من الإدارة (دباغية؛ السعدي، 2011، 64).

وتتمثل الأبعاد الاستراتيجية للديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية من خلال: التوجه المعلوماتي، الهيكلية المعلوماتية، البنية المعلوماتية، والإدارة المعلوماتية، والتشغيل المعلوماتي.

- التوجه المعلوماتي:

لا شك في أن سياسة الدول واستراتيجية المنظمات في مرحلة التحديث والتطوير المستقبلية سوف تبنى على الاستفادة القصوى من المعلومات من تهيئة المجتمع وأجهزة الدولة للتعامل مع ظاهرة المعلومات بنظمها وتقنياتها المتقدمة؛ ما سيسهم في تحقيق معدلات عالية من التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويسهم كذلك في تعبئة الامكانيات والموارد المتاحة بأقصى كفاءة، وفي إدارة الأنشطة والمشروعات بفعالية وفي التنبؤ والتعرف إلى المشاكل ومحاولة علاجها بأسلوب علمي دقيق (الهادي، 1989، 74).

وفي هذا الاتجاه؛ فقد أوضح (سومية، 2013، 34) بأن الاهتمام بمورد المعلومات ينبع من البيئة الداخلية للمنظمة؛ وذلك في ضوء إمكانياتها لاتباع منهجية واضحة ومحددة للتحكم في إدارة تدفق المعلومات التدفق السليم، فضلاً عن أنه لا بد من الوعي الكامل بأهمية المعلومات بوصفها مورداً استراتيجياً والعمل بشكل جاد وخطى متسارعة لوضع الخطط العملية والاستراتيجيات الشاملة لتطوير نظم المعلومات ومصادرها الحديثة.

ولقد أشار (دبونز؛ وآخرون، بدون، 218) عن الوعي المعلوماتي بأن تأسيس كثير من الدول إدارة حكومية وظيفتها مساعدة أفرادها في تلبية احتياجاتهم المعلوماتية؛ يعد علامة من العلامات الدالة على تقبل تلك الدول للمعلومات بوصفها مورداً بالغ الأهمية.

كما اقترح كل من (Klaus, Luder, 1992) أنموذجاً شاملاً للطوارئ في إدخال الابتكارات المحاسبية في القطاع العام استناداً إلى دراسة مقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعدة بلدان أوروبية، يتكون هذا الأنموذج من أربع وحدات، هي: المحفزات حول المتغيرات الهيكلية الاجتماعية لمستخدمي المعلومات ووصف المتغيرات لنظام الهيكلية السياسية والإدارية وتنفيذ الحواجز، وأيضاً أن الأنموذج يكون أكثر فائدة إذا ما كان نظام المحاسبة عرضاً ملائماً، يتوقف على تركيبة معينة من الظروف غير المواتية في هذه الوحدات.

ومن أبرز الأمور التي من خلالها يتحدد التوجه المعلوماتي لنظم المعلومات المحاسبية ما ذكر عند (السمحي، 2011) على النحو الآتي:

- رسم استراتيجية واضحة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية.
- ثقافة ورؤية الإدارة العليا وتوجهها للتعامل مع نظم المعلومات المحاسبية ومدى الوعي بأهمية نظم المعلومات المحاسبية والتركيز على الارتقاء المعلوماتي.
- دراسة سلوكيات العاملين وقيمهم داخل المؤسسة للتعرف إلى مدى قبولهم ورضاهم وتكيفهم مع النظام المعلوماتي الجديد وهو ما يعرف بتفاعل المستخدمين.
- وضع منظومة إجرائية متكاملة توضح السياسات والإجراءات التنفيذية لعمل النظام المعلوماتي.
- إدارة التغيير من خلال انتظام برامج التدريب والتأهيل المستمر لمواكبة التطورات الحديثة في نظم المعلومات، ومن ثم القدرة على التكيف مع التغيير الخارجي.

وبهذا فإن أبرز العوامل التي تزيد من صعوبة إصلاح نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية تتمثل في: ضعف إحساس من يديرونها أو يراقبون عليها بأهمية هذه الإصلاحات وتزداد مقاومة الإصلاح إذا كانت الأوضاع السائدة أكثر تحقيقاً لمنفعتهم مما يتوقعونه من منافع في ظل الإصلاح المالي والإداري وهذا ما توصلت إليها الكثير من الأبحاث النظرية والتطبيقية التي أجريت في مجال تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية نظراً للظروف البيئية التي تعيشها الوحدات الحكومية في تلك الدول (أحمد، 2002، 325).

وعلى الرغم من اتجاه العديد من الدول النامية إلى تشريع القوانين لاعتماد أنظمة مالية حديثة في الوحدات الحكومية فإن هذه التشريعات جاءت ضعيفة ولم تطبق الكثير من أحكامها أو طبقت بشكل مشوه؛ وذلك بسبب عدم الأخذ بالمقومات التي يتطلبها تأمين تطبيق تلك النظم المالية الحديثة (السقا؛ السندي، 2010، 128).

ويعد الدعم المقدم من قبل الإدارة العليا حيوياً لتقليل المقاومة للتغيير؛ إذ إنه يكون بمثابة رسالة إلى كافة العاملين بأن التغيير مهم ومطلوب للمنظمة (العامري؛ الغالبي، 2007، 402)، وتبرز أهمية هذا الدعم في حال كون التغيير يشمل أكثر من قسم من أقسام المنظمة.

- الهيكلية المعلوماتية:

يُعرف الهيكل التنظيمي (الكعبي؛ الفاضل، 2016، 204) بأنه: البناء أو الشكل الذي يحدد التركيب الداخلي للعلاقات السائدة في المنظمة؛ فهو يوضح التقسيمات أو الوحدات الرئيسية والفرعية التي تضطلع بمختلف الأعمال والأنشطة لتحقيق أهداف المنظمة، ويبين أشكال الاتصالات وأنواعها وشبكات العلاقات القائمة.

ولقد أقتراح (دبونز) نموذجاً معمماً لنظام المعلومات يتكون هيكله الأساس من ستة أجزاء رئيسية تشكل الحروف الأولى من كلمة كل جزء كلمة مركبة هي "إينبت EATPUT" ويزعم دبونز أن هذه الأجزاء يمكن تعميمها على الهياكل الأساس لجميع نظم المعلومات سواء العضوية منها أم التقنية، والأجزاء الستة هي (دبونز؛ وآخرون، بدون، 102): عالم الأحداث، التجميع، الإرسال، المعالجة، الاستخدام، النقل.

ويحدد الهيكل التنظيمي خطوط السلطة والمسؤولية والتقارير؛ فهو يمثل إطاراً كلياً للتخطيط والتوجيه والتنفيذ والصلاحيات وتشخيص العمليات، وتشمل الجوانب المهمة للهيكل التنظيمي ما يأتي (ستينبارت؛ رومني، 2009، 290): مركزية السلطة أو لا مركزيتها، وتحديد مسؤولية للمهام الخاصة، والطريقة التي يؤثر بها توزيع المسؤولية على احتياجات الإدارة من المعلومات، والبناء التنظيمي لوظائف النظام المعلوماتي المحاسبي، وطبيعة أنشطة الشركة وحجمها.

ولغرض تحديد الهيكل العام لنظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية فإن الأمر يتطلب مناقشة (السقا؛ السندي، 2010): طبيعة التقارير التي يتطلب إعدادها لتوفير المعلومات وعرضها وتوصيلها، والنظم الفرعية الأساس التي يتكون منها النظام المحاسبي الحكومي، بالإضافة إلى دورها في توفير المعلومات؛ بما يحقق أهداف النظام المحاسبي الحكومي.

وذكر (ماسكوف؛ سيمكن، 2005، 81) أن دور قسم المحاسبة - كباقي الأقسام الأخرى في المؤسسة - يتأثر بفلسفة الإدارة العليا تجاه الهيكل التنظيمي الذي قد يأخذ أحد الشكلين الآتين: المركزية أو اللامركزية، ويتمثل الاختلاف بين هذين الهيكلين في عنصرين؛ هما: طريقة معالجة المعلومات وأسلوب اتخاذ القرارات.

ويرتبط التنظيم المحاسبي في أي بلد بوضع مهنة المحاسبة وأهميتها والمكانة التي يتصف بها المحاسبون وتنظيمهم في ذلك البلد فضلاً عن قدرتهم في التأثير على الممارسات والقرارات المتعلقة

بالمحاسبة؛ فكلما كانت منزلة المحاسبة عالية اتجهت نحو الإسهام في اتخاذ القرارات الاقتصادية الأفضل وتسريع عجلة التطور الاقتصادي و الاجتماعي (الفتلاوي، 2013، 290).

- البنية المعلوماتية:

أوضح كل من (الحكيم، 2007) و(الحسنية، 2011) أن البنية المعلوماتية لأي نظام معلوماتي تشمل كافة موارد النظام وهي: الموارد التكنولوجية من أجهزة ومعدات، والموارد المادية من تمويل ودعم مالي، والموارد البشرية (تأهيل الموظفين - مشاركة الموظفين - تطوير مهارات الموظفين)، والموارد المعلوماتية (توافر البيانات الصحيحة واللائمة ليتم معالجتها بواسطة النظام)، والموارد البرمجية من شبكات وبرامج.

ويرى (السمحي، 2011) أن البنية المعلوماتية تتمثل بالمتطلبات المادية الفيزيائية والتكنولوجية البرمجية؛ مثل: توافر التجهيزات من معدات وأجهزة وتوافر المصادر المالية وتهيئة مكان العمل بشكل عام وتكيفه مع بيئة العمل، إضافة إلى البنية التحتية التكنولوجية والبرمجيات الأساس والتطبيقية والمتخصصة.

ويشير (القعود، 2007، 31) إلى أن الأجهزة والوحدات المكونة للحاسب الآلي تمثل البنية التحتية لنظم المعلومات، وهي القاعدة الصلبة التي تعتمد عليها البرمجيات الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

وأشارت (الفتلاوي، 2013، 293) إلى أن تكنولوجيا المعلومات: هي النظم الآلية أو الإلكترونية للتعامل مع المعلومات إدخالاً ومعالجة واسترجاعاً ونقلًا وتبادلاً وتفاعلاً، وتشمل وسائل الحوسبة والاتصال إلى جانب كافة الأجهزة والمعدات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لإيصال المعلومات وتقديم الخدمات للعملاء بأقل جهد وأسرع وقت ممكن وبأيسر الطرق.

وكان مصطلح تكنولوجيا المعلومات إبان بروزه بداية الخمسينات من القرن العشرين يشير إلى استخدام حاسبات إلكترونية في ميدان الأعمال الحكومية والخاصة على حد سواء (اللامي، 2013)؛ فبنية تكنولوجيا المعلومات تتكون من جانبين: مادي وذهني، ويتكون الجانب المادي من معدات الحاسوب والتحكم الآلي وتقنية الاتصالات، أما الجانب الذهني فيتكون من البرمجيات والذكاء الصناعي، وهندسة البرمجيات (اللامي، 2013، 7).

وتعد تقنية المعلومات والاتصالات من أهم الموارد المعرفية في الألفية الثالثة، وتتجلى أهميتها في كونها أحد عوامل الإنتاج المعاصرة التي تضاف إلى العوامل التقليدية للإنتاج فضلاً عن أنها أبرز معالم التغيير المتسارع في بيئة المنظمات التي أسهمت في تحسين أداء مختلف أنشطتها، ومنها الأنشطة المحاسبية والتمويلية (زويلف، 2012، 7).

- الإدارة المعلوماتية:

يتم إدارة أي نظام معلوماتي على وفق الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وإشراف وتقييم؛ كون ذلك يساعد في التعرف إلى الكيفية أو الطريقة التي من خلالها يتم تخطيط الحصول على البيانات اللازمة من جميع الأقسام والوحدات الإدارية الأخرى داخل المنظمة إلى جانب تنظيم عملية إدخال البيانات الصحيحة؛ ليتم رقابة عملية المعالجة المعلوماتية داخل النظام مما يمكن معه إنتاج معلومات مفيدة ومناسبة وملئمة لاتخاذ القرارات الرشيدة وفي ضوء تلك المخرجات يتم تقييم النظام المعلوماتي (الحسنية، 2011).

وتحتاج المعلومات كأبي مورد آخر إلى تحكم وضبط (دبونز؛ وآخرون، بدون، 63)؛ لذلك فقد عينت في الآونة الأخيرة بعض المنظمات الكبيرة مديرين في الإدارة العليا مسؤولين عن التحكم بالموارد المعلوماتية في المنظمة، ويطلق على من يعمل في هذه الوظيفة مدير المعلومات أو مدير موارد المعلومات.

وقد ظهرت إدارات النظم حديثاً في المنظمات؛ لتضطلع بوظائف كانت موزعة من قبل بين الإدارات المختلفة، والسؤال الذي يطرح هنا: هل من الضروري إيجاد إدارة للنظم؟ لا شك في أنه لا بد من وجود إدارة للنظم في المنظمات؛ بل من الضروري لاسيما بعد ما تطورت علوم الإدارة وظهرت منتجات التكنولوجيا الحديثة كأجهزة الكمبيوتر ووسائل حفظ المستندات كالميكروفيلم والميكروفيش، وحجم إدارة النظم في المنظمة يعتمد أساساً على الدور الذي ترجوه المنظمة منها وحجم التسهيلات الموضوعية تحت تصرفها، فضلاً عن موقع إدارة النظم بالهيكل التنظيمي للمنظمة من الإدارات الأخرى ومدى سلطتها، على أن ما ينبغي الإشارة إليه - في هذا الصدد - أن سلطة إدارة النظم محدودة؛ إذ إنها في العادة تكون بمثابة هيئة استشارية للمنظمة تقدم الخبرات والمشورات وتحلل المشاكل وتقتراح الحلول، وللإدارة العليا بعد ذلك الحرية في الأخذ بما تقدمه وتقترحه إدارة النظم (الصيرفي، بدون، 198).

وقد أكد (الحسنية، 2011) على وجوب التمييز بوضوح بين (نظم المعلومات الإدارية

Information Management Information System MIS، وإدارة نظم المعلومات Information Management System ISM، وإدارة موارد المعلومات Information Resources Management System IRM)؛ فنظم المعلومات الإدارية تشمل جميع نظم المعلومات؛ مثل نظم دعم القرارات، ونظم المعلومات الوظيفية، وغيرها من النظم، أما إدارة نظم المعلومات فهي الجهاز الإداري المسؤول عن تدبير هذه النظم ورعايتها وتطويرها، وذلك من خلال القيام بالعمليات الإدارية المعروفة - في مثل أية إدارة من الإدارات الوظيفية الأخرى في المنظمة - هي (التخطيط، التنظيم، القيادة، الرقابة)، بينما يشير مفهوم إدارة موارد المعلومات إلى منهج إداري استراتيجي ينظر إلى البيانات والمعلومات والمعارف، وجميع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مكونات نظم المعلومات)؛ مثل (التجهيزات، البرمجيات، الشبكات، المكون البشري، البيانات، منظومة

الإجراءات) بوصفها موارد تنظيمية ذات قيمة اقتصادية؛ يجب إدارتها بفاعلية وكفاءة اقتصادية لمنفعة المنظمة ككل (الحسنية، 2011، 91 - 94).

وفي ضوء ما سبق فإن من يتولى القيادة والإشراف على إدارة نظم المعلومات هم مجموعة من المختصين يتأصلهم مدير إدارة نظم المعلومات يقوم كل منهم بمهام ووظائف محددة (الحسنية، 2011، 510).

ويشير (السمحي، 2011) إلى أن الممارسات الإدارية جزء من الإدارة المعلوماتية، وتتضمن تلك الممارسات: سلامة اختيار العاملين في نظم المعلومات وتدريبهم، وتوافر نظام واضح للحوافز والترقيات، والتوجه نحو إدارة الجودة الشاملة والتماسك الكافي في المعايير والسياسات الإدارية، ومناسبة التقنيات والإجراءات الإدارية لإدارة نظم المعلومات المحاسبية.

- التشغيل المعلوماتي:

أوضح كل من (ستينبارت؛ رومني، 2009، 342) أن التشغيل المعلوماتي أو المعالجة المعلوماتية هي: مجموعة من الإجراءات التي تؤكد أن المعلومات تُعالج بصورة دقيقة وكاملة، وفي الوقت المناسب مع إجراءات التحويل المناسبة.

وتتفاوت النظم المعتمدة على الحاسبات في الحجم والسرعة والتعقيد والتطبيقات التي تستخدم لإنجاز مهام محددة (دبونز؛ وآخرون، بدون، 139)، وعلى الرغم من تنوع استخدامات الحاسبات فهي تنجز ثلاثة أعمال أساسية: (المدخلات، معالجة المدخلات، المخرجات)؛ نتيجتها المعلومات بعد معالجة البيانات المدخلة.

ويؤكد (حجر، 2014، 130) أن الفهم المتعمق لدورة تجهيز البيانات المحاسبية وما يرتبط بها من أسس ومفاهيم تلعب دوراً كبيراً في إثراء عقلية محلي نظم المعلومات المحاسبية ومصممها

ومقيمتها ومستخدميتها بالكثير من الجوانب التي تعد لبنة مهمة في تصميم أنظمة ذات كفاءة عالية؛ أي إن معرفة دورة تجهيز البيانات هي في غاية الأهمية للمحاسبين من أجل العمل على توفير المعلومات المطلوبة.

على أن التوجه نحو مكونات النظم المحاسبية بوصفه الأدوات الأساس في التشغيل المعلوماتي، يستدعي - كما يرى (السمحي، 2011) - إعطاء مكونات النظم المحاسبية أهمية كبيرة من حيث: التوجه نحو جودة وإدارة البيانات أثناء التشغيل المعلوماتي والمواكبة للطرق والمعايير المحاسبية وإن تكون المكونات متوافقة للإجراءات والعمليات المحاسبية بحيث يصبح هناك تكيف في التطبيقات المحاسبية؛ ومن ثم ينتج عن ذلك تنوع في التقارير المحاسبية وحادثة في مقاييس الأداء وتقاريره.

وإذا كانت رقمنة البيانات تؤدي إلى تجميعها ومعالجتها وإرسالها (ليوبولد؛ لوست، 2014 ، 12) فإن التخزين عموماً يتمثل في تكوين ما يُسمى قواعد البيانات التي ترتبط فيها المعلومات بروابط وعندما تصبح فيه هذه القواعد ضخمة نتحدث حينئذ عن مخازن البيانات، وتمثل معالجة المعلومات مرحلة تكون فيها مكاسب الإنتاجية ضخمة بالمقارنة مع المعالجة الورقية للوثائق، ويعود الفضل لأتمتة المهام، وتشكل أخيراً عمليات الإرسال مكسباً لا يقدر بقيمة.

كما أوضح (الحسنية، 2011، 101) بأن استخدام نظم المعلومات وتطبيقها يعني تحقيق أعلى درجات الاستفادة من الموارد المعلوماتية المتاحة من خلال تطبيقها بصورة واقعية وقياس أثرها في دفع عملية التطوير وتعزيز الأداء، ويشمل ذلك: تحديث المعلومات، تغييرها وتحسينها، تطبيقها واستخدامها.

على أنه قد بات معروفاً أن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات - نظام التشغيل الإلكتروني - قد دُلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي (الراوي؛ الزويني، 2012،

145؛ فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جداً وبدقة قد تكون متناهية النظر؛ بل مكن المنظمات من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء.

جدول (1)

المتغيرات في كل بُعد من أبعاد الديناميكية المعلوماتية.

المتغيرات	الديناميكية المعلوماتية
	التوجه المعلوماتي
	الهيكلية المعلوماتية
	البنية المعلوماتية
	الإدارة المعلوماتية
	التشغيل المعلوماتي

وما كان لذلك أن يتحقق إلا بفضل ما شهدته النظم المعلوماتية في عصر تكنولوجيا المعلومات من تطورات باستخدام المعالجة الآلية للبيانات؛ ما ساعد في حفظ المعلومات واسترجاعها في الوقت المناسب وبسرعة كبيرة وأقل كلفة وجهد وتحقيق إنتاجية أكبر وفاعلية في الأعمال والعمليات المحاسبية (الزعانين، 2007، 32).

وفي ضوء ما سبق؛ فإنه يمكن تحديد المتغيرات لأبعاد الديناميكية المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الداخلية. على النحو الذي يوضحه الجدول (1).

الاستجابة المعلوماتية مع البيئة الخارجية:

إن النظريات والتفسيرات والافتراضات العلمية تنطلق من خلفية معرفية ذات ارتباط ببيئة أفراد المجتمع العلمي المادية والاجتماعية؛ أي بمنطوياتها التاريخية الثقافية والاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية؛ لأن بناء الخلفية المعرفية للمجتمع العلمي بالتوافق مع حاجات البيئة الاجتماعية ومتطلباتها ينتج عنه توافق نسقي في الفكر العلمي حتى التطبيقي، يسود فترة زمنية معينة، وينتهي هذا النسق عندما تكون عوامل بناء الخلفية المعرفية للمجتمع لا تتفق مع حاجات بيئتها ومتطلباتها؛ ما يؤدي إلى بروز نسق آخر بديل (الشجيري؛ سلوم، بدون، 2).

تحدد الأبعاد الخارجية التي تؤثر وتتأثر بها نظم المعلومات المحاسبية، ويمكن أن تشكل فرصاً إذا ما أحسنت المنظمات تكيف عواملها الداخلية لمواكبة تلك التغيرات أو تشكل تهديدات في حالة عدم استغلالها بشكل صحيح (زويلف، 2012، 8).

وترى (بقلة، 2015، 279) أن ما يتعلق بالبيئة الخارجية من عوامل سياسية وتغيرات في البيئة الاقتصادية والتغيرات في ثقافة المجتمع والاتجاهات القانونية إلى جانب القوى الضاغطة والتنافسية والحدود التقنية، كل ذلك له تأثير على نجاح نظم المعلومات أو فشلها.

فالمحاسبة تتجاوب مع البيئة؛ فاختلاف البيئة الثقافية والاقتصادية والقانونية والسياسية تؤدي إلى اختلاف نظم المحاسبة من دولة لأخرى، بينما أوجه اتفاق العوامل البيئية تؤدي إلى نظم محاسبية متشابهة (تشوي؛ فروست؛ مبيك، 2004، 56).

وتتحدد عوامل الاستجابة المعلوماتية مع البيئة الخارجية في نظم المعلومات المحاسبية، من خلال العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والتشريعية والتكنولوجية.

- العوامل الاقتصادية:

تشير العوامل الاقتصادية إلى خصائص النظام الاقتصادي وتوجهاته في البيئة التي تعمل فيها المنظمة ويؤثر في رسم وصياغة استراتيجية النظم المعلوماتية. وتتمثل هذه العوامل الاقتصادية بالآتي (سلمان، 2003، 21): معدل النمو الاقتصادي، وهيكل الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومعدلات الفائدة، وعرض النقود، ومعدلات التضخم، ومستويات البطالة.

على أن العوامل الاقتصادية التي تتمثل في طبيعة الوضع الاقتصادي السائد وانعكاساته على الأنشطة والجهات المختلفة وأنظمتها المعلوماتية ويمكن قياسها من خلال (دباغية؛ السعدي، 2011، 65): مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي ودرجة تباين الأسواق ودرجة المنافسة القطاعية والقدرة على التنبؤ بتصرفات المنافسين وردود أفعالهم.

فيما يرى (الشجيري، 2011، 292) أن من أبرز المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير على تشكيل ملامح التطبيقات المحاسبية تتمثل في: النظام الاقتصادي؛ أي إن الأنظمة الاقتصادية تتنوع من أنظمة قائمة على قوى السوق إلى أنظمة مسيطر عليها مركزياً، وكذلك درجة النمو الاقتصادي وطبيعة الوحدات الاقتصادية ودرجة تعقيدها ودرجة الاستقرار الاقتصادي وختم أبرز

المتغيرات الاقتصادية بدرجة تقدم المجتمعات المالية وتعقيدها التي تفسر مصادر الأموال الموجهة للاستثمار وحجمها وطبيعة رؤوس الأموال العاملة.

وهكذا؛ فالنظام الاقتصادي محدد للنظام المحاسبي المتبع، والأخير محدد لنظام المعلومات المحاسبية وهي مصدر لتكوين هيكل الأسعار للأوراق المالية، وتؤدي دوراً في تخصيص الموارد بين مشروعات الاستثمار التي تساعد المستثمرين في اختيار أفضل محفظة استثمار وأن السوق المالية تعتمد على المعلومات المحاسبية وتتأثر بها بشكل كبير (العبد الله؛ الجاوي، 2005، 12).

- العوامل الثقافية:

أوضح (تشوي؛ وآخرون، 2004، 59) أن الثقافة هي: القيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع وتؤثر المتغيرات الثقافية على التنظيمات.

تكتمل منظومة التنمية المجتمعية بإضافة نظام المعتقدات والقيم والمحافظة على التراث في المقابل، على أنه لا يقصد بمحورية الثقافة هنا ما أسماه سمير أمين بـ(الثقافية المضادة)؛ بمعنى الانغلاق في الخصوصيات الثقافية الموروثة؛ حيث يرى أن هذه النزعة الثقافية تجعل أصحابها غير قادرين على مواجهة تحدي العصر والثقافية بهذه الصورة - في رأيه - هي بمنزلة رد فعل للمركزية الأوروبية؛ أي انغلاق الفكر الأوروبي على نفسه دون غيره (علي، 2001، 44).

وتتميز الخصائص الثقافية لأي بلد بكونها تمتلك تأثيراً جوهرياً على الممارسة المحاسبية؛ إذ تضم هذه الخصائص الآتي (الدوري، بدون، 175): درجة التعليم وتشمل القدرة على استخدام الرياضيات البسيطة، النسبة المئوية للناس الذين تلقوا تعليماً رسمياً على مختلف المستويات

التعليمية، التوجه العام للنظام التعليمي - ديني أو مهني أو فنون حرة أو حرفي، والتوافق التعليمي أي مدى ملاءمة مخرجات النظام التعليمي لاحتياجات البلد الاقتصادية والاجتماعية.

وبهذا؛ فالثقافة تعد نسقا يتميز بكثير من الانسجام الداخلي العميق لمكوناته أو قوانينه التي تقوم عليها الممارسات المتأصلة التي تعبر عن الأغراض الاجتماعية الحيوية، وتتمثل المكونات الثقافية بالقيم والدين واللغة والمعتقدات (الشرفاء، 2015، 13).

- العوامل السياسية:

إن السياسة بوصفها تمثل السقف أو القبة التي تظل السماء في أي مجتمع تؤثر وتتأثر بصورة مباشرة بكافة العناصر التحتية التي تقع تحتها وتعمل على توجيه أي نشاط داخلي بالشكل الذي يتوافق مع التوجهات العامة لهذه السياسة من ناحية ويحقق مصالحها من الناحية الأخرى (ياسين، 2006، 5).

على أن النظام السياسي يؤثر بشكل واضح على المنظومة المحاسبية إذ أن الفلسفة السياسية تؤثر على التخطيط المركزي للدولة، ومن ثم فإن فلسفة الدولة ستتحكم في كون المنشآت أو الشركات ستخضع لحكم الدولة أم للقطاع الخاص (الدوري، بدون، 180).

ولقد أوضح (الشجيري، 2011، 291) أن العوامل السياسية تمثل انعكاساً للفلسفة العامة للمجتمع تجاه طبيعة تنظيم المجتمع وإحكام علاقاته المتبادلة؛ فالمناخ السياسي هو انعكاس لفلسفة نظام الحكم الذي يحدد شكل هذا النظام وطبيعته وأسلوب الحكم ومواقفه تجاه القضايا الأساس في المجتمع من خلال درجة التركيز في السلطة ومقدار التدخل الحكومي ذي التأثير المباشر في الأفراد والمجموعات وفي النشاطات التي يقومون بها.

ففي معظم الدراسات السابقة ركز الكثير من الباحثين على دور مكونات البيئة السياسية للبلد على شكل النظام المحاسبي المتبع فيه، وأشار أولئك الباحثون إلى وجود اختلاف بين النظم المحاسبية نتيجةً للاختلاف في البيئات السياسية لتلك البلدان (خضير، 2017، 189).

- العوامل التشريعية:

لقد صاحب نمو حجم الجهاز الحكومي فرض قوانين وقواعد تهدف بالأساس إلى ضبط عمله غير أن هذه القوانين أدت إلى تعقيدات فيما يعرف بالبيروقراطية، وقد أجرت جميع دول العالم محاولات لتطوير نظم المعلومات المحاسبية في أجهزتها الحكومية بغرض تحسين جودة أدائها؛ غير أن البيروقراطية مع عوامل أخرى حالت دون تنفيذ كثير من الإصلاحات وإن تفاوت الأمر من دولة لأخرى (أحمد، 2002، 325).

إن من بين الخصائص التي تتميز بها الوحدات الحكومية عن منظمات الأعمال الخاصة هي الخضوع للتشريع، ويعد هذا الخضوع هو الوسيلة البديلة لضمان كفاية الإدارة الحكومية فعاليتها لغياب مؤشر الريح وسوق المنافسة في وحدات الخدمة العامة عما هو في وحدات قطاع الأعمال الخاصة (العسيري، 2007، 3)، ويتمثل التشريع هنا بالدساتير والقوانين التي تأخذ شكل قواعد وتعليمات محددة تحديداً دقيقاً، فالقانون في العديد من البلدان وخصوصاً القانون الضريبي يعد السبب الوحيد الذي جاءت من أجله المحاسبة (الدوري، بدون، 176)، ففي هذه البلدان يجري تدوين الممارسات والأحكام المحاسبية والرقابية في القوانين التي تسمى - في الغالب - بقانون الشركات، كما أن قوانين الضريبة في كافة البلدان تقريباً تصف الإجراءات المحاسبية والتدقيقية المراد استخدامها في مجال التحاسب الضريبي.

ويرى (الحكيم، 2007، 34) بأن على محلي نظم المعلومات المحاسبية ومصمميها في وحدات قطاع الأعمال الخاصة التعرف إلى القوانين والتشريعات الحكومية أو الدولية النافذة التي تحكم عمل المؤسسة ويجب على المؤسسة الالتزام بها.

فكلما كانت نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في أي بلد ترتبط بعلاقة وثيقة مع القوانين والتشريعات المعمول بها داخل البلد فإن من الأهمية بمكان أن يُراعى في تصميم نظم معلومات أن تتوافق إجراءات هذه النظم مع تلك القوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها؛ كونها تساعد على تحقيق الأهداف التي وضعت هذه النظم من أجلها (دباغية؛ السعدي، 2011، 63).

- العوامل التكنولوجية:

تفرض البيئة الجديدة على منظمات الأعمال أن تطور أعمالها التقليدية وتحويلها إلى أعمال إلكترونية تتسجم مع الأدوات والأساليب التي تضمنتها التقانة الحديثة (اللامي، 2013، 8).

ويعد التطور التكنولوجي بمتغيراته المتعددة من أهم التحديات التي تواجه المنظمات ويعتمد مستقبل المنظمات وتطويرها على إدراك هذه التحديات التي يتضح أثرها في التشغيل المعلوماتي (زويلف، 2012، 8)، ويشير مصطلح تقنية المعلومات إلى البيئة التقنية الحديثة المتمثلة: بالأجهزة والمعدات والبرمجيات وشبكات الاتصال التي تتعامل مع المعلومات.

ويرى (كاظم؛ رضا، 2008، 111) أن تقنية المعلومات هي: مجموعة من الأدوات والأساليب التي تستخدم في نظم المعلومات لتنفيذ أنشطتها إلكترونياً على اختلاف أنواعها وتطبيقاتها.

في حين يرى (العامري؛ الغالبي، 2007، 373) أن العوامل التكنولوجية: تتمثل في مجمل المعارف والتجهيزات وطرق العمل التي تحول المدخلات إلى مخرجات.

ويقصد بتكنولوجيا المعلومات (دباغية؛ السعدي، 2011، 66): تلك التقنيات الأساسية المستخدمة في نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وتطبيقاته العملية وتتضمن الأجهزة والمكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الاتصال.

وفي ضوء ما سبق ذكره عن الاستجابة المعلوماتية لعوامل البيئة الخارجية لنظم المعلومات المحاسبية؛ يمكن عرض المتغيرات المعبرة عن مدى استجابة نظم المعلومات المحاسبية لها، وفقاً للإطار الذي يتلخص في الجدول (2).

جدول (2)

المتغيرات في كل بُعد من أبعاد الاستجابة المعلوماتية.

المتغيرات	الاستجابة المعلوماتية
<ul style="list-style-type: none"> - المؤشرات الاقتصادية. - التوجهات العامة للإصلاحات الاقتصادية. - إدارة المال العام. 	العوامل الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> - القيم والمعتقدات الثقافية لأفراد المجتمع تجاه النظم المعلوماتية. - نظام التعلم المحاسبي السائد. - نظرة المجتمع للنظم المعلوماتية. - التنوع المعرفي السائد في نظم التعلم. 	العوامل الثقافية
<ul style="list-style-type: none"> - يتناسب مع طبيعة نظام الحكم المركزي والمحلي. - استيعاب الانعكاسات المالية للأوضاع السياسية المتغيرة. - التوجه نحو تحقيق الشفافية المعلوماتية. - التوجه السياسي نحو نظام الحكم المحلي. 	العوامل السياسية
<ul style="list-style-type: none"> - وجود تشريع ملزم بتطبيق نظم المعلومات. - التوافق القانوني مع نظم المعلومات. - القدرة على التكيف مع المتغيرات المعلوماتية. 	العوامل التشريعية
<ul style="list-style-type: none"> - امتلاك تقنية حديثة في تشغيل نظم المعلومات. - القدرة على استيعاب التغيرات التقنية الحديثة. - كفاءة المورد البشري في تشغيل التقنية الحديثة. - التوجه نحو جودة الخدمات المعلوماتية. 	العوامل التكنولوجية

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1- دراسة (الحنيطي؛ الجنداوي، 2015) بعنوان: تقييم فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني GFMIS وإمكانية تطويره.

هدفت إلى التعرف إلى أهم بنود محور العمليات المالية والمحاسبية ومدى إسهامها في فاعلية النظام وأهم بنود محور إدارة تكنولوجيا المعلومات ومدى إسهامها في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي، والتعرف إلى أهم البنود الخاصة بإدارة التغيير ومدى إسهامها في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: يسهم محور العمليات المالية والمحاسبية في فاعلية النظام المحاسبي الحكومي "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS" بدرجة مرتفعة جداً، إما محور إدارة تكنولوجيا المعلومات فيسهم بدرجة مرتفعة، ويسهم محور إدارة التغيير بدرجة منخفضة. وتوصلت إلى العديد من التوصيات أهمها: العمل على مواكبة المستجدات في مجال تكنولوجيا المعلومات، ووضع خطط مستقبلية لاستيعاب التزايد في حجم البيانات المخزنة، وزيادة سرعة خطوط الإنترنت، وذلك لتسريع العمل على النظام، وأتمتة جميع إجراءات النظام، وتقليص الأعمال الورقية واليدوية، والعمل على سرعة تقديم الدعم الفني سواء التقني التكنولوجي أو الدعم الفني عن طريق تسريع خطوط الإنترنت لتجنب البطء بالعمل، أو الدعم الفني البشري عن طريق عقد دورات وورش تدريب عن طريق تشكيل كوادر وفرق دعم مؤهلة.

2- دراسة (حسب الله، 2015) بعنوان: النظام الإلكتروني وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية.

هدفت إلى التعرف إلى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من الوحدات الاقتصادية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وإمكانية إنجاز الأعمال الحكومية بشكل أسرع عند تعاملها مع الزبائن

وشركات الأعمال قياساً باستخدام الوسائل المحاسبية التقليدية وإمكانية تقليل تكلفة الإجراءات الإدارية وتسهيل الرقابة عليها ومعرفة أوجه القصور التي تعترضها. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: تساهم الحكومة الإلكترونية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المستخرجة وبالتالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وسيساهم تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية بتقليل الكلفة والجهد وسرعة في الانجاز، كما إن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية سيساهم في تخفيض الإجراءات الإدارية والمالية وتقليل حدوث الخطأ، يمكن عن طريق النظام الإلكتروني القيام بالمقارنة بين النتائج المستخرجة للسنة الحالية والسنوات السابقة بسهولة أكثر وبتفاصيل أدق عن النظام اليدوي، إن إجراءات العمل المحاسبي السائد في الأجهزة الحكومية والخوف من إعادة تنظيم ومكنة إجراءات العمل كل ذلك أدى إلى خلق مقاومة للتغيير نحو تكامل العمل والمشاركة في استخدام النظم الإلكترونية بين الأجهزة الحكومية. وأوصت الدراسة باعتماد نظام الحكومة الإلكترونية من قبل وزارات ووحدات الحكومة كل حسب حاجته وطبيعة العمل الذي يناسبه وتحويل نظام المشتريات والصيانة والمصاريف الأخرى إلى النظام الآلي مستقبلاً؛ تقادياً لحدوث أخطاء مالية وإدارية ورفع مستوى التدريب على مهارات الحاسوب والإنترنت بين الموظفين، وإنشاء بيئة إلكترونية وشركات عامة متصلة لتركيب شبكة اتصالات محلية عن طريق إنشاء لجنة مركزية في كل مؤسسة لتهيئة التحول إلى البرنامج الإلكتروني وتحويل النظام اليدوي الحالي في الوحدة المالية في الوزارات والمؤسسات إلى النظام الإلكتروني ليسهم بتقليل التكلفة والوقت ويساعد بإنجاز العمل بدقة أكثر.

3- دراسة (دهيرب، 2014) بعنوان: أثر نظم المعلومات المحاسبية على القوائم المالية في

ترشيد القرارات الإدارية للمؤسسات الحكومية.

هدفت إلى توضيح ومعرفة واقع النظام المحاسبي الحكومي وأدواته في المؤسسات الحكومية

المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي ذات التمويل المركزي من وزارة المالية وتحديد لأي

مدى قيام النظام المحاسبي الحكومي من توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الإدارية. ومن نتائج الدراسة: تعتمد الإدارات الحكومية على تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في إنتاج المعلومات المحاسبية وإيصالها إلى المهتمين بها داخلياً وخارجياً، وإن النظام المحاسبي الحكومي المطبق يستند على مقومات أساسية تتمثل بمجموعة من الأدوات والإجراءات للوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة الحكومية، تعتمد الإدارات الحكومية في اتخاذها للقرارات وأداء وظائفها الإدارية على المعلومات المحاسبية بنسبة كبيرة، تتباين وتتعدد احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية انطلاقاً من تباين أهدافهم وغاياتهم المتمثلة باتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتلبية للمتطلبات القانونية والتشريعية. وأوصت الدراسة بأهمية تزويد كل مستخدم المعلومات المحاسبية بالمعلومات التي تمكنهم من بيان رأيهم بالتحليل والدراسة والتقييم والإشراف والرقابة ووجوب العمل على تهيئة معلومات محاسبية أوسع وأشمل وأكثر دقة وواقعية وسرعة؛ ما جاءت به تعليمات النظام المحاسبي الحكومي وذلك بالاعتماد على أدبيات الأنظمة المحاسبية المتاحة من قبل المنظمات الدولية المعنية بالجوانب المالية والمحاسبية والرقابية.

4- دراسة (صالح؛ علاء، 2013) بعنوان: واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي.

هدفت إلى تشخيص واقع البيئة المحاسبية والتشريعات القانونية وتقييمها في ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر. ومن النتائج التي تم التوصل إليها: إن البيئة المحاسبية الجزائرية عرفت عدة إصلاحات تماشياً مع الواقع المحاسبي الجديد، بالإضافة إلى محاولة إصلاح مهنة المحاسبة من خلال تحديث إطارها العام وإعادة هيكلة المنظمات المهنية، وهو ما يعتبر دليلاً قوياً على رغبة الدولة ووعيها بضرورة تكييف البيئة المحاسبية مع المحتوى المحاسبي والمالي، إلا إن هذه الجهود تعتبر غير كافية، وتبقي هناك بعض الجوانب الأخرى واجبة الإصلاح والتعديل. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير مهارات ومعارف وخبرات المحاسبين والمهنيين التي من

شأنها أن تسهم في ترقية الممارسة المحاسبية والعمل على التجسيد الفعلي للنظام المحاسبي المالي وتحسين نوعية التعليم المحاسبي، وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي في التعليم وضرورة تكثيف الجهود من أجل تكييف النظام الجبائي الجزائري مع الواقع المحاسبي الجديد والعمل على تنفيذ المزيد من الدورات التكوينية لموظفي الإدارة الجبائية وبما يتوافق والنظام المحاسبي المالي.

5- دراسة (السويبي، 2013) بعنوان: دراسة وتقييم البرامج المحاسبية في شركة توزيع الكهرباء في محافظة غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع البرامج المحاسبية في شركة توزيع الكهرباء من حيث مدى توفر مواصفات الجودة فيها ومدى توفر القدرة والإمكانات اللازمة لتلبية احتياجات ورغبات المستخدمين ووضع تصوير واضح يساعد في تقييم البرامج المحاسبية في شركة توزيع الكهرباء. وأبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة: وجود بعض نقاط الضعف في كلاً من برنامج الشيكات وبرنامج العهد الشخصية، متمثلة في عدم إجراء تحديث بشكل دوري، وعدم توفر شاشات إدخال تمتاز بالسهولة ويمكن من خلالها احتساب الإهلاك للأصول، وعدم توفر تقارير تتسم بالدقة، وعدم وجود آلية للربط مع الأنظمة الأخرى، يمتاز كلاً من برنامج الرواتب وبرنامج الأصيل بالكفاءة والفعالية؛ حيث أنه يفي بحاجات ومتطلبات المستخدمين. ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة استحداث برامج محاسبية جديدة متخصصة في المعالجة المحاسبية لشركة توزيع الكهرباء وضرورة العمل على استحداث آلية للعمل على الربط ما بين البرامج المحاسبية المطبقة في شركة توزيع الكهرباء وضرورة مشاركة المحاسبين في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية؛ ما يزيد فاعلية هذه النظم نظراً لمعرفتهم بمتطلبات النظم وذلك بعد قيامهم بتطوير كفاءتهم ومواكبة التطورات في نظم المعلومات المحاسبية.

6- دراسة (الهاجري، 2013) بعنوان: العوامل المؤثرة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في دولة الكويت.

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف إلى العوامل المؤثرة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة بالوزارات في دولة الكويت وذلك من خلال: التعرف إلى طبيعة العلاقة بين نقص الوعي بأهمية الموازنة وإعداد الموازنة في الوزارات بدولة الكويت، وبيان طبيعة العلاقة بين عدم توفر المؤهلات لإعداد الموازنة وإعداد الموازنة في الوزارات بدولة الكويت، والتعرف إلى العلاقة بين النواحي السلوكية لإعداد الموازنة وإعداد الموازنة في الوزارات بدولة الكويت وتحديد العلاقة بين النواحي الفنية لإعداد الموازنة وإعداد الموازنة في الوزارات بدولة الكويت. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: هناك علاقة بين نقص الوعي بأهمية الموازنة وإعداد الموازنة في الوزارات بدولة الكويت، وهناك علاقة بين عدم توفر المؤهلات لإعداد الموازنة وإعداد الموازنة في الوزارات بدولة الكويت، وهناك علاقة بين النواحي السلوكية لإعداد الموازنة وإعداد الموازنة في الوزارات بدولة الكويت، وهناك علاقة بين النواحي الفنية لإعداد الموازنة وإعداد الموازنة في الوزارات بدولة الكويت، وعدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين مدى تأييد الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول العوامل المؤثرة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في الوزارات بدولة الكويت. وأوصت الدراسة بضرورة التخطيط لعملية إعداد الموازنات بشكل جيد في الوزارات بدولة الكويت وضرورة الاستفادة من التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات واستغلال إمكانيات وقدرات الحاسب الآلي في تطوير أنظمة المعلومات التي تستفيد منها الإدارة عند إعداد الموازنات بما يعطي صورة أقرب للواقع بشكل كبير عند القيام بعملية التقدير وضرورة العمل على توفير قاعدة بيانات مالية وإحصائية في الوزارات محل الدراسة؛ إذ تساعد في عملية التخطيط والتنسيق والرقابة وتقدير الموازنات بشكل ناجح إلى حد بعيد.

7- دراسة (دهمان، 2012) بعنوان: فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق

جودة التقارير المالية.

هدفت إلى دراسة واقع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية وتقييم فاعلية هذه النظم في تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عنها ومعرفة معوقات تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن النظم الحالية. ومن أهم نتائج الدراسة: مازالت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الوزارة بحاجة لمزيد من التطوير لتعزيز قدرتها على توفير كافة متطلبات متخذي القرارات من التقارير والاحصائيات اللازمة، ضعف الدور الرقابي للتقارير المالية؛ حيث إنها غير قادرة على تلبية احتياجات الجهات التشريعية والرقابية للقيام بالمهام الرقابية الموكلة إليها، وصعوبة التنسيق بين نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الإدارات العاملة في وزارة المالية والدوائر المالية التابعة للوحدات الحكومية الأخرى في تبادل المعلومات والتقارير المالية. وأوصت الدراسة باستكمال حوسبة كافة النظم والإجراءات المحاسبية المطبقة في مختلف دوائر الوزارة بهدف الاستفادة من فوائد استخدام النظم المحوسبة وتحسين قدرات البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة؛ بحيث توفر لمتخذي القرار المعلومات اللازمة وتطوير نظم المعلومات المستخدمة حالياً؛ بحيث تصبح قادرة على توفير كافة القوائم والتقارير المالية التي ينبغي أن تصدر عن الوزارة وتوفير منظومة تقارير مالية متكاملة وموحدة تتضمن قاعدة بيانات شاملة لكافة أوجه النشاط المالي الحكومي وفتح النوافذ اللازمة والكفيلة بتوفير كافة احتياجات متخذي القرارات من المعلومات والتقارير المالية.

8- دراسة (رزيق؛ طارق؛ مختار، 2011) بعنوان: النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة

وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات.

هدفت إلى معرفة قابلية ممارسة النظام المحاسبي المالي من طرف مراجعي الحسابات وأهم الصعوبات في الانتقال وممارسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى توافق هذا النظام مع

المعايير الدولية. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: توجد قابلية كبيرة لمحافظة الحسابات في ممارسة النظام المحاسبي المالي، إن التحول إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي يتماشى مع الاستجابة لمتطلبات المناخ الاقتصادي الجديد، وإن أسلوب التدريس المحاسبي في الجامعات والمدارس التكوينية لا يساعد على تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد. وأوصت الدراسة بالعمل على تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والإسراع في تحضير المؤسسات وممارسو المحاسبة وتدريبهم على برامج العمل الآلي الجديدة والعمل على الاستفادة أكثر من تجارب الدول الأخرى في تطبيق المعايير الدولية المحاسبية وفي تكييف وتحضير البيئة الملائمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي وإعطاء فرص ومجالات أكثر للخبراء المحاسبين الجزائريين في عملية وضع وتطوير المعايير والإجراءات المحاسبية.

9- دراسة (الشجيري؛ عبد الله، 2011) بعنوان: الإبلاغ المالي الحكومي في العراق الواقع

والمعوقات.

هدفت نحو إيضاح أهمية ودور القطاع الحكومي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للدولة وتأثيراته الكبيرة على عموم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى، وأهمية الإبلاغ المالي عن الأنشطة الحكومية نظراً لسعة شرائح الأطراف المستفيدة، وحيوية القرارات المعتمدة على تلك المعلومات والسعي لرفع كفاءة الأداء الحكومي وشفافيته لضمان تحقيق المساءلة العامة، وإنجاز البرامج الحكومية وضمان الحفاظ على الوضع المالي للدولة وتطويره وتحديد المعوقات التي تقف في طريق إحداث عملية التطوير للعمل على تخطيها وإزالتها عن طريق وضع أفضل الأساليب الممكنة لمواجهتها. ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي: إن التغيرات الحاصلة في بيئة الحكومة وأدواتها ومتطلباتها عالمياً ومحلياً تشير إلى الحاجة الكبيرة إلى تطوير نظم المعلومات ومنها النظم المحاسبية الحكومية؛ بما يضمن تحقيق الشفافية والكفاءة في إدارة موارد الدولة، إن سعة متطلبات الأطراف المستفيدة وأهميتها؛ فضلاً عن تنوع تلك الأطراف

وحاجاتها وحساسية علاقتها بالإدارة الحكومية والتأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تفرض على الحكومة وجوب تطوير قدرات مهنة المحاسبة وأدواتها في القطاع العام وبالشكل الذي يدعم تحقيق متطلبات الأطراف المستفيدة. وأوصت الدراسة بضرورة مشاركة الحكومة للمهنة المحاسبية في رسم السياسات المحاسبية وعدم التفرد الحكومي في عملية وضع السياسات والممارسات ومساهمة الحكومة في تدريب وتطوير الكفاءات المحاسبية والمالية في الوحدات الحكومية ودعمها لنجاح عملية تطوير النظام المحاسبي والإبلاغ المالي على وجه الخصوص، فضلاً عن أهمية إدراك السلطات التشريعية والرقابية لدورها في إزالة معوقات تطوير ممارسات الإبلاغ المالي الحكومي والدفع باتجاه التحديث المجمل العمل المحاسبي الحكومي وكذلك دعم دور الجامعات في تطوير وبناء نظام محاسبي حكومي كفوء وشفاف.

10- دراسة (الشجيري، 2011) بعنوان: دور الأبعاد الثقافية للمجتمع في تشكيل ملامح

التطبيقات المحاسبية المقبولة.

هدفت إلى بيان طبيعة الأبعاد الثقافية للمجتمع العراقي والتطبيقات المحاسبية المقبولة وبيان مدى توافق التطبيقات المحاسبية القائمة في المجتمع العراقي مع الأبعاد الثقافية له وأثره. ومن أهم نتائج الدراسة الآتي: إن اختلاف المجتمعات وتمايزها يبني على اختلاف وتمايز بيئاتها، ومن ثم أطرها المعرفية الأساسية التي تتجلى في اختلاف أنماط التنظير والتطبيق والتنظيم والعلاقات فيما بين المجتمعات، إن أبرز المعتقدات والكوامن والروابط التي تحدد الطبيعة الثقافية والاجتماعية للبيئة العراقية هي الدين والروح الجماعية الأسرية والتكافل والتعاون في إطار المصلحة العامة، وإن من أبرز ملامح التطبيقات المحاسبية في العراق نمطية السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل المهنة التي وحدت هيكلها من خلال التعليمات الحكومية التي تؤثر في استخدام المدخل التقني في بنائه. وأوصت الدراسة بتبني المحاسبة الوطنية الفرضيات المعرفية والتي لها صلة بالمورثات الاجتماعية كالإيدولوجية الدينية والسرية والتحفظ والسيطرة القانونية والتوحيد - الروح الجماعية -

وعلى المحاسبة أن تستجيب لفلسفة المفاهيم السائدة في البيئة السياسية والقانونية كالمركزية السياسية والقانون التشريعي المكتوب، تمثل في جوهرها محددات تؤثر على المحاسبة فكرياً وعملياً ويجب الأخذ بنظر الاعتبار لفلسفة المفاهيم المرتبطة في البيئة الاقتصادية عند دراسة التطبيقات المحاسبية اللازمة للبيئة الوطنية وتحديدها وأن جوهر نظام الإبلاغ المالي يجب أن يتم بناؤه على متطلبات كلاً من الدولة والأطراف المستفيدة الأخرى.

11- دراسة (القطيش، 2011) بعنوان: تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني.

هدفت إلى بيان أبعاد تدقيق الأداء ومدى الحاجة إليه لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتقييم نظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الأردن من حيث ملاءمته لأغراض تدقيق الأداء في ضوء الاهداف الحديثة للنظام المحاسبي الحكومي.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير النظام المحاسبي الحكومي الحالي تدريجياً باتجاه أساس الاستحقاق وعلى مراحل؛ كونه الأساس الذي يوفر المعلومات الملائمة لقياس وتدقيق الأداء وضرورة تطوير أسلوب إعداد الموازنة (موازنة البنود) بالتحول تدريجياً نحو موازنة البرامج والأداء، وضرورة تطوير الرقابة في مجال الخدمات الحكومية لتشمل إلى جانب الرقابة المالية والمحاسبية رقابة الاقتصاد والكفاءة في الحصول على الموارد واستخدامها بطريقة اقتصادية والتأكد من تحقيق البرامج الحكومية لأهدافها بأقل التكاليف وإعادة النظر في الهياكل التنظيمية؛ بحيث تنشأ المراكز حسب الاحتياجات والعمل المطلوب تأديته؛ ويتطلب ذلك وجود نظام لتوصيف الوظائف والاختيار والتعيين حسب الاحتياجات في ضوء الأهداف العامة للوحدة الحكومية.

12- دراسة (السقا؛ السندي، 2010) بعنوان: فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية.

هدفت إلى توضيح كيفية تقرير فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية من خلال تصميم نظم معلومات محاسبية، يمكن أن تسهم في توفير معلومات تساعد على رقابة أدائها وتقييمه وقياس كلفة خدماتها من خلال تطويع الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الحكومية التي شهد تطبيقها نجاحاً في العديد من الدول المتقدمة. وخلصت الدراسة إلى أن الهيكل العام لنظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية لا يختلف عنه في وحدات قطاع الأعمال؛ ذلك أن إقامة نظام فعال للمعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية يستوجب استخدام كل من (المحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية) وأن تحديد حدود الإبلاغ المالي والتعرف إلى حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية يعد مسألة مهمة عند تصميم نظام المعلومات المحاسبية وإصدار معايير محاسبية وطنية تهدف إلى تطويع التطورات الحديثة في الفكر المحاسبي للممارسات العملية في الوحدات الحكومية بما لا يتعارض مع النصوص القانونية وأن استخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة عن عمليات الوحدات الحكومية يساعد في زيادة كفاءة النظام المحاسبي الحكومي.

13- دراسة (السقا، 2009) بعنوان: إمكانية تصميم نظم المعلومات المحاسبية في ظل الحكومة الإلكترونية.

هدفت إلى توضيح مفهوم الحكومة الإلكترونية وأهدافها، وبما يمكن أن يسهم في تحديد أهم التأثيرات على عمل نظم المعلومات المحاسبية، ومن ثم كيفية تصميمها وطبيعة نظم المعلومات المحاسبية في ظل الحكومة الإلكترونية وأهم المتطلبات اللازمة لتصميم نظم المعلومات المحاسبية في ظل الحكومة الإلكترونية. وخلصت الدراسة إلى إمكانية استخدام تقنيات المعلومات من قبل المنظمات الحكومية للاستفادة منها في إنجاز أعمالها وتوصيل نتائجها للجهات ذات العلاقة وعلى المنظمات الأخذ بنظر الاعتبار كل التغيرات والتطورات التي تحدث في المجالات المتعددة

المحيطة ببيئتها وخاصة ما يتعلق بالمستجدات والتطورات الحاصلة في تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة وإعادة تصميم نظام المعلومات المحاسبي بما يتلاءم مع عملية التشغيل الإلكتروني للبيانات، وما يتبعه من تأثيرات أخرى سواء على مكونات أم مقومات النظام، مع ضرورة تزويد المحاسبين العاملين في المنظمات بالمعرفة التقنية اللازمة بما يمكنهم من برمجة هذه التقنية وتشغيلها وضرورة الاهتمام بشبكات الاتصال الداخلية والخارجية لضمان استمرارية العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي ونظم المعلومات الأخرى والأطراف الخارجية.

14- دراسة (كاظم؛ رضا، 2008) بعنوان: أثر تقنية المعلومات على نظام المعلومات

المحاسبية.

هدفت إلى التعرف إلى الإطار النظري لأهم التأثيرات التي يمكن أن يحدثها تبني تقنية المعلومات على أنظمة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية، وتشخيص متغيرات الدراسة المستقلة والمعتمدة والمتمثلة بأبعاد تقنية المعلومات وأنظمة المعلومات المحاسبية وتحليل العلاقة الارتباطية والأثر بين متغيرات الدراسة. ومن أبرز استنتاجات الدراسة وجود علاقة ارتباط بين مكونات تقنية المعلومات وأنظمة المعلومات المحاسبية؛ حيث حصل متغير الحاسوب على المرتبة الأولى في علاقة ارتباطه بأنظمة المعلومات المحاسبية، يليه في الترتيب تنازلياً متغير المهارات البشرية، وأخيراً متغير شبكة الاتصال. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع الاعتماد على برمجيات الحاسوب وشبكات الاتصال وتقنياته الحديثة لما له من دور كبير في تحسين العمل المحاسبي وتشكيل قاعدة بيانات محاسبية، يستفاد منها في توفير كافة البيانات المتعلقة بعمل الوحدة الاقتصادية واعتماد العناصر البشرية الكفؤة التي لديها مهارات محاسبية وحاسوبية في آن واحد بالشكل الذي يتلاءم مع متطلبات هذا العصر الذي يتسم بالتقدم التكنولوجي الهائل، وضرورة تبني خطط طويلة الأجل لإدخال تقنية المعلومات الحديثة في العمل المحاسبي كاستخدام شبكة الإنترنت لغرض إنجاز الأعمال المحاسبية في الوقت المناسب وبأقل التكاليف.

15- دراسة (وشاح، 2008) بعنوان: الإطار العام لتقويم وتطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني.

هدفت إلى التعرف إلى واقع النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني المطبق في الوزارات الفلسطينية وتقويم النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني المطبق في الوزارات الفلسطينية والتعرف إلى المعوقات التي تحول دون تطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني والوقوف على استراتيجيات تطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني. ومن أهم نتائج الدراسة: لا يتلاءم الأسس والمقومات التي يعتمد عليها النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني مع متطلبات وجود نظام محاسبي سليم ومتطور وقادر على مواكبة التغيرات التي طرأت على دور الدولة وتحقيق الأهداف المناطة به، واستمرار تطبيق نظام موازنات البنود لا يتلاءم مع متطلبات تطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني.

وقد أوصت الدراسة وزارات السلطة الفلسطينية بأن تولي عملية تطوير النظم المحاسبية الاهتمام اللازم وتعمل جادة على استكمال المقومات والأسس الملائمة لهذه النظم لتتمكن من تحقيق أهدافها بشكل جاد وتطوير الهيكل التنظيمي للنظام المحاسبي؛ بحيث يتجه نحو اللامركزية التي تحقق الاستقلال المحاسبي للوزارات الفلسطينية وتبني المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، ودليل إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، والعمل الجدي والحديث لاستكمال إقرار منظومة التشريعات التي تنظم العمل المالي الحكومي ووضع الصادر منها موضع التنفيذ؛ وذلك بما يكفل تحسين وتطوير الأداء المالي للسلطة الفلسطينية ونشر الوعي بين المسؤولين في السلطة الفلسطينية بأهمية تطوير النظام المحاسبي والاعتماد على مخرجاته في عمليات اتخاذ القرار.

16- دراسة (الزعاين، 2007) بعنوان: أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية.

هدفت إلى تتبع أثر المعالجة الآلية على نظم المعلومات المحاسبية من خلال المدخلات والمعالجة والمخرجات، والتعرف إلى الممارسة العملية في المعالجة الآلية لأنظمة المعلومات من خلال التعرف إلى الوظائف والأنشطة داخل وزارة المالية، ودراسة العلاقة بين وجود المعالجة الآلية والنتائج التي ترشد للممارسات المستقبلية. ومن أهم نتائج الدراسة: يقوم النظام باستخدام السندات الورقية بشكل كامل، النظام لا يستطيع توفير ميزة الرسوم البيانية لتوضيح المعلومات التي نتجت عنه بشكل سهل وبسيط وإظهار العلاقة ما بين متغيرات عديدة، يوجد في النظام عوائق بشرية ينقصها التأهيل، لا يوجد تشريعات وأنظمة تتلاءم مع النظام، لا يوجد سياسات وإجراءات واضحة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية، غياب الوعي بأهمية نظم المعلومات المحاسبية. وأوصت الدراسة بالعمل على تطوير النظام وشموليته لجميع التقارير اللازمة في كافة الأقسام والدوائر في الوزارة ولمواكبة المستجدات في الأسواق العالمية، ويجب أن تتم عملية ترحيل بيانات المعاملة التي تم الانتهاء من دورتها المستندية والحصول عليها عن طريق الاستعلام لمنع حدوث أخطاء في عملية إدخال البيانات والعمل على تأهيل الكوادر العلمية التي تعمل على النظام حتى تستطيع التكيف مع المتغيرات الحديثة والمستجدات في تكنولوجيا المعلومات وتوفير التشريعات والأنظمة لتتلاءم مع النظام ليستطيع القيام بعمله بكفاءة مع وضع سياسات وإجراءات واضحة لاستخدام نظام المعلومات المحوسب.

17- دراسة (سليم، 2007) بعنوان: أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في بلديات قطاع غزة في فلسطين.

هدفت إلى دراسة تأثير الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على كفاية المعلومات المالية الملائمة وجودتها وتبسيط الضوء على الانعكاسات التي تنتج من استخدام

الأساس النقدي في إعداد المعلومات المحاسبية وبيان أهمية تطبيق الأساس النقدي في النظام المحاسبي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها: أن الأساس النقدي لم يُعد يناسب العمل المحاسبي في البلديات والرغبة باستبداله بالأساس النقدي المعدل، وهناك مظاهر ضعف للمعلومات المحاسبية منها: عدم ملائمتها للاستخدام في مجال الرقابة المالية بصورة فعالة ولا تساعد متخذي القرارات في البلديات على اختلاف فئاتها في اتخاذ القرارات. وأوصت الدراسة بتبني تطبيق أساس محاسبي غير الأساس النقدي، وليكن الأساس النقدي المعدل مرحلة أولى وفي البلديات المؤهلة والأكثر جاهزية، وأن يتضمن النظام المحاسبي مجموعة من التقارير والقوائم المالية للبلديات، والتي تلبي حاجات متخذي القرارات من المعلومات المالية وغير المالية.

18- دراسة (الحكيم، 2007) بعنوان: أثر استخدام قواعد البيانات في الوظيفة الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية - حالة تطبيقية على المؤسسة العامة للإسكان.

هدفت إلى دراسة نقاط الضعف في الإجراءات الرقابية في المؤسسة العامة للإسكان في مرحلة تحليل النظام والعمل على سد الثغرات فيها من خلال مرحلة التصميم المنطقي للنظام وتصميم الهيكلية النموذجية لدورات العمليات من خلال مرحلة التصميم المنطقي للنظام من وجهة نظر النظام وتطبيق الإجراءات الرقابية التي تتلاءم مع معايير كوبيت (COBIT) في مرحلة تنفيذ النظام من وجهة نظر النظام. ومن أبرز نتائج الدراسة: أن هناك خللاً جوهرياً في الإجراءات الرقابية العامة المطبقة في المؤسسة العامة للإسكان كما أنها لا تتلاءم ومعايير كوبيت (COBIT)، أن هناك خللاً جوهرياً في الإجراءات الرقابية على التطبيقات المطبقة في المؤسسة العامة للإسكان كما أنها لا تتلاءم ومعايير كوبيت (COBIT)، وذلك بسبب وجود اختلاف جوهري بين المعايير المطلوبة والمعايير الرقابية المطبقة، إن أنظمة العمليات في المؤسسة العامة للإسكان مازالت مصممة في النظام الداخلي لتتناسب والعمل اليدوي. وأوصت الدراسة بإعداد مصفوفة تفويض الصلاحيات للمستخدمين من قبل مسؤول النظام واعتمادها من قبل مجلس الإدارة

وتعديلها عند الحاجة لذلك وإعداد معايير لتصميم الأنظمة وتعديلها؛ بحيث تتفق مع أهداف المؤسسة واستراتيجيتها وإلزام الشركات البرمجية المسؤولة عن نظام المؤسسة باتباعها سواء عند التصميم أم التطوير أم الصيانة، وتدريب العاملين والإدارة على الأنظمة والإجراءات الرقابية التي يجب اتباعها، ونشر الوعي بينهم حول أمان قاعدة البيانات.

19- دراسة (السعبري، 2007) بعنوان: أثر الدليل المحاسبي لحسابات الدولة على تركيز قياس المال الحكومي وأسس المحاسبة .

هدفت إلى اختبار الدليل المحاسبي لحسابات الدولة الصادر عن وزارة المالية العراقية في عام 2000م والبحث في مدى ملاءمته لإحدى طرق القياس المعروفة في المحاسبة الحكومية والأسس المحاسبية المستخدمة فيها؛ وذلك من خلال عرض الأسس المحاسبية المستخدمة والمعتمدة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين لجنة القطاع العام (IFAC PCS) ومنظمة الأنتوساوي لجنة المعايير العالمية (INTOSAI Cas) وبعض الدول السباقية في مجال تطوير أنظمتها المحاسبية الحكومية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن القصور في المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الحكومي كان نتيجة لعدم الاستقرار في أسلوب الاعتراف بالمعاملة أو الحدث مما يؤدي إلى إنتاج قوائم مالية ختامية غير متسقة، إن الدليل المحاسبي لحسابات الدولة جاء في وقت متأخر بعض الشيء لينقل النظام المحاسبي الحكومي إلى مرحلة من مراحل التطور التي قد سبقت إليها المنظمات المهنية المعنية بالمحاسبة الحكومية على مستوى العالم. وأوصت الدراسة بتطبيق البديل المقترح، وهو تدفق إجمالي الموارد المالية (TFR) لتركيز القياس المناسب للانتقال إليه باستخدام (الدليل المحاسبي لحسابات الدولة)؛ فهذا البديل يقوم على تطبيق أساس الاستحقاق المعدل مما يوفر معلومات مفيدة حول صافي الأصول / الخصوم المالية، وهو ما تركز عليه الحكومة في علاقتها مع المواطنين المسؤولين عن توفير الموارد الضرورية (الضرائب، القروض وغيرها)؛ فضلاً عن المعلومات الخاصة بالإيرادات والنفقات المستحقة والمبلغ عنها، أما ما يخص

المعلومات عن كفاءة الأداء الإداري الحكومي وفاعليته فيما يخص كلفة الوحدة الواحدة من الخدمات الحكومية واحتساب الاندثار؛ فيمكن أن يكون بقوائم إضافية أو خلاصة تذكيرية مرفقة بالقوائم المالية.

20- دراسة (يحيى، 2006) بعنوان: **متطلبات تطوير نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية من خلال النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية.**

هدفت إلى توضيح أهمية نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية وأنواعها ومفهوم النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وأهميته في الوحدات الاقتصادية والمتطلبات اللازمة لتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية. وأهم نتائج الدراسة أن التكامل بين نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الإدارية يسهم في تخفيض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة وتقليل الوقت والجهد في الحصول على المعلومات من قبل المستفيدين وأن تطبيق نظام المعلومات المحاسبية والإدارية يحتاج إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية تشمل كلاً من نظام للمعلومات المحاسبية والإدارية وقاعدة بيانات مركزية واستخدام التقنيات الحديثة ومجموعة من الأفراد المؤهلين وضرورة مواكبة التطورات الحديثة من خلال الاستمرار في تطوير مهارات الموظفين في كافة المجالات المحاسبية والإدارية والحواشيب لزيادة كفاءة النظام وفاعليته وصولاً إلى تحقيق الهدف العام للوحدة الاقتصادية.

21- دراسة (باشي؛ المعاضيدي، 2006) بعنوان: **تقييم كفاءة تطوير النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات الحكومية العراقية.**

هدفت إلى تقييم كفاءة المستجندات في تطوير النظام المحاسبي الحكومي من خلال الوقوف على هيكل النظام المحاسبي الحكومي والتعرف إلى أهم المستجندات في النظام المحاسبي الحكومي، ومن ثم تقييم النظام المحاسبي الحكومي بعد تطويره في جامعة الموصل بوصفها إحدى الوحدات الحكومية المشمولة به. ومن نتائج الدراسة: إن التطوير من الخطوات المهمة التي أضفت

تكاملاً على النظام المحاسبي الحكومي واستطاعت استكمال الدورة المحاسبية على مستوى الوحدات والمحافظات على المال العام وتسهيل إعداد وتنفيذ الموازنة والحصول على البيانات على مستوى الوحدات لتسهيل إعداد الحسابات الختامية على مستوى الدولة ككل، هناك صعوبة في إثبات بعض المعالجات القيدية في استخدام الجوانب المستحدثة بالدليل لعدم تهيئة الكوادر المدربة والكفوة على النظام، هناك تباطؤ وتأخير في إعداد حساب النتيجة وقائمة المركز المالي لعدم الالتزام بتوقيت زمني معين في إعدادها. وأوصت الدراسة على تهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ النظام وتطويره في الوحدات الحكومية وإجراء الدراسات الميدانية من قبل المتخصصين في النظام من وزارة المالية للوحدات المشمولة بالنظام وتطويره والمتعاملين مع النظام للوقوف على مشاكل التطبيق والعمل على إزالتها، ولخلق روح داعمة لتطوير النظام يجب ربط جودة التطبيق وكفاءته بالمكافآت التشجيعية والحوافز للعاملين على النظام من قبل وزارة المالية وإلحاق جميع العاملين في كافة الوحدات المحاسبية في دورات تدريبية مكثفة ومستمرة على تطبيق النظام على الحاسوب، وعلى وزارة المالية رفض استلام الكشوفات والتقارير المعدة يدوياً من قبل الوحدات المشمولة بالنظام لأجل الالتزام بتطبيق النظام على الحاسوب.

22- دراسة (سنكري، 2006) بعنوان: تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية باستخدام قواعد البيانات.

هدفت إلى إبراز أهمية اختيار المنهج السليم في عملية تحليل أي نظام محاسبي للوصول إلى النظام المحاسبي المؤتمت، من خلال إجراء مقارنة بين لغة النمذجة الموحدة وبعض المنهجيات السائدة في تصميم نظام معلومات، ودراسة وبناء برامج تخص أعمال الشركة العامة للبناء والتعمير باللاذقية ومجلس مدينة اللاذقية وذلك بعد مسح نظري شامل للطرق المعروفة عالمياً (Merise – UML) واختيار المناسب منها. ومن أبرز نتائج الدراسة: إن المنهجية البنوية والمنهجية الغرضية التوجه أصبح من الصعب استخدامهما نتيجة قصور ظهر عند تطبيقها خاصة في المشاريع الكبيرة

والمعقدة، وإن لغة النمذجة الموحدة UML هي لغة نمذجة شاملة واستطاعت تمثيل كل الطرائق وغطت كل الأدوات المستخدمة سابقاً وبالتالي أثبتت قدرتها على الاحاطة بكافة جوانب العمل، إن تكامل العمل المحاسبي مع المنظومة الإدارية للوحدة من خلال منظومة عمل حاسوبي صحيح يساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة التي تضمن مستويات رفيعة من الكفاءة الإنتاجية لنظم المعلومات المحاسبية والتي تحقق الأهداف المقررة لها. وأوصت الدراسة بانتقاء المنهجية التي تتناسب تطوير نظام المعلومات المحاسبي قيد الدراسة، وقبل وضع أية قاعدة بيانات في العمل يجب تحليل النظم المحاسبية في الشركة من قبل فريق تطوير متكامل يضم بالإضافة إلى أخصائي أنظمة المعلومات ممثلين من الفئات المستفيدة من النظام من مدراء أو موظفين من الجهات التي يتعامل معها فريق العمل واعتماد المنهج غرضي التوجه ممثلاً بـ(UML) عند تصميم الأنظمة المعلوماتية، وذلك لتحقيق أكبر فائدة ممكنة من التطورات الحاصلة في تكنولوجيا تحليل وتصميم نظم المعلومات.

23- دراسة (علي، 2005) بعنوان: دراسة النظام المحاسبي وتقييم الأداء في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا وإمكانية تطويره.

هدفت إلى دراسة طبيعة نشاط المؤسسة العامة للأسماك وخصائص هذا النشاط وما تفرضه تلك الخصائص من انعكاسات على النظام المحاسبي للتكاليف وتقييم الأداء المحاسبي بالمؤسسة العامة للأسماك بوصفها إحدى الجهات المستثمرة في قطاع الأسماك في سوريا ودراسة النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة العامة للأسماك من كافة جوانبه، وتحديد أهم الثغرات والمشكلات التي تكتنفه. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: إن النظام المحاسبي المطبق غير ملائم ولا يفي بالغرض لأنه يقدم مؤشرات إجمالية ويشوه القياس المحاسبي، وإن النظام المحاسبي غير ملائم للهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة، ويقدم النظام المحاسبي القائم ببيانات إجمالية خدمةً للمحاسبة المالية ولا يقدم بيانات تشغيلية وتحليلية. ومن أهم ما أوصت به الدراسة

ضرورة مراعاة الخصائص الفنية والاقتصادية الخاصة بنشاط الاستزراع السمكي وتطبيق الأسس النظرية والتطبيقية السليمة عند تصميم النظام المحاسبي للتكاليف وإعادة النظر بتصميم المجموعة المستندية وتطويرها لتقوم بوظائفها الرقابية بصورة أفضل وتوفير نظام مستندي والإلكتروني فعال للاتصال بين المستويات المختلفة في المؤسسة من خلال إعداد تقارير الأداء المناسبة وتوصيلها في الوقت المناسب بهدف اتخاذ القرارات اللازمة دون تأخير والعمل على تطوير نظام التكاليف؛ بحيث يوفر بيانات ومعلومات أكثر دقة عن الإنتاج والأنشطة المدعمة له.

24- دراسة (أحمد، 2002) بعنوان: رفع كفاءة التطوير في نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية بهدف تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هدفت إلى استقراء تجارب الدول التي حققت تقدماً في مجال تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية للتعرف إلى أوجه الإصلاح ومستجدات التطوير الحديثة والتعرف إلى عناصر البيئة الحكومية وأثرها على جدوى التطوير بغرض تقديم مقترحات لتأهيلها لاستقبال وتبني مستجدات التطوير مع التركيز على الأجهزة الحكومية المصرية والعربية. ومن نتائج الدراسة: إن الجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية باعتبارها متغيرات بيئية وبين خصائص التطوير المقترح يؤدي إلى رفع كفاءة تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، وإن من خصائص الهيكل التنظيمي التي لها تأثير على كفاءة تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية: موقف العاملين من التغيير، ومركزية السلطة وتعدد الهيكل التنظيمي ومدى الالتزام بالقواعد والإجراءات والاتصال بالخارج، والتوافق بين مستوى التطوير وحجم المنظمة، ودرجة انفتاح الوحدة الحكومية على البيئة الخارجية. وأوصت بدراسة طبيعة المتغيرات البيئية في الجهاز الحكومي بهدف تحديد تأثير هذه المتغيرات على تفعيل تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، ومراعاة أثر خصائص التطوير عند تقديم مقترحات بالتطوير بهدف اختيار المستجدات التي تتوافق مع الظروف البيئية بالجهاز الحكومي والربط بين

تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية وتحسين أحوال العاملين فيها وجودة الخدمات للجمهور لخلق روح داعمة للتطوير من قبل العاملين وجمهور المستفيدين.

25- دراسة (جويفل، 2002) بعنوان: تطوير النظام المحاسبي في مديريات التربية والتعليم التابعة لمحافظة العاصمة في المملكة الأردنية الهاشمية.

هدفت إلى محاولة وضع الأسس السليمة لتطوير النظام المحاسبي في مديريات التربية والتعليم التابعة لمحافظة العاصمة بصورة تؤدي إلى تحقيق أهدافها وتحديد المواصفات الصحيحة لتأسيس نظام محاسبي متطور من حيث المواكبة والملاءمة والشمولية والموضوعية والفاعلية وسهولة التطبيق. وأظهرت نتائج الدراسة مجموعة من السلبيات في النظام المحاسبي الحكومي في مديرية التربية والتعليم أهمها: عدم فاعلية دور الرقابة الداخلية في تحصيل الإيرادات العامة، ومركزية الانفاق في وزارة التربية والتعليم، وعدم توزيع مخصصات مديرية التربية والتعليم كاملة، واستخدام الطريقة اليدوية في تسجيل العمليات المالية، وعدم وجود خطة صرف للأموال الخاصة بمديرية التربية والتعليم، وعدم كفاية التقارير المالية في إظهار المركز المالي لمديرية التربية والتعليم وبيان كلفة برامج التعليم على مستوى المديرية، وكذلك عدم وجود برامج منهجية لتدريب الموظفين الماليين. وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من بينها: ضرورة تطبيق نظام لامركزية الانفاق في وزارة التربية والتعليم على مستوى مديرية التربية والتعليم واستخدام الحاسوب في تسجيل كافة البيانات المالية في مديرية التربية والتعليم واعتماد نظام محاسبي موحد ومرمز لمديريات التربية والتعليم كافة.

الدراسات الأجنبية :

1- Luder, Klaus G., 1992, "A Contingency Model Of Governmental Accounting Invations In The Political Administrative Environment".

هدفت الدراسة إلى اقتراح أنموذج شامل للطوارئ في إدخال الابتكارات المحاسبية في القطاع العام استناداً إلى دراسة مقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعدة بلدان أوروبية، يتكون هذا الأنموذج من أربع وحدات هي: المحفزات حول المتغيرات الهيكلية الاجتماعية لمستخدمي المعلومات ووصف المتغيرات ونظام الهيكلية السياسية والإدارية وتنفيذ الحواجز ويكون الأنموذج أكثر فائدة إذا ما كان نظام المحاسبة عرضاً ملائماً يتوقف على تركيبة معينة من الظروف غير المواتية في هذه الوحدات؛ فوجود الظروف المواتية في كندا والدنمارك والسويد والولايات المتحدة على المستوى الاتحادي وتلك الدول التي اعتمدت مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً ولكن الظروف المواتية للابتكارات تسود في ألمانيا وفرنسا إلى حد أقل مما في المملكة المتحدة والمجتمعات الأوروبية.

2- Delone, William H., and Mclean, Ephraim R., 2003, "The Delone and Mclean Model of Information Systems Success: A Ten-Year Update".

قامت الدراسة بمناقشة العديد من أهم المساهمات البحثية في نجاح نظم المعلومات في العقد الماضي، مع التركيز بصفة خاصة على الجهود البحثية التي تنطبق التحقق من صحة النتائج ومن ثم اقتراح التحسينات على الأنموذج الأصلي الذي قدمه الباحثان قبل عشر سنوات والخاص بقياس نجاح نظم المعلومات. وبناءً على تقييم الباحثين لتلك المساهمات اقترحا أنموذجاً محدثاً لقياس نجاح نظم المعلومات (ديلون ومكلين) إجراء تعديلات طفيفة على الأنموذج الأصلي ومناقشة فائدة الأنموذج المحدث لقياس نجاح نظم المعلومات في ظل التجارة الإلكترونية حالياً ومستقبلياً. وخلصت الدراسة إلى تقديم إطار للنموذج المحدث يتضمن ستة مقاييس هي: جودة النظم وجودة المعلومات وجودة الخدمة والاستخدام ورضا المستخدم وأخيراً المنافع.

3- Carter, Lemuria, Belanger, France, 2005, "The utilization of e-government services : citizen trust, innovation and acceptance factors".

هدفت الدراسة إلى تشييد النماذج المتكاملة لقبول التكنولوجيا ونشر الابتكار ونماذج جديدة بالثقة عن قرب من اعتماد الحكومة الإلكترونية. وتشير النتائج بصورة كبيرة إلى سهولة الاستخدام والتوافق والثقة من مؤشرات المواطنين في نية الالتزام بتعميم استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية، وكذلك معرفة العوامل التي سوف تمكن وحدات الحكومة إلى تطوير خدمات الإنترنت التي تلبي احتياجات مواطنيها. وأوصت الدراسة بأهمية إجراء البحوث في هذا المجال مع تنوع واسع من المشاركين.

4- Zakiah, Saleh, 2008, "Factors That Influence The Development Of Governmental Accounting In Malaysia".

هدفت الدراسة إلى الحصول على الآراء والتصورات لواقعي السياسات والمحاسبين الحكوميين والمدققين الحكوميين والخبراء عن العوامل التي تلعب دوراً في تطوير المحاسبة الحكومية في ماليزيا في سياق التحرك نحو المحاسبة على أساس الاستحقاق والحصول على الآراء والتصورات حول تأثير تغيير النظام المحاسبي الحالي إلى نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق. وخلصت الدراسة إلى أنه ومن خلال المقابلة والمسح الشامل قد تبين أن وزارة الخزانة بما فيها المحاسب العام لعبت أدواراً رئيسية في تطوير المحاسبة الحكومية في ماليزيا إلى حد أقل من السياسية والتكنولوجية التي لها أيضاً تأثير على تغيير المحاسبة الحكومية في ماليزيا، وخلافاً لما حدث في دول مثل استراليا ونيوزيلندا فإن الأزمة المالية أو الضغوط المالية لم تؤثر في تطوير المحاسبة الحكومية في ماليزيا، وكانت الضغوط الدولية من العوامل الرئيسة في تطوير المحاسبة الحكومية في ماليزيا، وتبين كذلك أن النظام التراكمي في المحاسبة ينظر إلى أن يكون ذات صلة بالمحاسبة الحكومية وأشارت المقابلات إلى أن جودة التقارير المالية يمكن أن تتحسن إذا تم

الإبلاغ عن الموجودات والمطلوبات نتيجة التغيير في النظام المحاسبي الحالي إلى نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق.

5- Iskandar, Deni, 2015, "Analysis Of Factors Affecting The Success Of The Application Of Accounting Information System".

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقات السببية لتأثير كل من التزام الإدارة (الثقافة التنظيمية) وكفاءة المستخدمين على جودة نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرهما على جودة المعلومات المحاسبية وإيجاد حلول للمشاكل ذات الصلة بجودة نظم المعلومات المحاسبية، وتم جمع الأدلة من خلال الحقائق التجريبية لتحليل واستنتاج دعم هذه الظاهرة خصوصاً حول تأثير التزام الإدارة وكفاءة المستخدمين من الثقافة التنظيمية على جودة نظم المعلومات المحاسبية بالتطبيق على الشركات المملوكة للدولة في إندونيسيا. وخلصت الدراسة إلى أن التزام الإدارة وكفاءة المستخدم يؤثران على جودة نظم المعلومات المحاسبية التي أوجدت روابط كثيرة بين المحاسبة والإدارة، ويمكن تحسين نوعية نظم المعلومات المحاسبية من خلال التزام الإدارة وكفاءة المستخدم.

6- Alamin, Adel, Yeoh, William, Warren, Matthew, Salzman, Scott, 2015, "An Empirical Study Of Factors Influencing Accounting Information Systems Adoption".

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على اعتماد نظم المعلومات المحاسبية بين المحاسبين ورسم حد هذه النظرية في قبول تكنولوجيا (UTAUT) واستخدامها بحيث تتناسب التكنولوجيا المهمة أنموذج (TTF) والنظرية المؤسسية ووضع أنموذج لنظم المعلومات المحاسبية معتمد بواسطة المحاسبين. وأظهرت النتائج خمسة عوامل هي مفتاح التأثير على احتمال اعتماد المحاسبين على نظم المعلومات المحاسبية هي: الجهد المتوقع والنظر لتناسب التكنولوجيا وتسهيل الظروف والكفاءة الذاتية والضغط القسري، وأكدت الدراسة الحاجة لدمج نظرية قبول واستخدام التكنولوجيا (UTAUT) والتكنولوجيا المناسبة (TTF) والنظرية المؤسسية عند دراسة عوامل

اعتماد نظم المعلومات المحاسبية، وكانت النتائج من هذه الدراسة مفيدة للإدارة العليا والاستشاريين التكنولوجيين وباعة البرامج والهيئات المهنية والمحاسبية في تعزيز اعتماد نظم المعلومات المحاسبية.

7-Tangheh, Mukah Samuel, 2016,"Factors Influencing the Acceptance of International Public Sector Accounting Standards in Cameroon".

هدفت الدراسة إلى عرض تاريخي لتطور معايير المحاسبة الحكومية في الكاميرون ودور الحكومة في تبني المعايير المحاسبية الدولية وتحديد العوامل المؤثرة في قبول المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في بيئة الكاميرون وتقديم مقترحات وتوصيات للحد من تأثير تلك العوامل لأجل إصلاح نظام المحاسبة الحكومية؛ فالكاميرون مثل العديد من البلدان النامية التي تواجه تحدياً في إصلاح نظام المحاسبة الحكومية سليم يكفل المساءلة والشفافية. وقد كشفت النتائج الرئيسية للدراسة أن من بين العوامل المؤثرة على قبول المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الكاميرون هي: المعرفة والوعي والتنظيم المؤسسي والتوظيف وتدريب الموظفين وإدارة نظام المعلومات والدعم السياسي وتكلفة التنفيذ والتأهيل، وعلاوة على ذلك فإن الفساح المالية من الفساد واختلاس الأموال العامة في الكاميرون كانت من المحفزات للحكومة لإصلاح نظام المحاسبة الحكومية. وأوصت الدراسة بزيادة المعرفة والوعي بشكل جيد في السلطتين التشريعية والتنفيذية في الحكومة الكاميرونية، فضلاً عن أهمية القبول والتنفيذ للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإصلاح التنظيم المؤسسي في المالية العامة وتدريب الموظفين وتحسين برامج التوظيف من خلال إعادة النظر في زيادة التمكين الفني للموظفين وتحسين إدارة نظم المعلومات مع إدراج الميزانيات المعتمدة لضمان صنع القرار المالي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يتبين من عرض الدراسات السابقة أنها أجريت في بيئات مختلفة مع اختلاف الأنشطة التي طبقت عليها أيضاً، وتتنوع العوامل والمتغيرات التي تناولتها؛ فمنها ما تناول المتغيرات الداخلية دون تناولها للعوامل الخارجية والبعض تناول العوامل الخارجية دون تناولها للمتغيرات الداخلية، وقليلة هي الدراسات التي تناولت جزئية محددة سواءً المتغيرات الداخلية أم العوامل الخارجية، وقد أظهرت تلك الدراسات ضرورة الاهتمام بالعوامل المؤثرة على أداء نظم المعلومات عند بناء أو تطوير أداء النظم للوصول إلى نتائج أفضل تسهم في توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين. وبهذا فإن أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت المتغيرات الداخلية التي تم تصنيفها في أبعاد الديناميكية الداخلية، وكذلك العوامل الخارجية التي تمثل أبعاد الاستجابة للمعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية، لتقييم مدى قدرة النظام المحاسبي الآلي الحكومي على التكيف مع المتغيرات الداخلية، وقدرة النظام على الاستجابة للعوامل الخارجية، من منظور استراتيجي، فضلاً عن كون الدراسة الحالية تُعد أول دراسة تناولت تقييم النظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي - على حد علم الباحث.

الفصل الثالث
منهجية الدراسة الميدانية
(الطريقة والإجراءات)

منهج الدراسة الميدانية:

إنطلاقاً من هدف هذه الدراسة فإنها تسعى للوصف التحليلي للمتغيرات المستقلة على المستوى الجزئي لفقرات التكوين البعدي، وعلى المستوى الكلي لأبعاد محوري التقييم الاستراتيجي الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية، والاستجابة المعلوماتية لمتغيرات البيئة الخارجية، ومجموعة لتقديم صورة تقييمية واضحة للمتغير التابع المتمثل في النظام المحاسبي الآلي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي.

وأجريت الدراسة الميدانية في الظروف الطبيعية دون أن يقوم الباحث بمحاولة التأثير على ظروف العمل.

وتتمثل وحدة التحليل في الدراسة الميدانية الحالية بوحدات الخدمة العامة التي تطبق نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي الآلي في الجمهورية اليمنية - المرحلة الأولى - وهي: وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة العامة والسكان، وزارة الأشغال العامة والطرق (البنك الدولي، 2010)، التي تمثل جميع وحدات المعاينة لمجتمع الدراسة.

وجمعت البيانات الأولية من خلال استبانة - صممت في ضوء واقع مشكلة الدراسة التي حددت متغيراتها بعد الرجوع إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛ بحيث جسدت فقراتها وأبعادها ومحاورها وأجزؤها بيانات الدراسة الميدانية.

مجتمع الدراسة:

يحدد مجتمع الدراسة من وجهة نظر إحصائية من حيث المحتوى والمدى والزمن (ناشميز؛ ناشميز، 2004)، ويتمثل مجتمع الدراسة الحالية بوحدات الخدمة العامة المطبقة لنظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي الآلي في الجمهورية اليمنية - المرحلة الأولى - وهي: وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة العامة والسكان، وزارة الأشغال العامة والطرق، (البنك الدولي،

(2010)، التي تمثل جميع وحدات المعاينة لمجتمع الدراسة التي تتألف منها العينة وتتسم بالعديد من الخصائص ذات الصلة بمشكلة الدراسة، وحددت في سياق هذه الدراسة بمستخدم نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي، وهم: محاسب، مراجع داخلي، مختص نظم معلومات.

عينة الدراسة:

تم اختيار مجموعة أفراد عينة الدراسة من (المحاسبين، المراجعين/المراقبين الداخليين، مختصي نظم معلومات) في وحدات الخدمة العامة التي تطبق نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية؛ بوصفهم القادرين على إعطاء بيانات ومعلومات تحقيق أهداف الدراسة؛ إذ تم توزيع 125 استبانة على أفراد العينة، استجاب منهم (93) يمثلون نسبة (74%) من المجتمع الأصلي الموزع عليهم، وبعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة لأغراض التحليل البالغ عددها (13) استبانة، أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (80)، وبنسبة (64%)، وهذه النسبة قابلة للتحليل والأخذ بأراء أفرادها.

وبناء على أهداف الدراسة، فقد تم جمع البيانات الأولية وفقاً لمقتضيات الطرق الإحصائية من

العينة المستهدفة، والجدول (3) يوضح توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة

جدول (3)

توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة.

النسبة	الإجمالي	البيان
100%	125	الاستبانات الموزعة
74%	93	الاستبانات المستلمة
10%	13	الاستبانات المستبعدة
64%	80	الاستبانات القابلة للتحليل

أداة الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على نتاج الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في تصميم أداة الدراسة (الاستبانة)؛ التي من خلالها تم جمع

البيانات الأولية للدراسة الميدانية، وتجلت أداة الدراسة في منظومة متكاملة المتغيرات تمثل عناصر التقييم الاستراتيجي للنظام المحاسبي الآلي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية؛ إذ استخدمت في تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) وصياغتها؛ بحيث جسدت أجزائها ومحاورها وأبعادها وفقراتها لجمع بيانات الدراسة الميدانية بما يحقق أهداف الدراسة. وقد تجلت الصيغة النهائية، للاستبانة في جزأين رئيسيين:

الجزء الأول: يشمل البيانات (المتغيرات) الأولية، وهي بيانات تتعلق بمعلومات عامة شخصية؛ حيث تم وضع البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة في مستوى قياس اسمي ورتبي ونسبي، والتي تمثلت في: العمر، المؤهل، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة، والجدول (4) يوضح كيفية قياس البيانات الأولية لأفراد الدراسة.

الجدول (4)

كيفية قياس البيانات الأولية لأفراد الدراسة.

1	2	3	المقياس الفقرات
أكثر من 35 سنة	من 25 إلى 35 سنة	أقل من 25 سنة	العمر
أخرى	ماجستير	بكالوريوس	المؤهل العلمي
أخرى	تقنية معلومات حاسوب	محاسبة	التخصص العلمي
مختص نظم معلومات	مراجع	محاسب	الوظيفة الحالية
أكثر من 10 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة

الجزء الثاني: شمل متغيرات الدراسة الأساسية من خلال المتغيرات المستقلة على المستوى الجزئي لفقرات التكوين البعدي وعلى المستوى الكلي لأبعاد محوري التقييم الاستراتيجي الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية، فضلاً عن الاستجابة المعلوماتية لمتغيرات البيئة الخارجية، ومجتمعة لتقديم صورة تقييمية واضحة للمتغير التابع المتمثل في النظام المحاسبي الآلي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي. وتجلت في منظومة متكاملة

المتغيرات تجسد عناصر التقييم الاستراتيجي، التي صنفنا على المستوى الكلي إلى محورين؛ المحور الأول: الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية للنظام المحاسبي الآلي، والمحور الثاني: الاستجابة المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي لمتغيرات البيئة الخارجية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية. أما على المستوى البعدي؛ فالديناميكية المعلوماتية الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية تكونت من 5 أبعاد وهي: التوجه المعلوماتي والهيكل المعلوماتية والبنية المعلوماتية والإدارة المعلوماتية والتشغيل المعلوماتي، وكذلك الاستجابة المعلوماتية مع البيئة الخارجية شملت 5 أبعاد، تمثلت بالعوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والتشريعية والتكنولوجية. وعلى المستوى الجزئي لفقرات الاستبانة فقد شملت استبانة الاستبانة على (60) فقرة، توزعت بين محوري الدراسة؛ بحيث أخذ محور الديناميكية المعلوماتية بأبعاده الخمسة (40) فقرة موزعة بالتساوي بحيث شمل كل بُعد (8) فقرات؛ أما محور الاستجابة المعلوماتية؛ فقد شمل على (20) فقرة موزعة بالتساوي لكل بُعد (4) فقرات، و الجدول (5) يوضح بنية الاستبانة على مستوى المحاور والابعاد والفقرات.

جدول (5)

بنية الاستبانة على مستوى المحاور والابعاد والفقرات.

تقييم النظام المحاسبي الآلي من منظور استراتيجي					
المحور	الأبعاد	الفقرات	المحور	الأبعاد	الفقرات
الديناميكية المعلوماتية	5	40	الاستجابة المعلوماتية	5	20
م	البعد	الفقرات	م	البعد	الفقرات
1	التوجه المعلوماتي	8	1	العوامل الاقتصادية	4
2	الهيكل المعلوماتية	8	2	العوامل الثقافية	4
3	البنية المعلوماتية	8	3	العوامل السياسية	4
4	الإدارة المعلوماتية	8	4	العوامل التشريعية	4
5	التشغيل المعلوماتي	8	5	العوامل التكنولوجية	4
إجمالي فقرات تقييم النظام المحاسبي الآلي من منظور استراتيجي (60) فقرة.					

بنية المقياس

تم وضع البيانات العامة المتعلقة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة في مستوى قياس اسمي ورتبي ونسبي، وتم التعامل مع المقاييس اللفظية بتحويلها إلى مقاييس رقمية أخذت المقياس (1، 2، 3)، كما هو موضح في الجدول (4).

وقد تم استخدام مقياس "ليكرت" (Likert) الخماسي الرتب في قياس الإجابات عن فقرات الجزء الثاني من الاستبانة، التي جسدت أجزاءه محاور وأبعاد وفقرات بنية المتغيرات المستقلة على المستوى الجزئي لفقرات التكوين البعدي وعلى المستوى الكلي لأبعاد محوري التقييم الاستراتيجي، ومجتمعة لتقديم صورة تقييمية واضحة للمتغير التابع المتمثل في النظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية. والجدول رقم (6) يوضح السلم اللفظي والدرجة المقابلة لكل فئة لفظية في السلم الكمي بتدرج وفقاً لمقياس (ليكرت) الخماسي.

جدول (6)

السلم اللفظي والدرجة المقابلة في السلم الكمي بتدرج خماسي على مقياس ليكرت.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجات	5	4	3	2	1

ولأغراض تفسير النتائج والحكم على درجة التقييم الاستراتيجي للديناميكية المعلوماتية مع البيئة الداخلية والاستجابة المعلوماتية للبيئة الخارجية؛ تم تصنيف متوسطات إجابات أفراد العينة، (السمحي، 2011، 32)، إلى ثلاث مستويات وتحديدتها وفقاً لمقياس (ليكرت) الخماسي، من خلال احتساب طول الفئة = الحد الأعلى - الحد الأدنى / عدد المستويات $1.33 = (5-1)/3$ ، ثم إضافة طول الفئة (الخلية) إلى الحد الأدنى في مقياس (ليكرت) الخماسي، وهو (1)، الذي يمثل الحد الأدنى في المستوى الضعيف للحصول على الحد الأعلى؛ ليصبح المستوى الضعيف (2.33 - 1)، والمستوى المتوسط (3.66 - 2.34)، والمستوى الأعلى (5 - 3.67)، وتحديد ما يعادل

المستويات بالقياس المئوي، وعلى ذلك تم تشخيص كافة فقرات الاستبانة، وكل بُعد، وكل محور، والدرجة الكلية وفقاً لتصنيف هذا المقياس، وهي أن المستوى/الدرجة تكون عالية إذا كان المتوسط الحسابي أكبر أو يساوي (3.67)، والمستوى متوسط/ة إذا كان المتوسط الحسابي يقع بين (3.66 - 2.34 -)، والمستوى ضعيف/ة إذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.34)، والجدول رقم (7) يوضح تصنيف مستويات المتوسطات الحسابية وفق مقياس ليكرت الخماسي.

جدول (7)

تصنيف مستويات المتوسطات الحسابية وفق مقياس ليكرت الخماسي.

ضعيف ←		↔	عالي	التصنيف
ضعيف	متوسط		عالي	المستوى
1 - 2.33	2.34 - 3.66		3.67 - 5	درجة مقياس (ليكرت)
20 - 46.7	46.8 - 73.3		73.4 - 100	النسبة المئوية

جمع البيانات:

تم جمع البيانات الخاصة بالاستبانة من خلال النزول الميداني إلى مقرات أعمال المستقضي منهم، لتسليمهم قائمة الاستبانة يدأ بيد، وبعد شرح طبيعة الاستبانة وأهدافها؛ تم تركها ليتم الإجابة عنها في الوقت والمكان المناسبين للمستقضي منهم، وبعد الانتهاء من جمعها؛ تم فرزها للاطلاع على الاستبانات المكتملة والصالحة للتحليل واستبعاد الاستبانات غير المستوفية للبيانات التي لا تصلح لعلمية التحليل الإحصائي.

ترميز البيانات:

تمثلت عملية ترميز بيانات البنية التكوينية لاستمارة الاستبانة بجزئها: البيانات العامة المتعلقة بشخصية أفراد عينة الدراسة، والبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وشمل الترميز تحويل البيانات النوعية اللفظية إلى قياسات كمية رقمية من أجل معاملتها إحصائياً. الترميز المعتمد في بيانات

المعلومات العامة المتعلقة بأفراد عينة الدراسة حيث أخذت المتغيرات الاسمية الترميز المقابل لكل متغير لفظي، وكذلك اجاباتهم اللفظية الأرقام (1، 2، 3).

وتم ترميز بيانات الجزء الثاني من الاستبانة الذي شمل محاور وأبعاد وفقرات منظومة تقييم النظام المحاسبي الآلي الحكومي من منظور استراتيجي، وتمثلت آلية الترميز بإعطاء كل محور من محوري التقييم رمزاً مشتقاً من الحرفين الأولين باللغة الإنجليزية للكلمتين المكونتين لكل محور (الديناميكية المعلوماتية ID)، (الاستجابة المعلوماتية IR)، تلا ذلك الترميز على المستوى البعدي لكل محور بإعطاء حرفي اللغة الإنجليزية لكلمتي كل بُعد تالية لرمز المحور الذي يمثل الأصل، مثل (التوجه المعلوماتي IDIO)، أما على مستوى الفقرات؛ فقد أخذت كل فقرة مندرجة تحت كل بُعد رقماً من الأرقام من 1 إلى 8 تالياً رمز البعد والمحور، هذا بالنسبة لمحور الديناميكية المعلوماتية، أما بالنسبة لفقرات أبعاد الاستجابة المعلوماتية فقد أخذت الأرقام من 1 إلى 4 تالية رمز البعد الذي يسبقه رمز المحور، فضلاً عن ترميز الإجابات اللفظية لأفراد عينة الدراسة في الجزء الثاني من الاستبانة من السلم اللفظي وفقاً لمقياس ليكرت إلى السلم الدرجي وفقاً للمقياس ذاته؛ لما يعادل الفئة من درجة، أخذت الأرقام من 1 إلى 5.

تفريغ البيانات:

بعد الانتهاء من عملية الترميز؛ تم تفريغ صحائف الاستبانة المجابة من أفراد عينة الدراسة وفقاً لخريطة الترميز إلى برنامج (ميكروسوفت اكسل)، وبعد الانتهاء من تفريغها تمت عملية الاستيراد لها من برنامج الإكسل إلى برنامج التحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences - SPSS) بإصداره الواحد والعشرين SPSS21، وأصبحت البيانات جاهزة لعملية التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والفرضيات التي تسعى إلى اختبارها.

الأساليب الإحصائية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة الدراسة المتوفرة في برنامج التحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية SPSS بإصداره الواحد والعشرين SPSS21، فقد تم استخدام أساليب الإحصاءات الاستنتاجية للتعرف إلى جودة البيانات باستخدام اختبار معامل الثبات (ألفا كرونباخ) Cronbach's Alpha، إلى جانب اختبار صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي لبيرسون (Pearson Correlation) بين كل فقرة من فقرات الاستبانة، والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه كل فقرة، علاوة على اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T- test). وتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المناسبة للتعرف إلى البيانات العامة المتعلقة بشخصية أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى جانب إجاباتهم التقييمية للنظام المحاسبي الآلية الحكومي لوحدات الخدمة العامة. وتم استخدام التوزيعات التكرارية للتعرف إلى الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة عن طريق الحصول على التكرارات الأسمية التي تقيس هذه المتغيرات والنسب المئوية، واستخدمت مقاييس النزعة المركزية: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، للتعرف إلى إجابات أفراد عينة الدراسة، ولمعرفة مدى التجمع أو الانتشار للبيانات التي تم الحصول عليها.

تحليل البيانات:

بعد تجميع البيانات وترميزها وتفرغها، وتحديد الأساليب الإحصائية الملائمة والمتوفرة في البرنامج الإحصائي (SPSS) تم تحليل البيانات على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تقييم جودة البيانات من خلال تقييم الاعتمادية والصلاحية بتحليل معامل الثبات (ألفا كرونباخ) Cronbach's Alpha، إضافة إلى جانب تحليل معامل الارتباط لبيرسون Person Correlation للاتساق الداخلي (الصدق البنائي).

المرحلة الثانية: تحليل الإحصاءات الوصفية للتعرف إلى البيانات العامة المتعلقة بشخصية أفراد عينة الدراسة إلى جانب إجاباتهم التقييمية لنظم المعلومات المحاسبية الآلية لوحدات الخدمة العامة، من خلال تحليل التكرارات الاسمية والنسب المئوية لبيانات أفراد عينة الدراسة، فضلاً عن تحليل نتائج مقاييس النزعة المركزية المتمثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، للتعرف إلى إجابات أفراد عينة الدراسة، ولمعرفة مدى التجمع أو الانتشار للبيانات.

المرحلة الثالثة: تحليل نتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One

.(Sample T- test

تقييم جودة البيانات:

تمثل عملية تقييم جودة البيانات الخطوة الأولى في تحليل البيانات في هذه الدراسة للتعرف إلى جودة البيانات من حيث الاعتمادية والصلاحية للمقاييس التي استندت عليها الدراسة.

تقييم الاعتمادية:

استخدم معامل الثبات ألفا كرونباخ للتعرف إلى قوة ثبات أداة المقياس؛ فكلما اقتربت قيمة (a) من الواحد الصحيح زادت قوة التماسك الداخلي للمقياس ومن ثم زادت إمكانية الاعتماد عليه، فكان أن بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس (0.95)، كما تم استخراج المعاملات لجميع متغيرات الدراسة، وكانت جميعها تزيد عن النسبة المقبولة (60%)؛ ما يدل على صلاحية فقرات الاستبانة لدراسة المتغيرات؛ والجدول (8) يبين الثبات الكلي للاستبانة باستخدام ألفا كرونباخ.

يتضح من الجدول (8) نتائج معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة ومحاورها؛ إذ بلغت قيمة ثبات الاستبانة ككل 0.95، وهي قيمة مرتفعة للاستبانة؛ ما يدل على ثباتها، ويلاحظ أيضاً أن ثبات الجزء المتعلق بالديناميكية المعلوماتية قد بلغ 0.93، وهي قيمة ثبات مرتفعة، وهي كذلك

لثبات الاستجابة المعلوماتية؛ إذ بلغت 0.90 التي دالة على ثبات مرتفع أيضاً، ويلاحظ من الجدول أن جميع محاور الاستبانة تتمتع بثبات مرتفع؛ ما يؤكد ثبات الاستبانة وجاهزيتها للتطبيق النهائي على عينة الدراسة.

جدول (8)

الثبات الكلي للاستبانة باستخدام الفا كرونباخ.

المحور	الأبعاد	الفقرات	معامل الثبات
الديناميكية المعلوماتية	التوجه المعلوماتي	8	0.80
	الهيكلية المعلوماتية	8	0.71
	البنية المعلوماتية	8	0.81
	الإدارة المعلوماتية	8	0.88
	التشغيل المعلوماتي	8	0.82
	محور الديناميكية المعلوماتية	40	0.93
الاستجابة المعلوماتية	العوامل الاقتصادية	4	0.88
	العوامل الثقافية	4	0.73
	العوامل السياسية	4	0.80
	العوامل التشريعية	4	0.85
	العوامل التكنولوجية	4	0.86
	محور الاستجابة المعلوماتية	20	0.90
	الكلي	60	0.95

تقييم الصدق / الصلاحية:

يقصد بصدق استبانة الدراسة أن تكون قادرة على إنجاز وقياس ما تم تصميمها من أجله، وبما يحقق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها واختبار فرضياتها، وقد تم قياس صدق الاستبانة من خلال طريقتين هما: صدق المحتوى، وصدق الاتساق الداخلي.

صلاحية (صدق) المحتوي:

عرضت استبانة الدراسة في صورتها الأولية للتحكيم على أصحاب الاختصاص من أكاديميي في الجامعات اليمنية الذين لهم خبرة واطلاع على نظم المعلومات المحاسبية الآلية، وكذلك على بعض المهنيين من قيادات وزارة المالية والذين تربطهم علاقة بالنظام المالي والمحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية- الموضحة اسمائهم بالجدول (9) - من أجل الاسترشاد بأرائهم حول مدى دقة فقرات الاستبانة ووضوحها وصلاحيتها، وتمت إعادة صياغة بعض الفقرات أو نقل بعضها من بُعد إلى البعد الذي يناسب كل فقرة، وبناءً على آراء المحكمين تم استبعاد 19 فقرة؛ ليصبح عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية 60 فقرة بعد أن كانت عدد فقرات الاستبانة في صياغتها الأولية 79 فقرة، كما تم تحكيم الاستبانة لغوياً من قبل الأستاذ الدكتور علي حمود السمحي رئيس قسم اللغة العربية في جامعة إب، وبهذا أصبحت الاستبانة بصياغتها النهائية صالحة للتوزيع على أفراد عينة الدراسة.

جدول (9)

اسماء المحكمين لأداة الدراسة.

م	اسم المحكم	الصفة / الجهة
1	أ.د/ عبد الملك حجر	قسم المحاسبة جامعة صنعاء - رئيس جمعية المحاسبين القانونيين
2	أ.د / عبد الحميد الصيخ	قسم المحاسبة جامعة صنعاء - رئيس الهيئة العامة للتأمينات (سابقاً)
3	أ.د/ فؤاد أحمد العفيري	قسم المحاسبة جامعة إب - عميد كلية العلوم الإدارية (سابقاً)
4	د/ وهيب الحبشي	قسم المحاسبة جامعة إب
5	د/ سلطان حسن الحالمي	قسم المحاسبة جامعة إب
6	أ/ وليد علي فايع	وكيل وزارة المالية المساعد لشئون الحوسبة
7	م/ أشرف العزي	وزارة المالية - مدير مشروع تحديث المالية العامة

صدق الاتساق الداخلي:

يعد التناسق الداخلي للمقاييس مؤشراً على تجانس مكونات المقياس الذي يقيس ظاهرة أو

نظرية معينة؛ أي إن الأسئلة ينبغي أن تكون مترابطة مع بعضها البعض بوصفها مجموعة تقيس مفهوماً معيناً (سيكاران، 2009، 294)، ويمكن التعرف إلى مدى التناسق الداخلي للمقياس عن طريق التعرف إلى الارتباط بين الأسئلة المكونة له أو عن طريق اختبارات الثقة في نصفي المقياس. وقد قام الباحث بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة، والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه كل فقرة، وقد كانت النتائج إيجابية بشكل عام؛ حيث دلت معاملات الارتباط المختلفة على أن هناك اتساقاً داخلياً لكل فقرات الاستبانة مع الأبعاد التي تنتمي إليها، والجداول الآتية توضح ذلك:

جدول (10)

معاملات الارتباط ومستوي الدلالة الرقمية للمحاور على المستوى الكلي.

الدلالة	معامل الارتباط	المحور	الكلي
0.000	0.79	الديناميكية المعلوماتية ID	تقييم النظام المحاسبي الآلي من منظور استراتيجي
0.000	0.76	الاستجابة المعلوماتية IR	

** دالة عند 0.01

يتضح من الجدول رقم (10) أن قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل محور والدرجة الكلية موجبة؛ فقد بلغت في الديناميكية المعلوماتية (Information Dynamic ID) 0.79، وهي أكبر من معامل الارتباط في الاستجابة المعلوماتية (Information Response IR) التي بلغت 0.76، فهما دالتان إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

ويبين الجدول (11) أن قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل بُعد والدرجة الكلية لمحور الديناميكية المعلوماتية موجبة؛ فقد تراوحت بين (0.89) في حدها الأعلى؛ و (0.69) في حدها الأدنى، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، ويتضح من الجدول كذلك أن قيم معاملات

ارتباط بيرسون بين درجة كل بُعد والدرجة الكلية لمحور الاستجابة المعلوماتية موجبة؛ فقد تراوحت بين (0.79) في حدها الأعلى؛ و(0.69) في حدها الأدنى، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)؛ ما يثبت صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة.

جدول (11)

معاملات الارتباط ومستوى الدلالة الرقمية لأبعاد على مستوى المحور.

الدالة	معامل الارتباط	البعد	المحور	الدالة	معامل الارتباط	البعد	المحور
0.000	0.69**	العوامل الاقتصادية IREF	الاستجابة المعلوماتية IR	0.000	0.69**	التوجه المعلوماتي IDIO	الديناميكية المعلوماتية ID
0.000	0.77**	العوامل الثقافية IRCF		0.000	0.74**	الهيكلية المعلوماتية IDIH	
0.000	0.79**	العوامل السياسية IRPF		0.000	0.89**	البنية المعلوماتية IDIS	
0.000	0.76**	العوامل التشريعية IRRF		0.000	0.88**	الإدارة المعلوماتية IDIM	
0.000	0.77**	العوامل التكنولوجية IRTF		0.000	0.73**	التشغيل المعلوماتي IDIP	

** دالة عند 0.01

ويبين الجدول (12) أن قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لأبعاد الديناميكية المعلوماتية موجبة؛ فقد تراوحت في التوجه المعلوماتي بين (0.725) في حدها الأعلى؛ و(0.478) في حدها الأدنى، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت في الهيكلية المعلوماتية بين (0.641) في حدها الأعلى؛ و(0.524) في حدها الأدنى، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت في البنية المعلوماتية بين (0.748) في حدها الأعلى؛ و(0.550) في حدها الأدنى، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت في الإدارة المعلوماتية بين (0.804) في حدها الأعلى؛ و(0.661) في حدها الأدنى، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وقد تراوحت في التشغيل المعلوماتي بين (0.745) في حدها الأعلى؛ و(0.596) في حدها الأدنى؛ ما يثبت صدق الاتساق الداخلي ل فقرات أبعاد محور الديناميكية المعلوماتية.

جدول (12)

معاملات الارتباط ومستوى الدلالة الرقمية لفقرات ID على مستوى الأبعاد.

0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة
0.745**	0.720**	0.700**	0.666**	0.596**	0.618**	0.673**	0.628**	معامل الارتباط			
IDIP8	IDIP7	IDIP6	IDIP5	IDIP4	IDIP3	IDIP2	IDIP1	الفقرة			
التشغيل المعلوماتي IDIP											
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة			
0.791**	0.739**	0.714**	0.752**	0.804**	0.661**	0.715**	0.735**	معامل الارتباط			
IDIM8	IDIM7	IDIM6	IDIM5	IDIM4	IDIM3	IDIM2	IDIM1	الفقرة			
الإدارة المعلوماتية IDIM											
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة			
0.712**	0.634**	0.748**	0.622**	0.651**	0.550**	0.648**	0.724**	معامل الارتباط			
IDIS8	IDIS7	IDIS6	IDIS5	IDIS4	IDIS3	IDIS2	IDIS1	الفقرة			
البنية المعلوماتية IDIS											
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة			
0.580**	0.524**	0.564**	0.559**	0.641**	0.633**	0.535**	0.565**	معامل الارتباط			
IDIH8	IDIH7	IDIH6	IDIH5	IDIH4	IDIH3	IDIH2	IDIH1	الفقرة			
الهيكلة المعلوماتية IDIH											
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة			
0.694**	0.725**	0.704**	0.693**	0.478**	0.620**	0.601**	0.636**	معامل الارتباط			
IDIO8	IDIO7	IDIO6	IDIO5	IDIO4	IDIO3	IDIO2	IDIO1	الفقرة			
التوجه المعلوماتي IDIO											

** دالة 0.01

جدول (13)

معاملات الارتباط ومستوى الدلالة الرقمية لفقرات IR على مستوى الأبعاد.

الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	البعد
0.000	0.000	IRTF1	العوامل التكنولوجية IRTF
0.806**	0.811**	IRTF2	
0.883**	0.848**	IRTF3	
0.000	0.000	IRTF4	
0.000	0.000	IRRF1	العوامل التشريعية IRRF
0.764**	0.836**	IRRF2	
0.860**	0.873**	IRRF3	
0.000	0.000	IRRF4	
0.000	0.000	IRPF1	العوامل السياسية IRPF
0.740**	0.841**	IRPF2	
0.784**	0.839**	IRPF3	
0.000	0.000	IRPF4	
0.000	0.000	IRCF1	العوامل الثقافية IRCF
0.572**	0.773**	IRCF2	
0.825**	0.854**	IRCF3	
0.000	0.000	IRCF4	
0.000	0.000	IREF1	العوامل الاقتصادية IREF
0.876**	0.877**	IREF2	
0.000	0.000	IREF3	
0.000	0.000	IREF4	

** دالة عند 0.01

يتضح من الجدول (13) أن قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لأبعاد الاستجابة المعلوماتية موجبة؛ إذ تقع في العوامل الاقتصادية بين (0.877) في حدها الأعلى؛ و(0.825) في حدها الأدنى، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وفي العوامل الثقافية بين (0.839) في حدها الأعلى؛ و(0.572) في حدها الأدنى، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وفي العوامل السياسية بين (0.841) في حدها الأعلى؛ و(0.740) في حدها الأدنى، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، كما وقعت في العوامل التشريعية بين (0.873) في حدها الأعلى؛ و (0.764) في حدها الأدنى، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، ووقعت في العوامل التكنولوجية بين (0.883) في حدها الأعلى؛ و(0.806) في حدها الأدنى، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)؛ ما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد محور الاستجابة المعلوماتية للاستبانة.

الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

- مقدمة.
- نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية.
- تحليل المتغيرات الديمغرافية.
- التحليل العام لتقييم النظام المحاسبي الآلي الحكومي من منظور استراتيجي.
- اختبار فرضيات الدراسة.

خُصص هذا الفصل لعرض تحليل بيانات الدراسة الميدانية، تم استهلاله بنبذة تعريفية عن نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية، بعد ذلك تم استعراض بيانات الدراسة الميدانية وتحليلها من خلال الأساليب الإحصائية المستخدمة، إلى جانب عرض أداة الدراسة وصدق الأداة وثباتها، ومن ثم تحليل النتائج والتعليق عليها، واختبار فرضيات الدراسة؛ ليتم - في ضوء ذلك - عرض نتائج الدراسة وتوصياتها في الفصل الخامس لهذه الدراسة.

نظام المعلومات المالي والمحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية:

يُعد نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية (AFMIS) - النظام المحاسبي الآلي الحكومي - أصلاً من الأصول التي تمتلكها الجمهورية اليمنية والذي تم تطويره في إطار مشروع تحديث المالية العامة بدعم من البنك الدولي وجهود الخبراء والمستشارين الذين بذلوا قصارى جهدهم لإنجازه وفقاً لأرقي ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا ومتطابقاً مع القوانين واللوائح والأنظمة المالية وملياً لاحتياجات ومتطلبات العمل المالي والمحاسبي الحكومي بجميع مراحلها ابتداءً من إعداد الموازنة العامة للدولة مروراً بتنفيذ الموازنة وانتهاءً بإعداد الحساب الختامي للدولة ليمثل نقلة نوعية من خلال المخرجات (جداول / تقارير) تفصيلية وإجمالية تفي بالغرض الذي من أجله تم تصميم نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي (AFMIS)، (دليل المستخدم).

تم استخدام نظام المعلومات المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية بشكل كامل لإعداد الموازنة العامة للدولة لعام 2010م، وتم تطبيق النظام في الدواوين العامة لأربع وزارات - مرحلة أولى - هي: المالية، والتربية والتعليم، والصحة العامة والسكان، والأشغال العامة والطرق (البنك الدولي - وثيقة التقييم المسبق، 2010)، وتتولى مسؤولية إدارة نظام المعلومات المحاسبي الآلي الحكومي إدارة مشروع تحديث المالية العامة والكائن مقرها في مبنى وزارة المالية، ويهدف

النظام إلى تحقيق الآتي: الربط بين وزارة المالية وجميع فروعها في المحافظات، وبين كافة وحدات الخدمة العامة التي يسري عليها قانون الموازنة العامة للدولة، سهولة تدفق المعلومات المالية والمحاسبية والإحصائية أولاً بأول، والوقوف على الانحرافات في التنفيذ مما يتيح إمكانية المعالجة في الوقت المناسب، وتوفير معلومات وبيانات دقيقة وملاءمة لاتخاذ القرارات الرشيدة (مشروع تحديث المالية العامة - دليل المستخدم).

تحليل المتغيرات الديمغرافية.

يلاحظ من الجدول (14) توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير العمر، حيث بلغ عدد الذين أعمارهم أقل من 25 سنة 1 بنسبة 1.3%، في حين بلغ عدد الذين إعمارهم من 26 الى 35 سنة 20 بنسبة 25%، كما بلغ عدد الذين أعمارهم أكثر من 36 سنة 59 بنسبة 73.8%، وهي الفئة الأكثر من فئات أعمار أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني وجود عامل الخبرة لدى هذه الفئة والقدرة على الإجابة بموضوعية على فقرات الاستبانة؛ ما يسهم في دقة الإجابات وسلامتها؛ لكونها مارست العمل على النظام المحاسبي الحكومي السابق والنظام المحاسبي الآلي المطبق حالياً في الوحدات الحكومية التي مثلت مجتمع الدراسة بما يسهل من عملية تقييم هذا النظام مدار الدراسة.

جدول (14)

توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير العمر.

النسبة	التكرار	العمر (A)
1.2	1	أقل من 25 (A1)
25.0	20	25- 35 (A2)
73.8	59	أكثر من 35 (A3)
100	80	الكلي (A)

يلاحظ من الجدول (15) توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير المؤهل؛ حيث بلغ عدد الذين مؤهلهم بكالوريوس 51 بنسبة 64%، في حين بلغ عدد الذين مؤهلهم ماجستير 18 بنسبة 22%،

وهذا مؤشر جيد على قدرة أفراد عينة الدراسة في استيعابهم لفقرات الاستبانة؛ بما يسهم في دقة الاجابات وسلامتها، كما بلغ عدد الذين لديهم مؤهلات أخرى 11 وبنسبة 14%،

جدول (15)

توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير المؤهل.

النسبة	التكرار	المؤهل (C)
63.8	51	بكالوريوس (C1)
22.5	18	ماجستير (C2)
13.7	11	اخرى (C3)
100	80	الكلي (C)

يلاحظ من الجدول (16) توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير التخصص؛ حيث بلغ عدد الذين تخصصهم محاسبة 44 بنسبة 55%، في حين بلغ عدد الذين تخصصهم تقنية معلومات حاسوب 19 وبنسبة 24%، كما بلغ عدد الذين لديهم تخصصات أخرى 17 وبنسبة 21%.

جدول (16)

توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير التخصص.

النسبة	التكرار	التخصص (S)
55.0	44	محاسبة (S1)
23.8	19	تقنية معلومات حاسوب (S2)
21.2	17	اخرى (S3)
100	80	الكلي (S)

يلاحظ من الجدول (17) توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير الوظيفة؛ حيث بلغ عدد المحاسبين 33 بنسبة 41%، في حين بلغ عدد الذين وظيفتهم مراجعة 23 وبنسبة 29%، كما بلغ عدد الذين يشغلون وظائف أخرى 24 وبنسبة 30%.

جدول (17)

توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير الوظيفة.

النسبة	التكرار	الوظيفة (P)
41.2	33	محاسب (P1)
28.8	23	مراجع داخلي (P2)
30.0	24	مختص نظم معلومات (P3)
100	80	الكلي

يلاحظ من الجدول (18) توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير الخبرة؛ حيث بلغ عدد الذين

خبرتهم أقل من 5 سنوات 1 بنسبة 1%، في حين بلغ عدد الذين خبرتهم من 5 سنوات إلى 10

سنوات 18 وبنسبة 23%، كما بلغ عدد الذين خبرتهم أكثر من 10 سنوات 61 وبنسبة 76%.

جدول (18)

يوضح توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير الخبرة.

النسبة	التكرار	الخبرة (E)
1.2	1	أقل من 5 (E1)
22.5	18	من 5 إلى 10 (E2)
76.3	61	أكثر من 10 (E3)
100	80	الكلي

من خلال الجدول (18) يتضح أن تنوع مجال الخبرات، فضلاً عن مستويات التعليم العالية

للمشاركين يعطي لهذه الدراسة بعداً مهنيّاً وأكاديمياً مفيداً في تعزيز نتائجها العملية، كما شكل

عامل الخبرة لدى المشاركين الذين تزيد مدة خبراتهم عن (10) سنوات ما نسبته 76.3%؛ الأمر

الذي يضيف مزيداً من الثقة في دقة إجابات المشاركين.

مناقشة نتائج الدراسة الميدانية لتقييم النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على المستوى التجميعي الكلي للمتغير التابع المتمثل بتقييم النظام المحاسبي الآلي من منظور استراتيجي، علاوة على أنه قد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على مستوى محوري التقييم الاستراتيجي بأبعادها وفقراتها التي تشكل المتغيرات المستقلة الرئيسة للدراسة، وترتيب تلك المتغيرات في ضوء المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير.

التحليل العام لتقييم النظام المحاسبي الآلي الحكومي من منظور استراتيجي

للتعرف إلى آراء أفراد عينة الدراسة التجميعية على المستوى العام للتقييم الاستراتيجي للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية؛ فإن الجدول (19) يظهر تحقيق النظام المحاسبي الآلي الحكومي درجة عالية في التقييم الاستراتيجي، بمتوسط حسابي (3.677)، وكان ذلك نتيجة تراكمية للبيانات التجميعية لأفراد عينة الدراسة في محوري التقييم الاستراتيجي، التي تظهر بدورها درجة عالية بالديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية بمتوسط حسابي (3.678)، ودرجة متوسطة في الاستجابة المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي لعوامل البيئة الخارجية بمتوسط حسابي (3.667). ويؤكد هذه النتيجة العامة نتائج التحليل على المستوى البُعدي لمحوري التقييم الاستراتيجي للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية.

جدول (19)

تحليل نتائج محاور الدراسة على المستوى الكلي.

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور	SE
1	0.74	0.460	3.678	الديناميكية المعلوماتية	ID
2	0.73	0.477	3.667	الاستجابة المعلوماتية	IR
	0.74	0.468	3.672	الكلي	

التحليل الكلي لتقييم النظام المحاسبي الآلي الحكومي من منظور استراتيجي:

يمكن عرض التحليل الكلي لمحوري تقييم الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية، والاستجابة المعلوماتية للبيئة الخارجية على المستوى البعدي للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي؛ على النحو الآتي:

أظهرت نتائج التحليل على المستوى البعدي لمحوري التقييم الاستراتيجي للأبعاد العشرة لمحوري الديناميكية المعلوماتية والاستجابة المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي بشكل عام أن بُعدي العوامل الثقافية والعوامل التكنولوجية في محور الاستجابة المعلوماتية قد حققا الترتيب الأول والثاني على التوالي - على المستوى البعدي لمحوري التقييم الاستراتيجي - وعلى نفس المستوي والمتوسط بمستوي عالي وبمتوسط حسابي (3.853)، يليهما بالترتيب تنازلياً بُعد التشغيل المعلوماتي في محور الديناميكية المعلوماتية بمستوي عالي وبمتوسط حسابي (3.814)، وفي المقابل حقق بُعد العوامل الاقتصادية والعوامل التشريعية في محور الاستجابة المعلوماتية على الأدنى في المستوى والمتوسط الحسابي (3.403)، (3.572) على التوالي تصاعدياً على مستوى أبعاد محوري التقييم، تلاهما - على التوالي تصاعدياً - التوجه المعلوماتي في محور الديناميكية المعلوماتية بمتوسط حسابي (3.608) وبمستوي متوسط، وتوزعت بقية ابعاد محوري التقييم بين القيم الأعلى والأدنى بمستويات ومتوسطات حسابية متفاوتة، والجدول (20) يوضح التحليل على المستوى البعدي لمحوري التقييم الاستراتيجي للأبعاد العشرة.

جدول (20)

التحليل على المستوى البعدي لمحوري التقييم الاستراتيجي للأبعاد العشرة.

الترتيب	المستوى	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأبعاد	SE	
8	متوسط	0.72	0.557	3.608	التوجه المعلوماتي	IO	المعلوماتية (ID) الديناميكية
4	عالي	0.74	0.485	3.684	الهيكلية المعلوماتية	IR	
5	متوسط	0.73	0.654	3.661	البنية المعلوماتية	IS	
7	متوسط	0.72	0.682	3.623	الإدارة المعلوماتية	IM	
3	عالي	0.76	0.526	3.814	التشغيل المعلوماتي	IP	
10	متوسط	0.68	0.776	3.403	العوامل الاقتصادية	IF	المعلوماتية (IR) الاستجابية
1	عالي	0.77	0.555	3.853	العوامل الثقافية	CF	
6	متوسط	0.73	0.674	3.653	العوامل السياسية	PF	
9	متوسط	0.71	0.678	3.572	العوامل التشريعية	RF	
2	عالي	0.77	0.664	3.853	العوامل التكنولوجية	TF	

التحليل على المستوى الجزئي لمحوري التقييم الاستراتيجي:

يتمثل التحليل على المستوى الجزئي بالتحليل لبيانات إجابة أفراد عينة الدراسة على المستوى التجميعي لكل بُعد من أبعاد محوري التقييم الاستراتيجي وعلى مستوى الفقرات التي تمثل المتغيرات البُعدية في محوري الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية، والاستجابية المعلوماتية في البيئة الخارجية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي، ويمكن تفصيله على النحو الآتي:

أولاً: التحليل على المستوى الجزئي للديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية:-

(أ) على مستوى أبعاد الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة من قبل عينة الدراسة على الدرجة الكلية للديناميكية المعلوماتية مع البيئة الداخلية وأبعادها، وترتيب تلك الأبعاد في ضوء

المتوسط الحسابي، كما تم حساب المتوسط الحسابي للانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أبعاد الديناميكية المعلوماتية مع البيئة الداخلية، والموضحة بالجدول الآتية:

جدول (21)

تحليل نتائج الديناميكية المعلوماتية وأبعادها.

ID	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الدرجة	الترتيب
IO	التوجه المعلوماتي	3.608	0.557	0.72	متوسطة	5
IR	الهيكلية المعلوماتية	3.684	0.485	0.74	عالية	2
IS	البنية المعلوماتية	3.661	0.654	0.73	متوسطة	3
IM	الإدارة المعلوماتية	3.623	0.682	0.72	متوسطة	4
IP	التشغيل المعلوماتي	3.814	0.526	0.76	عالية	1
	الكلية للديناميكية المعلوماتية ID	3.678	0.460	0.74	عالية	

يتضح من الجدول (21) أن درجة التقييم الاستراتيجي للديناميكية المعلوماتية مع البيئة الداخلية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية قد حصلت على متوسط حسابي (3.678) وأهمية نسبية (74%) وبدرجة عالية، ويتضح أيضاً أن بُعد التشغيل المعلوماتي حصل على الترتيب الأول من بين أبعاد الديناميكية المعلوماتية مع البيئة الداخلية وبمتوسط حسابي بلغ (3.814) وبلغت أهميته النسبية (76%) وبدرجة عالية، بينما حصل بُعد الهيكلية المعلوماتية على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.684) وأهمية نسبية بلغت (74%) وبدرجة عالية، كما حصل بُعد البنية المعلوماتية على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.661) وبأهمية نسبية (73%) وعلى درجة متوسطة، في حين حصل بُعد الإدارة المعلوماتية على المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.623) وأهمية نسبية بلغت (72%) وبدرجة متوسطة؛ ليحل في المرتبة الخامسة والأخيرة بُعد التوجه المعلوماتي بمتوسط حسابي بلغ (3.608) وأهمية نسبية بلغت أيضاً (72%) وبدرجة متوسطة.

ويفسر الباحث حصول بُعد التشغيل المعلوماتي على الترتيب الأول بأنه نتيجة لإجماع أفراد عينة الدراسة على تكييف النظام المحاسبي الآلي الحكومي في البيئة الداخلية أثناء التشغيل المعلوماتي.

(ب) على مستوى فقرات أبعاد الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى بيانات إجابة أفراد عينة الدراسة على الفقرات في كل بُعد من أبعاد الديناميكية المعلوماتية، كما يأتي:

1) التوجه المعلوماتي

يلاحظ من الجدول (22) الخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد التوجه المعلوماتي، الآتي:

حصول الفقرة "يشجع التخصيص المالي الكافي عملية الانتقال إلى نظام المعلومات المالي والمحاسبي الآلي" على الترتيب الأول؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.813) وأهميتها النسبية (76%) وبدرجة عالية، تلتها في الترتيب تنازلياً الفقرة "يسهم الوعي المعلوماتي في خلق سلوكيات الرضا والقبول لدى الموارد البشرية في تطبيق النظام الآلي" وبمتوسط بلغ (3.8) وأهمية نسبية قدرها (76%) وبدرجة عالية، كما جاءت في الترتيب الثالث الفقرة "تترجم أهداف الوحدات الحكومية الوعي المعلوماتي بأهمية تحديث نظام المعلومات المالي والمحاسبي" بأهمية نسبية بلغت (75%) ودرجة عالية، و يعزو الباحث حصول الفقرات (الرابعة، والسادسة، والثالثة) على أعلى متوسط حسابي من بين فقرات بُعد التوجه المعلوماتي في الديناميكية المعلوماتية لنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية؛ لعدة أسباب أهمها: شعور أفراد عينة الدراسة بأهمية التخصيص المالي الكافي لعملية الانتقال إلى النظام المحاسبي الآلي، وخلق سلوكيات رضا وقبول لدى الموظفين على تطبيق النظام المحاسبي الآلي في وحدات الخدمة العامة.

جدول (22)

تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بُعد التوجه المعلوماتي.

IO	التوجه المعلوماتي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الدرجة	الترتيب
IO1	توجد استراتيجية شاملة لامتة النظام المالي ضمن استراتيجية المالية العامة.	3.663	0.899	0.73	متوسطة	5
IO2	تتوافر رؤية واضحة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات المالية والمحاسبية.	3.738	0.742	0.75	عالية	4
IO3	تترجم أهداف الوحدات الحكومية الوعي المعلوماتي بأهمية تحديث نظام المعلومات المالي والمحاسبية.	3.763	0.716	0.75	عالية	3
IO4	يشجع التخصيص المالي الكافي عملية الانتقال إلى نظام المعلومات المالي والمحاسبية الآلي.	3.813	0.731	0.76	عالية	1
IO5	تتوافر البنية المكانية الملائمة والمناسبة لتشغيل النظام الآلي في الوحدات الحكومية.	3.463	0.967	0.69	متوسطة	6
IO6	يسهم الوعي المعلوماتي في خلق سلوكيات الرضا والقبول لدى الموارد البشرية في تطبيق النظام الآلي	3.800	0.802	0.76	عالية	2
IO7	تتوافر ثقافة معلوماتية كافية لدى مختلف المستويات الإدارية بأهمية تطبيق النظام الآلي.	3.200	1.024	0.64	متوسطة	8
IO8	توجد سياسات وإجراءات واضحة تعمل وفقاً لاستراتيجية الانتقال إلى النظام الآلي.	3.425	0.965	0.69	متوسطة	7

في حين حصلت الفقرة "تتوافر ثقافة معلوماتية كافية لدى مختلف المستويات الإدارية بأهمية تطبيق النظام الآلي" على الترتيب الثامن والأخير وبمتوسط حسابي (3.2) وأهمية نسبية (64%) وعلى درجة متوسطة، تلتها في الترتيب تصاعدياً الفقرة "توجد سياسات وإجراءات واضحة تعمل وفقاً لاستراتيجية الانتقال إلى النظام الآلي" بمتوسط حسابي (3.425) وأهمية نسبية (69%) وبدرجة متوسطة، وتلتها في الترتيب تصاعدياً الفقرة "تتوافر البنية المكانية الملائمة والمناسبة لتشغيل النظام الآلي في الوحدات الحكومية" بمتوسط حسابي (3.463) وأهمية نسبية بلغت (69%) وبدرجة متوسطة، ويعزو الباحث حصول الفقرات (الخامسة، والثامنة، والسابعة) على أدنى متوسط حسابي من بين فقرات بُعد التوجه المعلوماتي للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية؛ لعدة أسباب أهمها: محدودية الثقافة المعلوماتية لدى مختلف المستويات الإدارية بأهمية تطبيق النظام المحاسبي الآلي، وكذلك عدم وضوح استراتيجية الانتقال إلى النظام

المحاسبي الآلي، علاوة على كون البنية المكانية الحالية لا تشجع على تشغيل النظام المحاسبي الآلي الحكومي في كافة الوحدات الحكومية.

ومما سبق يمكن القول إجمالاً: إن هناك توجهاً معلوماتياً في الديناميكية المعلوماتية مع البيئة الداخلية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية، ولكن بدرجة متوسطة.

(2) الهيكلية المعلوماتية:

جدول (23)

تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بُعد الهيكلية المعلوماتية.

الترتيب	الدرجة	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الهيكلية المعلوماتية	IR
6	متوسطة	0.68	0.867	3.413	توجد هيكلية واضحة محددة لمكانة النظام الآلي وعلاقته ببقية الإدارات والأقسام المختلفة.	IR1
8	متوسطة	0.67	0.991	3.325	يوجد دليل مكتوب للتوصيف الوظيفي محدد للسلطات والمسئوليات لشاغلي وظائف النظام الآلي.	IR2
5	متوسطة	0.71	0.825	3.550	يوجد تحديد واضح لقنوات الاتصال فيما بين وظائف النظام الآلي والإدارات والأقسام المختلفة.	IR3
7	متوسطة	0.67	0.841	3.338	يتضمن الهيكل المعلوماتي خرائط واضحة لتدفق البيانات فيما بين الإدارات والأقسام المختلفة.	IR4
3	عالية	0.78	0.830	3.913	يساعد تقسيم العمل في إدارة النظام الآلي على تجنب تركيز المهام والصلاحيات لدى أشخاص محددين.	IR5
4	عالية	0.77	0.863	3.838	تعكس البنية الهيكلية في النظام الآلي درجات تفويض السلطات للمستويات الإدارية.	IR6
2	عالية	0.79	0.818	3.963	يحقق النظام الآلي التكامل الوظيفي بين أنشطة الوحدات الحكومية.	IR7
1	عالية	0.83	0.725	4.138	تصميم نوافذ النظام الآلي وفقاً لصلاحيات التحويل الممنوحة.	IR8

يلاحظ من الجدول (23) الخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الهيكلية المعلوماتية، حصول الفقرة "تصميم نوافذ النظام الآلي وفقاً لصلاحيات التحويل الممنوحة" على الترتيب الأول؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.138) وأهميتها النسبية (83%) وبدرجة عالية، تلتها في الترتيب تنازلياً الفقرة "يحقق النظام الآلي التكامل الوظيفي بين أنشطة الوحدات الحكومية" وبمتوسط حسابي بلغ (3.963) وأهمية نسبية قدرها (79%) وبدرجة عالية، كما جاءت في الترتيب الثالث الفقرة "يساعد تقسيم العمل في إدارة النظام الآلي على تجنب تركيز المهام

والصلاحيات لدى أشخاص محدودين" بمتوسط حسابي (3.913)، وبأهمية نسبية (78%) ودرجة عالية، ويعزو الباحث حصول الفقرات (الثامنة، والسابعة، والخامسة) على أعلى متوسط حسابي من بين فقرات بُعد الهيكلية المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية؛ لعدة أسباب؛ أهمها: أن تصميم صلاحيات التحويل آلياً قد تم على وفق الصلاحيات الممنوحة قانوناً، بحيث يحقق النظام التكامل الوظيفي بين أنشطة الوحدات الحكومية المطبقة للنظام، وكذلك عدم تركيز المهام والصلاحيات لدى موظفين محدودين في إدارة النظام المحاسبي الآلي الحكومي.

في حين حصلت الفقرة "يوجد دليل مكتوب للتوصيف الوظيفي محدد للسلطات والمسئوليات لشاغلي وظائف النظام الآلي" على الترتيب الثامن والأخير وبمتوسط حسابي بلغ (3.325)، وبأهمية نسبية (67%) وبدرجة متوسطة، تلتها في الترتيب تصاعدياً "يتضمن الهيكل المعلوماتي خرائط واضحة لتدفق البيانات فيما بين الإدارات والأقسام المختلفة" بمتوسط حسابي بلغ (3.338) وأهمية نسبية (67%) وبدرجة متوسطة، تليها في الترتيب تصاعدياً الفقرة "توجد هيكلية واضحة محددة لمكانة النظام الآلي وعلاقته ببقية الإدارات والأقسام المختلفة" بمتوسط حسابي بلغ (3.413)، وأهمية نسبية (68%) وبدرجة متوسطة. ومما سبق يعزو الباحث حصول الفقرات (الثانية، والرابعة، والأولى) على أدنى متوسط حسابي من بين فقرات بُعد الهيكلية المعلوماتية وبدرجة متوسطة، لعدة أسباب؛ أهمها: عدم إيصال دليل المستخدم للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية لكافة مستخدمي النظام؛ ما انعكس على إجابة معظم أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة، كذلك ضبابية الهيكل المعلوماتي للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية فيما يخص خرائط تدفق البيانات فيما بين إدارات وأقسام النظام المختلفة ومكانة النظام الآلي في الهيكل التنظيمي وعلاقته ببقية الإدارات والأقسام المختلفة في الوحدات الحكومية.

ومما سبق يمكن القول إجمالاً عن وجود هيكلية معلوماتية في الديناميكية المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية مع البيئة الداخلية، وبدرجة عالية.

(3) البنية المعلوماتية

يلاحظ من الجدول (24) الخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد البنية المعلوماتية، حصول الفقرة "تناسب مكونات النظام الآلي مع أدلة الموازنة والنظام المحاسبي الحكومي" على الترتيب الأول؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.988) وأهميتها النسبية (80%) وبدرجة عالية، تلتها في الترتيب تنازلياً الفقرة "توجد الموارد البشرية المؤهلة للاستخدام المعلوماتي للنظام الآلي" وبمتوسط حسابي (3.975) وأهمية نسبية قدرها (80%) وبدرجة عالية، وجاءت في الترتيب الثالث الفقرة "توجد البرامج والتطبيقات البرمجية اللازمة لتلبية الاحتياج المعلوماتي في وظائف النظام الآلي" بمتوسط حسابي بلغ (3.875) وبأهمية نسبية بلغت (78%) ودرجة عالية، ويعزو الباحث حصول الفقرات (الثامنة، والخامسة، والثانية) على أعلى نسبة متوسط حسابي من بين فقرات بُعد البنية المعلوماتية في الديناميكية الداخلية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية، لعدة أسباب؛ أهمها: مناسبة مكونات النظام المحاسبي الآلي الحكومي مع أدلة الموازنة والنظام المحاسبي الحكومي المعمول بهما في الوحدات الحكومية، ووجود المورد البشري المؤهل لتطبيق النظام الآلي، وامتلاك النظام الآلي للبرمجيات اللازمة لتلبية الاحتياج المعلوماتي.

في حين حصلت الفقرة "تتوافر الموارد المالية (التمويل) اللازمة لتطبيق النظام الآلي" على الترتيب الثامن والأخير، وبمتوسط حسابي (3.050) وأهمية نسبية (61%) وبدرجة متوسطة، تلتها في الترتيب تصاعدياً الفقرة "توجد منظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات الحاكمة لأداء النظام الآلي" بمتوسط حسابي (3.425) وأهمية نسبية (69%) وبدرجة متوسطة، وحصلت على

الترتيب السادس الفقرة "تساعد البنية التحتية الحالية لشبكة الاتصالات على توسيع نطاق تطبيق النظام الآلي" وبمتوسط حسابي بلغ (3.525) وأهمية نسبية بلغت (71%) وبدرجة متوسطة، ويعزو الباحث حصول الفقرات (الرابعة، والسابعة، والثالثة) على أدنى نسبة متوسط حسابي من بين فقرات بُعد البنية المعلوماتية في الديناميكية المعلوماتية مع البيئة الداخلية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية، لعدة أسباب؛ أهمها: ضآلة الموارد المالية اللازمة لتطبيق النظام الآلي، القصور في منظومة الإجراءات والسياسات الحاكمة لأداء النظام.

جدول (24)

تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بُعد البنية المعلوماتية.

IS	البنية المعلوماتية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الدرجة	الترتيب
IS1	تتوافر الموارد التكنولوجية من أجهزة ومعدات وتقنيات مادية ملائمة لتطبيق النظام الآلي.	3.650	0.956	0.73	متوسطة	5
IS2	توجد البرامج والتطبيقات البرمجية اللازمة لتلبية الاحتياج المعلوماتي في وظائف النظام الآلي.	3.875	0.933	0.78	عالية	3
IS3	تساعد البنية التحتية الحالية لشبكة الاتصالات على توسيع نطاق تطبيق النظام الآلي.	3.525	1.201	0.71	متوسطة	6
IS4	تتوافر الموارد المالية (التمويل) اللازمة لتطبيق النظام الآلي.	3.050	0.992	0.61	متوسطة	8
IS5	توجد الموارد البشرية المؤهلة للاستخدام المعلوماتي للنظام الآلي.	3.975	1.018	0.80	عالية	2
IS6	تتوافر قواعد البيانات اللازمة لإدارة تشغيل البيانات في النظام الآلي.	3.800	0.947	0.76	عالية	4
IS7	توجد منظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات الحاكمة لأداء النظام الآلي.	3.425	1.088	0.69	متوسطة	7
IS8	تتناسب مكونات النظام الآلي مع أدلة الموازنة والنظام المحاسبي الحكومي.	3.988	0.834	0.80	عالية	1

ومما سبق يمكن القول إجمالاً بوجود بنية معلوماتية في الديناميكية المعلوماتية مع البيئة

الداخلية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية، ولكن بدرجة متوسطة.

(4) الإدارة المعلوماتية

يلاحظ من الجدول (25) الخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد

الإدارة المعلوماتية، حصول الفقرة "تتولى إدارة النظام الآلي إدارة معلوماتية متخصصة" على

الترتيب الأول؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.938) وأهميتها النسبية (79%) وبدرجة عالية، وتلتها في الترتيب تنازلياً الفقرة "توجد إجراءات إدارية تضمن توثيق البيانات والمعلومات وحفظها إلكترونياً" وبمتوسط حسابي (3.863) وأهمية نسبية قدرها (77%) وبدرجة عالية، وجاءت في الترتيب الثالث الفقرة "تعمل تقارير الأداء التي يوفرها النظام الآلي على التحسين المستمر للأداء المعلوماتي" بمتوسط بلغ (3.713) وأهمية نسبية بلغت (74%) وبدرجة عالية، ويعزو الباحث أن حصول الفقرات (الأولى، والرابعة، والثامنة) على أعلى نسبة متوسط حسابي من بين فقرات بُعد الإدارة المعلوماتية في الديناميكية المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية، قد يعود لعدة أسباب؛ أهمها: إسناد إدارة النظام الآلي لإدارة معلوماتية متخصصة، ووجود إجراءات إدارية تضمن توثيق وحفظ البيانات والمعلومات إلكترونياً، فضلاً عن وجود تغذية راجعة، تعمل على التحسين المستمر للأداء المعلوماتي من خلال تقارير الأداء التي يوفرها النظام المحاسبي الآلي.

جدول (25)

تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بُعد الإدارة المعلوماتية.

IM	الإدارة المعلوماتية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الدرجة	الترتيب
IM1	تتولى إدارة النظام الآلي إدارة معلوماتية متخصصة.	3.938	0.817	0.79	عالية	1
IM2	توجد سياسات إدارية واضحة لإدارة النظام الآلي وفقاً للاستراتيجية المعلوماتية المحددة.	3.625	0.919	0.73	متوسطة	4
IM3	يتم إدارة النظام الآلي بطريقة تكاملية مع بقية نظم المعلومات الأخرى في الوحدات الحكومية.	3.463	0.899	0.69	متوسطة	6
IM4	توجد إجراءات إدارية تضمن توثيق البيانات والمعلومات وحفظها إلكترونياً.	3.863	0.951	0.77	عالية	2
IM5	يتوافر التدريب المستمر للعاملين في إدارة النظام الآلي لتطوير الأداء المعلوماتي.	3.325	0.911	0.67	متوسطة	8
IM6	تلتزم الإدارة المعلوماتية بضوابط رقابية تحقق موثوقية الأداء المعلوماتي للنظام الآلي.	3.613	0.974	0.72	متوسطة	5
IM7	يستجيب النظام الآلي لكافة المتطلبات المعلوماتية لجميع الوحدات الحكومية.	3.450	1.018	0.69	متوسطة	7
IM8	تعمل تقارير الأداء التي يوفرها النظام الآلي على التحسين المستمر للأداء المعلوماتي.	3.713	0.889	0.74	عالية	3

في حين حصلت الفقرة "يتوافر التدريب المستمر للعاملين في إدارة النظام الآلي لتطوير الأداء المعلوماتي" على الترتيب الثامن والأخير وبمتوسط حسابي بلغ (3.325) وأهمية نسبية (67%) وبدرجة متوسطة، تلتها في الترتيب تصاعدياً الفقرة "يستجيب النظام الآلي لكافة المتطلبات المعلوماتية لجميع الوحدات الحكومية" بمتوسط حسابي بلغ (3.450) وأهمية نسبية قدرها (69%) وبدرجة متوسطة، وحصلت على الترتيب السادس الفقرة "يتم إدارة النظام الآلي بطريقة تكاملية مع بقية نظم المعلومات الأخرى في الوحدات الحكومية" وبمتوسط حسابي بلغ (3.463) وأهمية نسبية بلغت (69%) وبدرجة مستواها متوسط. ويعزو الباحث حصول الفقرات (الخامسة، والسابعة، والثالثة) على أدنى نسبة متوسط حسابي من بين فقرات بُعد الإدارة المعلوماتية في الديناميكية الداخلية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية، لعدة أسباب؛ أهمها: غياب التدريب المستمر للعاملين في إدارة النظام الآلي ومستخدمي النظام لأجل تطوير أدائهم المعلوماتي، ومحدودية تلبية النظام الآلي لكافة المتطلبات المعلوماتية للوحدات الحكومية، إدارة النظام الآلي لا تتم بطريقة تكاملية مع بقية نظم المعلومات الأخرى في الوحدات الحكومية التي تطبق النظام المحاسبي الآلي، ومن بين تلك الوحدات جميع مجتمع الدراسة.

ومما سبق يمكن القول إجمالاً بوجود إدارة معلوماتية في الديناميكية المعلوماتية مع البيئة الداخلية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية، ولكن بدرجة مستواها متوسط.

5) التشغيل المعلوماتي

يلاحظ من الجدول (26) الخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد التشغيل المعلوماتي، حصول الفقرة "تتوافق مخرجات النظام الآلي مع أحكام دليل النظام المحاسبي الحكومي" على الترتيب الأول حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.950) وأهميتها النسبية (79%) وبدرجة عالية، تلتها في الترتيب تنازلياً الفقرة "تتم المعالجة الآلية للبيانات في النظام

الآلي وفقاً لإجراءات ضابطة وحاكمة لها" وبمتوسط حسابي بلغ (3.863) وأهمية نسبية قدرها (77%) وبدرجة عالية، وجاءت في الترتيب الثالث الفقرة "يوفر النظام الآلي المعلومات المطلوبة عن مدى الالتزام بتنفيذ القوانين والتعليمات" بمتوسط حسابي بلغ (3.838) وبأهمية نسبية بلغت (77%) ودرجة عالية، وبقية فقرات بُعد التشغيل المعلوماتي حصلت على نسب أهمية عالية تتراوح ما بين (75%) و (76%)، ويعزو الباحث حصول جميع فقرات بُعد التشغيل المعلوماتي على درجات مستواها عالٍ تدل على امتلاك النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية مقومات التشغيل المعلوماتي في الديناميكية الداخلية للنظام نفسه.

جدول (26)

تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بُعد التشغيل المعلوماتي.

الترتيب	الدرجة	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التشغيل المعلوماتي	IP
6	عالية	0.76	0.763	3.775	يتم العمل وفقاً لمنظومة متكاملة مكتوبة توضح آلية التشغيل المعلوماتي للنظام.	IP1
5	عالية	0.76	0.693	3.775	يوفر النظام الآلي البيانات والتقارير الملائمة للاحتياجات المختلفة لمتخذي القرارات.	IP2
7	عالية	0.75	0.819	3.750	يملك النظام الآلي تقنيات الكشف عن الأخطاء أثناء المعالجة للبيانات المدخلة.	IP3
8	عالية	0.75	0.834	3.750	يوفر النظام الآلي معلومات وتقارير حسب الطلب وعند الحاجة.	IP4
1	عالية	0.79	0.727	3.950	تتوافق مخرجات النظام الآلي مع أحكام دليل النظام المحاسبي الحكومي.	IP5
4	عالية	0.76	0.887	3.813	يتم تأكيد الاكتمال المستندي لكافة المعاملات المالية والمحاسبية أياً.	IP6
2	عالية	0.77	0.759	3.863	تتم المعالجة الآلية للبيانات في النظام الآلي وفقاً لإجراءات ضابطة وحاكمة لها.	IP7
3	عالية	0.77	0.818	3.838	يوفر النظام الآلي المعلومات المطلوبة عن مدى الالتزام بتنفيذ القوانين والتعليمات.	IP8

ومما سبق يمكن القول إجمالاً بوجود تشغيل معلوماتي في الديناميكية المعلوماتية للنظام

المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية مع البيئة الداخلية، وبدلالة حصول جميع فقرات

بُعد التشغيل المعلوماتي على درجات مستواها عالٍ.

ثانياً: التحليل على المستوى الجزئي للاستجابة المعلوماتية لعوامل البيئة الخارجية

استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الاستجابة من قبل أفراد عينة الدراسة على الدرجة الكلية للاستجابة المعلوماتية وأبعادها، وترتيب تلك الأبعاد في ضوء المتوسط الحسابي، كما تم حساب المتوسط الحسابي للانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أبعاد الاستجابة المعلوماتية لعوامل البيئة الخارجية، والموضحة بالجدول الآتي:

(أ) التحليل على مستوى أبعاد الاستجابة المعلوماتية لعوامل البيئة الخارجية:

يتضح من الجدول (27) أن درجة التقييم الاستراتيجي للاستجابة المعلوماتية في البيئة الخارجية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية حصلت على متوسط حسابي قدره (3.667) وبلغت الأهمية النسبية (73%) وبدرجة استجابة عالية، ويتضح أيضاً أن كلاً من بُعدي العوامل الثقافية والعوامل التكنولوجية حصلوا على الترتيب الأول من بين أبعاد الاستجابة المعلوماتية لعوامل البيئة الخارجية وبمتوسط حسابي لكل منهما بلغ (3.853) وبلغت الأهمية النسبية (77%) وبدرجة استجابة عالية لكلا البعدين، بينما حصل بُعد العوامل السياسية على المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.653) وأهمية نسبية بلغت (73%) وبدرجة استجابة عالية، في حين حصل بُعد العوامل التشريعية على المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.572) وأهمية نسبية (71%) وعلى درجة استجابة متوسطة، وقد حصل بُعد العوامل الاقتصادية على المرتبة الرابعة والأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.403) وأهمية نسبية بلغت (68%) وبدرجة استجابة متوسطة.

جدول (27)

تحليل نتائج محور الاستجابة المعلوماتية مع البيئة الخارجية وأبعادها.

الترتيب	درجة الاستجابة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأبعاد	IR
5	متوسطة	0.68	0.776	3.403	العوامل الاقتصادية	IF
1	عالية	0.77	0.555	3.853	العوامل الثقافية	CF
3	متوسطة	0.73	0.674	3.653	العوامل السياسية	PF
4	متوسطة	0.71	0.678	3.572	العوامل التشريعية	RF
2	عالية	0.77	0.664	3.853	العوامل التكنولوجية	TF
	عالية	0.73	0.477	3.667	الكلي (IR)	

ويعزو ذلك حصول كل من بُعدي العوامل الثقافة والعوامل التكنولوجية على المرتبة الأولى والمرتبة الثانية لقدرة النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية على الاستجابة المعلوماتية للتطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة في أنظمة المعلومات، والاستجابة المعلوماتية للثقافة المعلوماتية التي من خلالها تتطلع الحكومة اليمنية إلى استكمال تطبيق النظام المحاسبي الآلي على كافة وحدات الخدمة العامة، إلا أن درجة الاستجابة من قبل النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية للعوامل الاقتصادية في البيئة الخارجية حصلت على النسبة الدنيا للمتوسط الحسابي وبدرجة استجابة متوسطة الأمر الذي يتوجب على الحكومة ممثلةً بوزارة المالية البحث عن الحلول الآتية التي من شأنها زيادة درجات الاستجابة المعلوماتية لمتغيرات البيئة الخارجية عموماً وبالأخص العوامل الاقتصادية.

(ب) التحليل على مستوى فقرات ابعاد الاستجابة المعلوماتية لعوامل البيئة الخارجية

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على بيانات اجابة افراد عينة

الدراسة على الفقرات في كل بُعد من أبعاد الاستجابة المعلوماتية، كما يأتي:

جدول (28)

تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بُعد العوامل الاقتصادية.

الترتيب	درجة الاستجابة	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العوامل الاقتصادية	IF
1	متوسطة	0.70	0.886	3.488	يوجد ارتباط للنظام الآلي بالمشورات الاقتصادية.	IF1
2	متوسطة	0.69	0.953	3.438	يراعي النظام الآلي التوجهات الاقتصادية للإصلاح المالي والإداري.	IF2
3	متوسطة	0.68	0.817	3.375	تتفق الممارسات المحاسبية في النظام الآلي مع روابط التكامل الاقتصادي.	IF3
4	متوسطة	0.66	0.963	3.313	يساعد النظام في معرفة كفاءة توزيع الأموال العامة بحسب التوجهات الاقتصادية.	IF4

يلاحظ من الجدول (28) الخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد العوامل الاقتصادية، حصول الفقرة "يوجد ارتباط للنظام الآلي بالمشورات الاقتصادية" على الترتيب الأول؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.488) وأهميتها النسبية (70%) وبدرجة استجابة متوسطة، وجاءت في الترتيب الثاني تنازلياً الفقرة "يراعي النظام الآلي التوجهات الاقتصادية للإصلاح المالي والإداري" وبمتوسط حسابي بلغ (3.438) وأهمية نسبية قدرها (69%) وبدرجة استجابة متوسطة، كما جاءت في الترتيب الثالث الفقرة "تتفق الممارسات المحاسبية في النظام الآلي مع روابط التكامل الاقتصادي" بمتوسط حسابي بلغ (3.375) وبأهمية نسبية بلغت (68%) ودرجة استجابة متوسطة، وحلت في الترتيب الرابع والأخير الفقرة "يساعد النظام في معرفة كفاءة توزيع الأموال العامة بحسب التوجهات الاقتصادية" وبمتوسط حسابي بلغ (3.313) وأهمية نسبية قدرها (66%) وبدرجة استجابة متوسطة. ومما سبق يعزو ذلك إلى أن فقرات بُعد العوامل

الاقتصادية تدل على إن النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية لديه القدرة على الاستجابة المعلوماتية للعوامل الاقتصادية في البيئة الخارجية ولكنها بدرجة استجابة متوسطة.

(2) العوامل الثقافية

جدول (29)

تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بُعد العوامل الثقافية.

الترتيب	درجة الاستجابة	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العوامل الثقافية	CF
3	عالية	0.77	0.597	3.850	يمثل النظام الآلي استجابة مجتمعية للاستخدام التكنولوجي في الإدارة المعلوماتية.	CF1
1	عالية	0.84	0.677	4.188	يسهم تطبيق النظام الآلي في ارتفاع الثقافة المعلوماتية.	CF2
4	متوسطة	0.70	0.928	3.500	يراعي النظام الآلي في الممارسات المحاسبية الموروث الثقافي للمجتمع.	CF3
2	عالية	0.78	0.736	3.875	يتفاعل النظام الآلي مع التنوع المعرفي في التعليم المحاسبي.	CF4

يلاحظ من الجدول أعلاه الخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد العوامل الثقافية، حصول الفقرة "يسهم تطبيق النظام الآلي في ارتفاع الثقافة المعلوماتية" على الترتيب الأول حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.188) وأهميتها النسبية (84%) وبدرجة استجابة عالية، وجاءت في الترتيب الثاني تنازلياً الفقرة "يتفاعل النظام الآلي مع التنوع المعرفي في التعليم المحاسبي" وبمتوسط حسابي بلغ (3.875) وأهمية نسبية قدرها (78%) وبدرجة استجابة عالية، كما جاءت في الترتيب الثالث الفقرة "يمثل النظام الآلي استجابة مجتمعية للاستخدام التكنولوجي في الإدارة المعلوماتية" بمتوسط حسابي بلغ (3.850) وأهمية نسبية بلغت (77%) ودرجة استجابة عالية، في حين حلت في الترتيب الرابع والأخير الفقرة "يراعي النظام الآلي في الممارسات المحاسبية الموروث الثقافي للمجتمع" وبمتوسط حسابي بلغ (3.500) وأهمية نسبية قدرها (70%) وبدرجة استجابة متوسطة، ومما سبق يعزو الباحث أن الفقرات (الثانية، والرابعة،

والأولى) تدل على إن النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية لديه القدرة على الاستجابة المعلوماتية للعوامل الثقافية وبدرجة استجابة عالية، إلا أنه وفي الوقت نفسه رأي أفراد عينة الدراسة بأن الممارسات المحاسبية التي تتم في النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية قد تستجيب للموروث الثقافي للمجتمع، ولكن بدرجة استجابة متوسطة، وهذا وما دلت عليه الفقرة الثالثة من فقرات بُعد العوامل الثقافية في البيئة الخارجية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية.

3) العوامل السياسية:

يلاحظ من الجدول (30) الخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد العوامل السياسية، حصول الفقرة "تطبيق النظام الآلي يتناسب مع نظام السلطة المركزية ونظام السلطة المحلية" على الترتيب الأول؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي عند (3.925) وأهميتها النسبية (79%) وبدرجة استجابة عالية، وجاءت في الترتيب الثاني الفقرة "يحقق النظام الآلي مبدأ الشفافية في عرض البيانات والمعلومات" وبمتوسط حسابي بلغ (3.813) وأهمية نسبية قدرها (76%) وبدرجة استجابة عالية، ويُستجج من ذلك بأن النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية يستجيب بدرجة عالية لأنظمة الحكم المركزية والمحلية، وهذا ما أكدته آراء أفراد عينة الدراسة في الفقرة الأولى، وكذلك استجابة النظام بدرجة عالية أيضاً لتحقيق مبدأ الشفافية في عرض البيانات والمعلومات وهذا ما تم تأكيده من قبل أفراد عينة الدراسة في الفقرة الثالثة من فقرات بُعد العوامل السياسية.

جدول (30)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بُعد العوامل السياسية.

الترتيب	درجة الاستجابة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العوامل السياسية	PF
1	عالية	0.79	0.823	3.925	تطبيق النظام الآلي يتناسب مع نظام السلطة المركزية ونظام السلطة المحلية.	PF1
4	متوسطة	0.68	0.894	3.400	يستوعب النظام الآلي الانعكاسات المالية للأوضاع السياسية المتغيرة.	PF2
2	عالية	0.76	0.797	3.813	يحقق النظام الآلي مبدأ الشفافية في عرض البيانات والمعلومات.	PF3
3	متوسطة	0.70	0.886	3.475	يسهم النظام الآلي في تطبيق الاتجاه السياسي نحو النظام المحلي.	PF4

في حين جاءت في الترتيب الثالث الفقرة "يسهم النظام الآلي في تطبيق الاتجاه السياسي نحو النظام المحلي" بمتوسط حسابي بلغ (3.475) وأهمية نسبية بلغت (70%) ودرجة استجابة متوسطة، لتحل الفقرة "يستوعب النظام الآلي الانعكاسات المالية للأوضاع السياسية المتغيرة" في الترتيب الرابع والأخير وبمتوسط حسابي بلغ (3.400) وأهمية نسبية قدرها (68%) ودرجة استجابة متوسطة، ومما سبق يستنتج الباحث أن الفقرتين (الرابعة، والثانية) من فقرات بُعد العوامل السياسية تدلان على أن النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية لديه القدرة على الاستجابة المعلوماتية للعوامل السياسية وبدرجة استجابة متوسطة، من حيث الاستجابة للاتجاه السياسي للحكومة نحو نظام السلطة المحلية، وكذلك استيعاب النظام للانعكاسات المالية الناتجة عن الأوضاع السياسية المتغيرة.

4) العوامل التشريعية

يلاحظ من الجدول (31) الخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد العوامل التشريعية القانونية، حصول الفقرة "يتوافق تطبيق النظام الآلي مع أحكام القوانين

والأنظمة والأدلة المالية والمحاسبية المعمول بها" على الترتيب الأول؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.725) وأهميتها النسبية (75%) وبدرجة استجابة عالية، يعزو ذلك إلى أن النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية يستجيب بدرجة عالية لأحكام القوانين والأنظمة والأدلة المحاسبية المعمول بها حالياً في الوحدات الحكومية في الجمهورية اليمنية، تلتها في الترتيب تنازلياً الفقرة "يستوعب النظام الآلي التشريعات الرقابية ومعايير المراجعة في وحدات القطاع العام" بمتوسط حسابي بلغ (3.600) وبأهمية نسبية بلغت (72%) ودرجة استجابة متوسطة، وجاءت في الترتيب الثالث الفقرة "يوجد تشريع قانوني يدعم التحول لتطبيق النظم المعلوماتية التكنولوجية في الوحدات العامة" بمتوسط حسابي بلغ (3.500) وبأهمية نسبية بلغت (70%) ودرجة استجابة متوسطة، لتحل الفقرة "يراعي النظام تحقيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لوحدات القطاع العام" في الترتيب الرابع والأخير وبمتوسط حسابي بلغ (3.463) وأهمية نسبية قدرها (69%) وبدرجة استجابة متوسطة.

جدول (31)

تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بُعد العوامل التشريعية.

الترتيب	درجة الاستجابة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العوامل التشريعية	RF
3	متوسطة	0.70	0.779	3.500	يوجد تشريع قانوني يدعم التحول لتطبيق النظم المعلوماتية التكنولوجية في الوحدات العامة.	RF 1
1	عالية	0.75	0.795	3.725	يتوافق تطبيق النظام الآلي مع أحكام القوانين والأنظمة والأدلة المالية والمحاسبية المعمول بها	RF 2
2	متوسطة	0.72	0.894	3.600	يستوعب النظام الآلي التشريعات الرقابية ومعايير المراجعة في وحدات القطاع العام.	RF 3
4	متوسطة	0.69	0.779	3.463	يراعي النظام تحقيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لوحدات القطاع العام.	RF 4

ومما سبق يستنتج الباحث أن الفقرات (الثالثة، والأولى، والرابعة) من فقرات بُعد العوامل التشريعية تدل على أن النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية لديه القدرة على الاستجابة المعلوماتية للعوامل التشريعية ولكن بدرجة استجابة متوسطة، من حيث الاستجابة لاستيعاب التشريعات الرقابية ومعايير المراجعة في وحدات الخدمة العامة، وكذلك متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لوحدات القطاع العام.

5) العوامل التكنولوجية

جدول (32)

تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بُعد العوامل التكنولوجية.

الترتيب	درجة الاستجابة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العوامل التكنولوجية	TF
2	عالية	0.77	0.882	3.863	يلبي الاستخدام التكنولوجي للنظام الآلي التوجهات الاستراتيجية للإصلاح المالي والإداري.	TF1
3	عالية	0.77	0.781	3.850	تتواءم تكنولوجيا النظام الآلي مع المتطلبات العصرية في جودة خدمة المعلومات.	TF2
4	عالية	0.75	0.733	3.763	يحقق الاستخدام التكنولوجي في النظام الآلي قيمة إضافية لوحدات القطاع العام.	TF3
1	عالية	0.79	0.769	3.938	النظام قابل للتحديث والتطوير لمواكبة المستجدات التقنية.	TF4

يلاحظ من الجدول (32) الخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد العوامل التكنولوجية، حصول الفقرة: "النظام قابل للتحديث والتطوير لمواكبة المستجدات التقنية" على الترتيب الأول؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.938) وأهميتها النسبية (79%) وبدرجة استجابة عالية، تلتها في الترتيب تنازلياً الفقرة "يلبي الاستخدام التكنولوجي للنظام الآلي التوجهات الاستراتيجية للإصلاح المالي والإداري" وبمتوسط حسابي بلغ (3.863) وأهمية نسبية قدرها (77%) وبدرجة استجابة عالية، كما جاءت في الترتيب الثالث الفقرة "تتواءم تكنولوجيا النظام

الآلي مع المتطلبات العصرية في جودة خدمة المعلومات" بمتوسط حسابي بلغ (3.850) وبأهمية نسبية بلغت (77%) ودرجة استجابة عالية، وحلت في الترتيب الرابع والأخير "يحقق الاستخدام التكنولوجي في النظام الآلي قيمة إضافية لوحدات القطاع العام" بمتوسط حسابي بلغ (3.763) وأهمية نسبية قدرها (75%) وبدرجة استجابة عالية، ويستتج مما سبق أن كافة فقرات العوامل التكنولوجية أكدت على أن النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية يستجيب معلوماتياً للعوامل التكنولوجية في البيئة الخارجية وبدرجة استجابة عالية.

اختبار فرضيات الدراسة:

في سبيل تحقيق اختبار الفرضيات - الفروق (الاختلافات) الإحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة حول تقييم النظام المحاسبي الآلي الحكومي المعلومات المالي في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي - تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة.

الفرضية العامة:

لاختبار الفرضية العامة التي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تكيف النظام المحاسبي الآلي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي. تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T- test) للتعرف على مستوى تكيف النظام المحاسبي الآلي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي، والجدول (33) يوضح نتائج الاختبار للفرضية العامة.

جدول (33)

نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T- test) للفرضية العامة.

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
80	3.6744	0.43	13.99	79	0.00	دالة

يظهر جدول (33) اختبار (t) للعينة الواحدة وجود دلالة إحصائية لتكييف النظام المحاسبي الآلي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي؛ إذ جاء المتوسط الحسابي على المستوى الكلي للدراسة (3.6744) وبانحراف معياري (0.43)، وبمستوى عالٍ، حيث تقع قيمة هذا المتوسط - وفقاً لمقياس قيم المتوسطات الحسابية ليكرت الخماسي في المستوى الأعلى بين (3.67 - 5) - في بداية المستوى الأعلى في دلالة قيم المتوسطات الحسابية، وأظهرت نتائج اختبار (T) لفحص وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)، أن قيمة T قد بلغت (13.99)، وبلغ مستوى دلالتها (2-tailed). 0.00 Sig. قيمة صغيرة جداً وهي قيمة أقل من المستوى المقبول 0.05، وفي ضوء ما سبق تُرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة للدراسة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تكييف النظام المحاسبي الآلي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي".

الفرضية الفرعية الأولى:

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الديناميكية المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الداخلية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي. تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T- test) للتعرف على مستوى الديناميكية المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الداخلية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي، والجدول (34) يوضح نتائج الاختبار للفرضية الفرعية الأولى.

جدول (34)

نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T- test) للفرضية الفرعية الأولى.

الدالة اللفظية	مستوى الدالة	درجات الحرية	t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	البعد	المحور
دالة	0.00	79	9.76	0.56	3.6078	80	التوجه المعلوماتي IDIO	الديناميكية المعلوماتية (ID)
دالة	0.00	79	12.62	0.49	3.6844	80	الهيكلية المعلوماتية IDIH	
دالة	0.00	79	9.04	0.65	3.6609	80	البنية المعلوماتية IDIS	
دالة	0.00	79	8.17	0.68	3.6234	80	الإدارة المعلوماتية IDIM	
دالة	0.00	79	13.84	0.53	3.8141	80	التشغيل المعلوماتي IDIP	
دالة	0.00	79	13.18	0.46	3.6781	80	الديناميكية المعلوماتية ID	

يظهر جدول (34) اختبار (t) للعينة الواحدة وجود دلالة إحصائية للديناميكية المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي الحكومي في البيئة الداخلية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي على المستوى الكلي لأبعاد الديناميكية المعلوماتية (3.6781) وانحراف معياري (0.46)، وبمستوى عالٍ في الديناميكية المعلوماتية؛ حيث تقع قيمة هذا المتوسط - وفقاً لمقياس قيم المتوسطات الحسابية ليكرت الخماسي في المستوى الأعلى بين (3.67 - 5) - في بداية المستوى الأعلى في دلالة قيم المتوسطات الحسابية، وأظهرت نتائج اختبار (T) لفحص وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)؛ فقد بلغت قيمة T (13.18)، وبلغ مستوى دلالتها (0.00 Sig.(2-tailed)) قيمة صغيرة جداً وهي قيمة أقل من المستوى المقبول (0.05)، وعلى مستوى الأبعاد المكونة للديناميكية المعلوماتية فإن جدول اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T- test)، يظهر المتوسط الحسابي التشغيل المعلوماتي بالمستوى الأعلى بين أبعاد الديناميكية المعلوماتية وبمتوسط حسابي (3.814)، وأظهرت نتائج اختبار (T) لفحص وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)؛ فقد بلغت قيمة T (13.84)، وبلغ مستوى دلالتها (0.00 Sig.(2-tailed))، بينما جاءت الهيكلية المعلوماتية تالية للتشغيل المعلوماتي وبمتوسط حسابي (3.684) وبمستوى عالٍ، ويظهر جدول اختبار (t) لعينة واحدة أن قيمة T (12.62)، وبلغ مستوى دلالتها (0.00 Sig.(2-tailed)) وهي

دالة عند مستوى أقل من (0.05)؛ بينما أخذت المستوى المتوسط البنية المعلوماتية بمتوسط حسابي بلغ (3.661)، يليها في الترتيب تنازلياً وفي المستوى نفسه وبمتوسطات حسابية مختلفة الإدارة المعلوماتية (3.623) والتوجه المعلوماتي بمتوسط حسابي بلغ (3.608)، وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)، حيث يظهر جدول (35) أن قيمة "t" للبنية المعلوماتية، والإدارة المعلوماتية، والتوجه المعلوماتي) قد أخذت القيم الآتية على التوالي: (9.04)، (8.17)، (9.76) وعند مستوي دلالة (0.00). وفي ضوء ما سبق، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة للدراسة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الديناميكية المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الداخلية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي".

الفرضية الفرعية الثانية:

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الاستجابة المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الخارجية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي. تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T- test) للتعرف على مستوى الاستجابة المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي الحكومي في البيئة الخارجية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي، والجدول (35) يوضح نتائج الاختبار للفرضية الفرعية الثانية.

جدول (35)

يوضح نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T- test) للفرضية الفرعية الثانية.

المحور	البعد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الاستجابة المعلوماتية (IR)	العوامل الاقتصادية IREF	80	3.4031	0.78	4.65	79	0.00	دالة
	العوامل الثقافية IRCF	80	3.8531	0.56	13.75	79	0.00	دالة
	العوامل السياسية IRPF	80	3.6531	0.67	8.66	79	0.00	دالة
	العوامل التشريعية IRRF	80	3.5719	0.68	7.55	79	0.00	دالة
	العوامل التكنولوجية IRTF	80	3.8531	0.66	11.49	79	0.00	دالة
	الاستجابة المعلوماتية IR	80	3.6669	0.48	12.51	79	0.00	دالة

يظهر جدول (35) اختبار (t) للعينة الواحدة وجود دلالة إحصائية للاستجابة المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي الحكومي في البيئة الخارجية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي، حيث بلغ المتوسط الحسابي على المستوى الكلي لأبعاد الاستجابة المعلوماتية (3.6669) وانحراف معياري (0.48)، وبمستوى عالٍ في الاستجابة المعلوماتية؛ حيث تقع قيمة هذا المتوسط - وفقاً لمقياس قيم المتوسطات الحسابية ليكرت الخماسي في المستوى المتوسط (2.34 - 3.66) - في أعلى المستوى المتوسط في دلالة قيم المتوسطات الحسابية، وأظهرت نتائج اختبار (T) لفحص وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)؛ فقد بلغت قيمة T (12.51)، وبلغ مستوى دلالتها Sig.(2-tailed) 0.00 قيمة صغيرة جداً وهي قيمة أقل من المستوي المقبول (0.05)، وعلى مستوى الأبعاد المكونة للاستجابة المعلوماتية فإن جدول اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T- test)، أظهر بأن كل من العوامل الثقافية والعوامل التكنولوجية حققتا المتوسط الحسابي نفسه (3.8531) والذي يقع في المستوى الأعلى بين أبعاد الاستجابة المعلوماتية - وفقاً لمقياس قيم المتوسطات الحسابية ليكرت الخماسي في المستوى الأعلى بين (3.67 - 5) - وأظهرت نتائج اختبار (T) لفحص وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)، فقد بلغت قيمة T للعوامل الثقافية (13.75)، وللعوامل التكنولوجية (11.49)، وبلغ مستوي دلالتها Sig.(2-tailed) 0.00، وجاءت العوامل السياسية تالية للعوامل

الثقافية والتكنولوجية بمتوسط حسابي (3.653) وبمستوي متوسط، ويظهر جدول اختبار (t) لعينة واحدة أن قيمة T (8.66)، وبلغ مستوى دلالتها (2-tailed) Sig. (0.00) وهي دالة عند مستوى أقل من (0.05)؛ يليها في الترتيب تنازلياً وفي المستوي نفسه وبمتوسطات حسابية مختلفة العوامل التشريعية (3.571)، والعوامل الاقتصادية (3.403)، وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)؛ حيث يظهر جدول (35) أن قيمة "t" لـ (العوامل التشريعية، العوامل الاقتصادية) أخذت القيم الآتية على التوالي: (7.55)، (4.65) وعند مستوى دلالة (0.00)، وفي ضوء ما سبق؛ يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة للدراسة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الاستجابة المعلوماتية في النظام المحاسبي الآلي في البيئة الخارجية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي".

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

- النتائج.

- التوصيات.

أولاً: النتائج:

أظهر تحليل تقييم النظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة العامة في

الجمهورية اليمنية- من منظور استراتيجي، النتائج الآتية:-

- على المستوى العام، حقق التقييم الاستراتيجي للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية مستوى عالياً، وكان ذلك نتيجة تراكمية تعكس درجة عالية في الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية ودرجة متوسطة في الاستجابة المعلوماتية في البيئة الخارجية للنظام المحاسبي الآلي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية.

- على المستوى البُعدي، أظهرت نتائج التحليل للأبعاد العشرة لمحوري الديناميكية المعلوماتية والاستجابة المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي بشكل عام أن بُعدي العوامل الثقافية والعوامل التكنولوجية في محور الاستجابة المعلوماتية قد حققا الترتيب الأول والثاني على المستوى البُعدي لمحوري التقييم الاستراتيجي وبدرجة عالية، يليهما بالترتيب تنازلياً بُعد التشغيل المعلوماتي في محور الديناميكية المعلوماتية بدرجة عالية أيضاً، وفي المقابل حقق بُعدا العوامل الاقتصادية والعوامل التشريعية في محور الاستجابة المعلوماتية الحد الأدنى في المستوى وبدرجة متوسطة على التوالي تصاعدياً على مستوى أبعاد محوري التقييم، تلاهما على التوالي تصاعدياً التوجه المعلوماتي في محور الديناميكية المعلوماتية بدرجة متوسطة أيضاً، وتوزعت بقية أبعاد محوري التقييم بين القيم الأعلى والأدنى بمستويات ودرجات متفاوتة.

على مستوى محوري التقييم الاستراتيجي للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة

العامة في الجمهورية اليمنية؛ أظهر التحليل النتائج الآتية:

أولاً: نتائج تقييم الديناميكية المعلوماتية للنظام المحاسبي الحكومي الآلي في البيئة الداخلية:

- أظهرت نتائج تقييم الديناميكية المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في البيئة الداخلية إن التقييم العام للديناميكية المعلوماتية قد حقق درجة عالية في البيئة الداخلية في وحدات الخدمة العامة. فعلى مستوى أبعاد الديناميكية المعلوماتية ظهرت النتائج الآتية:-
- فقد حقق فيها بُعد التشغيل المعلوماتي الترتيب الأول من بين أبعاد الديناميكية المعلوماتية في البيئة الداخلية لوحدات الخدمة العامة، وبدرجة عالية.
- بينما حصل بُعد الهيكلية المعلوماتية على المرتبة الثانية وبدرجة عالية.
- وحصل بُعد البنية المعلوماتية على المرتبة الثالثة وبدرجة متوسطة.
- في حين حصل بُعد الإدارة المعلوماتية على المرتبة الرابعة وبدرجة متوسطة.
- ليحل في المرتبة الخامسة والأخيرة بُعد التوجه المعلوماتي وبدرجة متوسطة.

أما على مستوى فقرات أبعاد محور الديناميكية المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في البيئة الداخلية، فقد أبرزت النتائج الآتية:-

- 1- على مستوى بُعد التوجه المعلوماتي، هناك توجهاً معلوماتياً في الديناميكية المعلوماتية مع البيئة الداخلية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية، وبدرجة متوسطة.
- 2- وعلى مستوى بُعد الهيكلية، توجد هيكلية معلوماتية في الديناميكية المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية مع البيئة الداخلية، وبدرجة عالية.
- 3- وفي بُعد البنية المعلوماتية، توجد بنية معلوماتية في الديناميكية المعلوماتية مع البيئة الداخلية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية، ولكن بدرجة متوسطة.

4- وعلى مستوى بُعد الإدارة المعلوماتية، تعمل إدارة معلوماتية في الديناميكية المعلوماتية مع البيئة الداخلية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية، ولكن بدرجة مستواها متوسط.

5- وبالنسبة لبُعد التشغيل المعلوماتي، وجود تشغيل معلوماتي في الديناميكية المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية مع البيئة الداخلية، وبدلالة حصول جميع فقرات بُعد التشغيل المعلوماتي على درجات مستواها عالٍ.

ثانياً: نتائج تقييم الاستجابة المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في البيئة الخارجية:

- يبين التقييم العام أن الاستجابة المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي مع البيئة الخارجية لوحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية حققت مستوى متوسط وبدرجة استجابة عالية. أما على مستوى أبعاد الاستجابة المعلوماتية فقد ظهرت النتائج الآتية:-
- حقق بُعدَي العوامل الثقافية والعوامل التكنولوجية في محور الاستجابة المعلوماتية الترتيب الأول والثاني وبدرجة استجابة عالية.
- يليهما بالترتيب تنازلياً بُعد العوامل السياسية وبدرجة متوسطة.
- وفي المقابل حقق بُعدا العوامل الاقتصادية والعوامل التشريعية الحد الأدنى في المستوى وبدرجة استجابة متوسطة، على التوالي تصاعدياً.

أما على مستوى فقرات أبعاد محور الاستجابة المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في البيئة الخارجية، فقد أظهر التحليل النتائج الآتية:

- 1- على مستوى بُعد العوامل الاقتصادية، أن درجة الاستجابة المعلوماتية من قبل النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية للعوامل الاقتصادية في البيئة الخارجية حصلت على درجة استجابة متوسطة.

2- بالنسبة لبُعد العوامل الثقافية، إن النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية لديه القدرة على الاستجابة المعلوماتية للعوامل الثقافية في البيئة الخارجية، وبدرجة استجابة عالية.

3- وفيما يخص بُعد العوامل السياسية، أن النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية لديه القدرة أيضاً على الاستجابة المعلوماتية للعوامل السياسية في البيئة الخارجية، ولكن بدرجة استجابة متوسطة.

4- وعلى مستوى بُعد العوامل التشريعية، فالنظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية يستجيب معلوماتياً للعوامل التشريعية في البيئة الخارجية، ولكن بدرجة استجابة متوسطة.

5- وفي بُعد العوامل التكنولوجية، أن النظام المحاسبي الآلي الحكومي في الجمهورية اليمنية يستجيب معلوماتياً للعوامل التكنولوجية في البيئة الخارجية، وبدرجة استجابة عالية.

ومن خلال نتائج الاختبارات الإحصائية تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول تكيف النظام المحاسبي الآلي الحكومي في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية من منظور استراتيجي على المستوى العام، أو على مستوى محوري التقييم الاستراتيجي الديناميكية المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي في البيئة الداخلية واستجابته المعلوماتية مع البيئة الخارجية في وحدات الخدمة العامة في الجمهورية اليمنية، أو على المستوى البُعدي لمحوري التقييم الاستراتيجي.

ثانياً/ التوصيات:

- ضرورة أن تعمل وحدات الخدمة العامة مع إدارة مشروع تحديث المالية العامة وفقاً لاستراتيجية شاملة للتطوير؛ تأخذ بنظر الاعتبار تكامل الديناميكية المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي مع مكونات البيئة الداخلية في وحدات الخدمة العامة من خلال

تبنى منظومة تطويرية متكاملة، تحقق التوجه المعلوماتي واتباع أحدث الأساليب في الإدارة المعلوماتية؛ بما يعزز ضمان التشغيل المعلوماتي الآلي وفق البنية المعلوماتية بما يتلاءم مع المتطلبات المعلوماتية في التكوين الهيكلي لوحدات الخدمة العامة؛ فضلاً عن اتباع حزمة إجرائية في تطوير الاستجابة المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي تعالج أسباب التدني في التناغم مع متطلبات البيئة الخارجية ومتغيراتها بأبعادها المختلفة؛ بما يحقق الاستجابة المعلوماتية للطلب المتزايد في المعلومات المحاسبية؛ بوصفها مورداً استراتيجياً في التوجهات الحديثة لإدارة وحدات الخدمة العامة.

- أن تعمل إدارة مشروع تحديث المالية العامة ووحدات الخدمة العامة ومنظمات المجتمع المدني جنباً إلى جنب مع منظمات قطاع الأعمال على إعادة النظر في أساليب وآليات التطوير في أنظمة معلوماتها بما يحقق التوازن مع متطلبات البيئة الخارجية ومتغيراتها.
- أن تعمل إدارة مشروع تحديث المالية العامة مع مختلف وحدات الخدمة العامة جنباً إلى جنب والمؤسسات التعليمية والأكاديمية والمهنية المعنية بالأعمال الإدارية والمحاسبية على تبني استراتيجية تطويرية تحقق ديناميكية التكامل المعلوماتي؛ وذلك من خلال إعادة الهيكلة للقدرات التكوينية وتبني أحدث الممارسات المحاسبية والإدارية في الإدارة والمحاسبة والتطوير التكنولوجي لمختلف نظمها المعلوماتية.
- ضرورة أن تعمل إدارة مشروع تحديث المالية العامة مع وحدات الخدمة العامة وفقاً لاستراتيجية للتطوير بما يحقق تكامل الديناميكية المعلوماتية للنظام المحاسبي الآلي الحكومي مع مكونات البيئة الداخلية في وحدات الخدمة العامة، بتجنب الإخفاقات ومعالجة الاختلالات في الديناميكية المعلوماتية، من خلال تبني منظومة إجرائية تضمن ما يأتي:
- تخصيص الموارد المالية (التمويل) اللازمة لتطبيق النظام المحاسبي الآلي

الحكومي وفق ما هو مخطط له.

- العمل وفقاً لسياسات وإجراءات واضحة لاستراتيجية الانتقال إلى النظام المحاسبي الآلي الحكومي.
- تبني برامج التدريب المستمر للعاملين في إدارة النظام المحاسبي الآلي الحكومي لتطوير الأداء المعلوماتي للنظام.
- توفير دليل مكتوب للتوصيف الوظيفي محدد للسلطات والمسؤوليات لشاغلي وظائف النظام الآلي.
- أن يحدد الهيكل المعلوماتي خرائط واضحة لتدفق البيانات فيما بين الإدارات والأقسام المختلفة.
- العمل وفقاً لمنظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات الحاكمة لأداء النظام المحاسبي الآلي الحكومي.
- إيجاد ثقافة معلوماتية كافية لدى مختلف المستويات الإدارية بأهمية تطبيق النظام المحاسبي الآلي الحكومي.
- أن تعمل إدارة مشروع تحديث المالية العامة جنباً إلى جنب مع وحدات الخدمة العامة الحكومية وفقاً لاستراتيجية شاملة لتطوير الأداء المعلوماتي؛ بما يمكن من قدرة النظام المحاسبي الآلي من تحقيق الاستجابة المعلوماتية مع متغيرات البيئة الخارجية، لتفادي تخلف المواكبة المعلوماتية المطلوبة، من خلال حزمة إجرائية تحقق ما يأتي:
- احتواء النظام المحاسبي الآلي الحكومي على مؤشرات تقييم الأداء بما يحقق التوجهات الاقتصادية في كفاءة توزيع الأموال العامة.
- أن تتوفر في النظام المحاسبي الآلي الحكومي المرونة المواكبة لاستيعاب التأثيرات المالية الناتجة عن الأوضاع السياسية المتغيرة.

- أن يستجيب النظام المحاسبي الآلي الحكومي لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية لوحدات الخدمة العامة.
- أن تتسجم الممارسات المحاسبية في النظام المحاسبي الآلي الحكومي مع الثقافة المجتمعية.
- أن يستوعب النظام المحاسبي الآلي الحكومي التحديثات اللازمة لمواكبة التطورات التكنولوجية.

قائمة المراجع

القرآن الكريم.

أحمد، عبد الله عبد السلام، 2002، رفع كفاءة التطوير في نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية بهدف

تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة القاهرة، كلية التجارة، قسم المحاسبة.

إدريس، ثابت عبد الرحمن، 2005، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، مصر،

الإسكندرية.

إدريس، ثابت عبد الرحمن؛ المرسي، جمال الدين محمد، 2003، الإدارة الإستراتيجية - مفاهيم ونماذج تطبيقية،

الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية.

الأرياني، محمد فضل؛ الرباعي، يوسف عبده، 2015، نظرية المحاسبة، الطبعة الرابعة، الأمين للنشر والتوزيع،

اليمن، صنعاء.

باشي، إنصاف محمود دلال؛ المعاضيدي، منى سالم، 2006، تقييم كفاءة تطوير النظام المحاسبي الحكومي في

الوحدات الحكومية العراقية - دراسة تطبيقية على جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 82، العدد

28، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.

بقلة، سهير عبد اللطيف، 2015م، نجاحات وإخفاقات نظم المعلومات الاستراتيجية، مجلة دراسات المعلومات، دار

المنظومة، العدد 15.

البحيصي، عصام محمد، 2006، قياس التنوع في النظم المحاسبية الدولية، مجلة الجامعة

الإسلامية، عزة، المجلد 4، العدد 1.

البلقاوي، أحمد، 2009، نظرية المحاسبة، تعريب: رياض العبد الله، عمان: دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع.

البنك الدولي، 2010، وثيقة التقييم المسبق لمشروع تحديث المالية العامة في الجمهورية اليمنية.

بو خمخ، عبد الفتاح، 2012، نظريات الفكر الإداري تطور وتباين أم تنوع وتكامل، المؤتمر العلمي الدولي -

عولمة الإدارة في عصر المعرفة - للفترة 15-17/12/2012، جامعة الجنان، لبنان، طرابلس.

تاويريريت، نور الدين، 2006، قياس الفعالية التنظيمية من خلال التقييم التنظيمي، أطروحة دكتوراة، جامعة محمود

منتوري قسنطينة، الجزائر.

تشوي، فردريك؛ آن فروست، كارول؛ ميك، جاري، 2004، المحاسبة الدولية، تعريب: محمد عصام الدين زايد، مراجعة: أحمد حامد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر.

جفال، خالد، 2015، تأثير نظريات المحاسبة السلوكية في هيكلية تفاعل الإفصاح والقياس، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير.

حجر، عبد الملك إسماعيل، 2014، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الرابعة، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، صنعاء.

حسب الله، أحمد سامي، 2015، النظام الإلكتروني وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 14.

الحسنية، سليم إبراهيم، 2011، نظم المعلومات الإدارية (نما)، الطبعة الثالثة، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، عمان.

الحكيم، سليم مسلم، 2007، أثر استخدام قواعد البيانات في الوظيفة الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية - حالة تطبيقية على المؤسسة العامة للإسكان، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة.

حلمي، يحيى مصطفى، 1998، أساسيات المعلومات، مكتبة عين شمس، مصر، القاهرة.

الحמיד، عبد الرحمن، 2009، نظرية المحاسبة، مكتبة الملك فهد، السعودية، الرياض.

الحيالي، وليد ناجي، 2007، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

حيرش، عيسى، 2014، نظرية المنظمات، جامعة الملك فيصل، السعودية، الرياض.

خضير، ريم محسن، 2017، تأثير البيئة الخارجية في تحول النظام المحاسبي الموحد العراقي إلى المعايير

المحاسبية الدولية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد

9، العدد 1.

خطاب، عبد الناصر عبد الله، 2002، تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في

البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

دباغية، محمد؛ السعدي، إبراهيم خليل، 2011، أثر العوامل البيئية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية

في شركات التأمين - دراسة تحليلية في شركات التأمين الأردنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 34، العدد

90.

دبونز، انثوني؛ ايستهورن؛ كرونويث، سكوت،(بدون)، علم المعلومات نظرة تكاملية جديدة، ترجمة: صالح بن محمد المسند، بدون، الرياض: دار المؤيد للنشر والتوزيع.

دليل المستخدم، أدلة تهيئة وإدارة نظام المعلومات المالي والمحاسبي AFMIS في الجمهورية اليمنية.

دهمان، أسامة كمال، 2012، فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

دهيرب، محمد سمير، 2014، أثر نظم المعلومات المحاسبية على القوائم المالية في ترشيد القرارات الإدارية للمؤسسات الحكومية - دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الحكومية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 9.

الدوري، عمر علي كامل، بدون، التوليفة الثقافية وأثرها على مهنتي المحاسبة والتدقيق في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36.

رثيمي، الفضيل؛ اسماء، رثيمي، 2013، عقلنة المنظمة ونظريات التنظيم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 10.

زريق، كمال؛ طارق، هزرشي؛ مختار، رابحي، 2011، النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات، مداخلة للملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 13-14 ديسمبر 2011.

الزعانين، علاء أحمد عبد الهادي، 2007، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

زويلف، إنعام محسن حسن، 2012م، دور التحليل الاستراتيجي لأبعاد بيئة التحكم المؤسسي في استمرارية المنظمة وتجنب الازمات المالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن - عمان.

- زيود، لطيف؛ علي، حسين؛ نصور، ريم محمد، 2013، العوامل المؤثرة على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية - دراسة حالة فرع المصرف التجاري السوري في اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 7.
- ستيفن موسكوف، مارك سيمكن، 2005، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ترجمة: كمال الدين سعيد، مراجعة: أحمد حامد حجاج، تقديم: سلطان محمد السلطان، الرياض: دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية.
- ستينبارت، بول؛ رومني، مارشال، 2009، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب: قاسم الحسيني، الرياض: دار المريخ للنشر، الكتاب الأول.
- سيكران، اوما، 2006، طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات، ترجمة: إسماعيل علي بسيوني، الرياض: دار المريخ للنشر.
- السعبري، إبراهيم عبده موسى، 2007، أثر الدليل المحاسبي لحسابات الدولة على تركيز قياس المال الحكومي وأسس المحاسبة، مجلة التقني، المجلد 20، العدد 2.
- السقا، زياد هاشم، 2009، إمكانية تصميم نظم المعلومات المحاسبية في ظل الحكومة الإلكترونية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 15.
- السقا، زياد هاشم؛ السندي، علي مال الله، 2010، فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 17.
- سلمان، علاء جاسم، 2003، دور معلومات إدارة الكلفة الاستراتيجية في تقويم الأداء: دراسة تطبيقية في شركة بغداد للمشروبات الغازية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- سليم، فريد منصور حمدان، 2007، أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في بلديات قطاع غزة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
- السمحي، محمد حمود، 2011، تقييم نظم المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية الخاصة في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه، جامعة ميسون - الهند.
- سنكري، سهى شفيق، 2006، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية باستخدام قواعد البيانات، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.

- سومية، بوزيد هجيرة، 2013، التحول من الدور التقليدي إلى الاستراتيجي، دراسات اقتصادية - مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية - الجزائر، دار المنظومة، العدد 21.
- السويسي، أمينة عبد محمد، 2013، دراسة وتقييم البرامج الحاسوبية في شركة توزيع الكهرباء في محافظة غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
- شارلزهل؛ جونز، جارديث، 2015، الإدارة الاستراتيجية - مدخل متكامل - ترجمة: أسماعيل بسيوني؛ محمد عبد المتعال، الرياض: دار المريخ للنشر.
- شاهين، شريف كامل، 1994، نظم المعلومات الإدارية للمكاتب ومراكز المعلومات (المفاهيم والتطبيقات)، دار المريخ للنشر، السعودية، الرياض.
- شاهين، علي عبد الله، 2011، العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
- الشجيري، محمد حويش علاوي، 2011، دور الأبعاد الثقافية للمجتمع في تشكيل ملامح التطبيقات الحاسوبية المقبولة - دراسة ميدانية لآراء عينة من المحاسبين والمدققين العاملين في البيئة العراقية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23 (2).
- الشجيري، محمد حويش علاوي؛ عبد الله، أحمد يحيى، 2011، الإبلاغ المالي الحكومي في العراق الواقع والمعوقات - دراسة ميدانية لآراء عينة من المحاسبين الحكوميين والمدققين في ديوان الرقابة المالية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الرافدين، المجلد 33، العدد 102.
- الشجيري، محمد حويش؛ سلوم حسن عبد الكريم، النموذج المعرفي الحاسوبي وانعكاساته في المهنة والتعليم المحاسبين في العراق، بحث مستل من أطروحة دكتوراه.
- الشرفاء، عبد الواحد عبد الكريم، 2015، أثر القيم الثقافية للعاملين في الممارسات الحاسوبية - حالة دراسية على شركة البوتاس العربية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن - عمان.
- صالح، حميداتو؛ علاء، بوقفة، 2013، مداخلة بعنوان: واقع البيئة الحاسوبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ليومي 5-6 / مايو 2013.
- الصيرفي، محمد، (بدون)، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة حورس الدولية للطباعة والنشر، مصر، الإسكندرية.

العامري، صالح مهدي محسن؛ الغالبي طاهر محسن منصور، 2007، الإدارة والإعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن - عمان.

العبد الله، رياض؛ حجاوي، طلال، 2005، الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية ودورها في قياس وتوزيع الثروة للمجتمع، مجلة الإدارة العربية، مصر.

عبد الله، سلمان حسين، (بدون)، تحليل الإطار النظري للنموذج المحاسبي ERA المستخدم في تصميم نظم المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.

عبد جوفيل، إبراهيم يوسف، 2002، تطوير النظام المحاسبي في مديريات التربية والتعليم التابعة لمحافظة العاصمة في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة.

العريفي، جازم عبد الواحد، 2012، نظام المعلومات المالي والمحاسبي الآلي AFMIS نظام يدوي بامتياز، مجلة المالية، وزارة المالية، اليمن، العدد 143.

علي، عفراء، 2005، دراسة النظام المحاسبي وتقييم الأداء في المؤسسة العامة للأسماك في سوريا وإمكانية تطويره، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.

علي، نبيل، 2001، الثقافة العربية وعصر المعلومات، مجلة عالم المعرفة، الكويت.

غراب، كامل السيد، 1995، الإدارة الإستراتيجية - أصول علمية وحالات عملية، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، السعودية، الرياض.

القاضي، محمد بهاء الدين بديع، 1997، إطار مقترح لنظم المعلومات في مجال تخطيط ورقابة الموازنة العامة للدولة في الدول النامية باستخدام شبكات المعلومات، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الأول، العدد السادس، أكتوبر 1997.

قاعود، عدنان محمد، 2007، دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة.

أبو قحف، عبد السلام، 2005، أساسيات الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية.

القطيش، حسن فليح، 2011، تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1.

- الكاشف، محمود يوسف، 2010، دوافع التغيير في المحاسبة الإدارية واتجاهات الاستجابة في الفكر والتطبيق العملي، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، السعودية - الرياض.
- كاظم، حاتم كريم؛ رضا، سندس ماجد، 2008، أثر تقنية المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية - دراسة تحليلية لآراء عينة من أساتذة قسم المحاسبة وموظفي قسم الحسابات في جامعة الكوفة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 2.
- الكعبي، بثينة راشد؛ الفاضل، فاتن حاتم، 2016، العوامل البيئية المؤثرة في تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية المعاصرة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 39، العدد 160.
- كيركبريد، بول؛ ورد، كارين، 2001، العولمة الديناميكية الداخلية، ترجمة: هشام الدجاني، الرياض: مكتبة العبيكان.
- اللامي، غسان قاسم، 2013، تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات: دراسة استطلاعية في بيئة عمل عراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
- ليوبولد، إريك؛ لوست، سيرج، 2014، أمن المعلومات، ترجمة: فتحى زمال، مراجعة: فايز الشهري، الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- مساعدة، ماجد عبد المهدي، 2011، الانماط القيادية السائدة لدى عمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية في جامعة الزرقاء، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد 11، العدد 2.
- مكاوى، حسن عماد؛ السيد، ليلي حسين، 2012م، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- ناشمياز، شافا فرانكفورت؛ ناشمياز، دافيد، 2004، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: ليلي الطويل، دمشق: باترا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكتاب الأصلي: الطبعة الخامسة.
- نوال، صبايحي، 2011، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- الهاجري، نواف جابر سعود، 2013، العوامل المؤثرة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة.
- الهادي، محمد محمد، نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة، 1989، الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر، القاهرة.

وشاح، محمود عبد الله محمود، 2008، الإطار العام لتقويم وتطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

ياسين، زهير خضر، 2006، البعد السياسي لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11.

يحيى، زياد هاشم، 2006، متطلبات تطوير نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية من خلال النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحداثة الجامعة، العدد 14.

بسمنية، عيرش، 2009، التنظيم الإداري في جامعة الجزائر دراسة ميدانية لأقسام كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

ثانياً / المراجع الأجنبية :

Alamin, Adel, Yeoh, William, Warren, Matthew, Salzman, Scott, 2015, "An Empirical Study Of Factors Influencing Accounting Information Systems Adoption", Twenty-Third European Conference on Information Systems (ECIS), Munster, Germany.

Carter, Lemuria, Belanger, France, 2005, "The utilization of e-government services : citizen trust, innovation and acceptance factors", Blackwell Publishing Ltd, Information Systems Journal 15, pp 5 - 25.

Delone, William H., and Mclean, Ephraim R., 2003, "The Delone and Mclean Model of Information Systems Success: A Ten-Year Update", Journal of Management Information Systems / Spring, Vol. 19, No. 4, pp 57-71.

Iskandar, Deni, 2015, "Analysis Of Factors Affecting The Success Of The Application Of Accounting Information System", International Journal Of Scientific & Technology Reseach Vol. 4, pp 155 - 162.

Luder, Klaus G., 1992, "A Contingency Model Of Governmental Accounting Invations In The Political Administrative Environment", Research in Governmental and Nonprofit Accounting, Vol. 7, pp 99 - 127.

Saleh, Zakiah ,2008,"Factors That Influence The Development Of Governmental Accounting In Malaysia", Journal of Accounting Perspectives, Vol. 1, pp 57-71.

Tangh, Mukah Samuel, 2016,"Factors Influencing the Acceptance of International Public Sector Accounting Standards in Cameroon", Accounting and Finance Research, Vol. 5, No. 2, pp 71 - 83.

قائمة الملاحق

استبانة الدراسة

كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة
برنامج الماجستير



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
عمادة الدراسات العليا

الأخ / الأكرم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،، وبعد:

يهديكم الباحث أطيب التحايا متمنياً لكم موفور الصحة والعافية، ويحيطكم علماً بأنه يقوم بإجراء الدراسة الموسومة بـ "التقييم الاستراتيجي لنظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية"؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة. ونظراً لما تقضيه طبيعة موضوع الدراسة من آلية لجمع المعلومات، فقد قام الباحث بتصميم استبانة الاستبانة - اعتماداً على اطلاعه على الأدبيات والدراسات والأبحاث العلمية ذات العلاقة بموضوع دراسته، ووفقاً للخطوات العلمية المتعارف عليها - لغرض جمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع دراسته الحالية من عينة الدراسة.

وإيماناً من الباحث بمدى ما تتمتعون به من معرفة وخبرة في هذا الصدد فإنه يشرف بوضع هذه الاستبانة بين أيديكم لإبداء آراءكم فيما تضمنته فقرات استبانة؛ وذلك بوضع إشارة (√) على الخيار الذي يمثل درجة موافقتكم - بحسب قباعتكم الشخصية - في سياق تحقيق التقييم الاستراتيجي لنظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية، ووفقاً للمقياس المستخدم، وبما يحقق الهدف الرئيس من الدراسة، مع العلم بأن مشاركتكم بهذه الاستبانة والبيانات التي تزودنا بها ستكون محل اهتمامنا. ونؤكد لكم أن هذه البيانات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

والباحث على ثقة تامة بأنكم ستولون هذا الموضوع اهتمامكم المعهود، وتقديم المساعدة العلمية لتحقيق أهداف دراسته.

شاكراً ومقدراً تعاونكم واهتمامكم تجاه خدمة البحث العلمي.

إشراف الاستاذ الدكتور محمد حمود السمحي	الباحث: معين قايد مرشد الفقيه
رقم التلفون: 770646378	رقم التلفون: 777679225

أولاً : المعلومات العامة.

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) مقابل الإجابة التي تراها مناسبة.

1	العمر	أقل من 25 سنة	من 25 إلى 35 سنة	أكثر من 35 سنة
		()	()	()
2	المؤهل العلمي	بكالوريوس	ماجستير	أخرى (تذكر)
		()	()	(.....)
3	التخصص العلمي	محاسبة	حاسوب / تقنية معلومات	أخرى (تذكر)
		()	()	(.....)
4	الوظيفة الحالية	محاسب	مراجع / مراقب داخلي	مختص نظم معلومات
		()	()	(.....)
5	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
		()	()	()

ثانياً: التقييم الاستراتيجي لنظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية.

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) مقابل الخيار الذي يمثل درجة موافقتكم.

م	التوجه المعلوماتي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	توجد استراتيجية شاملة لأتمتة النظام المالي ضمن استراتيجية المالية العامة.					
2.	تتوافر رؤية واضحة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات المالية والمحاسبية.					
3.	تترجم أهداف الوحدات الحكومية الوعي المعلوماتي بأهمية تحديث نظام المعلومات المالي والمحاسبي.					
4.	يشجع التخصص المالي الكافي عملية الانتقال إلى نظام المعلومات المالي والمحاسبي الآلي.					
5.	تتوافر البنية المكانية الملائمة والمناسبة لتشغيل النظام الآلي في الوحدات الحكومية.					
6.	يسهم الوعي المعلوماتي في خلق سلوكيات الرضا والقبول لدى الموارد البشرية في تطبيق النظام الآلي.					
7.	تتوافر ثقافة معلوماتية كافية لدى مختلف المستويات الإدارية بأهمية تطبيق النظام الآلي.					
8.	توجد سياسات وإجراءات واضحة تعمل وفقاً لاستراتيجية الانتقال إلى النظام الآلي.					

م	الهيكلية المعلوماتية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9.	توجد هيكلية واضحة محددة لمكانة النظام الآلي وعلاقته ببقية الإدارات والأقسام المختلفة.					
10.	يوجد دليل مكتوب للتوصيف الوظيفي محدد للسلطات والمسئوليات لشاغلي وظائف النظام الآلي.					
11.	يوجد تحديد واضح لقنوات الاتصال فيما بين وظائف النظام الآلي والإدارات والأقسام المختلفة.					
12.	يتضمن الهيكل المعلوماتي خرائط واضحة لتدفق البيانات فيما بين الإدارات والأقسام المختلفة.					
13.	يساعد تقسيم العمل في إدارة النظام الآلي على تجنب تركيز المهام والصلاحيات لدى أشخاص محددين.					
14.	تعكس البنية الهيكلية في النظام الآلي درجات تفويض السلطات للمستويات الإدارية.					
15.	يحقق النظام الآلي التكامل الوظيفي بين أنشطة الوحدات الحكومية.					
16.	تصميم نوافذ النظام الآلي وفقاً لصلاحيات التخويل الممنوحة.					

م	البنية المعلوماتية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
17.	تتوافر الموارد التكنولوجية من أجهزة ومعدات وتقنيات مادية ملائمة لتطبيق النظام الآلي.					
18.	توجد البرامج والتطبيقات البرمجية اللازمة لتلبية الاحتياج المعلوماتي في وظائف النظام الآلي.					
19.	تساعد البنية التحتية الحالية لشبكة الاتصالات على توسيع نطاق تطبيق النظام الآلي.					
20.	تتوافر الموارد المالية (التمويل) اللازمة لتطبيق النظام الآلي.					

قائمة الملاحق

م	البنية المعلوماتية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21.	توجد الموارد البشرية المؤهلة لاستخدام المعلوماتي للنظام الآلي.					
22.	تتوافر قواعد البيانات اللازمة لإدارة تشغيل البيانات في النظام الآلي.					
23.	توجد منظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات الحاكمة لأداء النظام الآلي.					
24.	تتناسب مكونات النظام الآلي مع أدلة الموازنة والنظام المحاسبي الحكومي.					

م	الإدارة المعلوماتية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
25.	تتولى إدارة النظام الآلي إدارة معلوماتية متخصصة.					
26.	توجد سياسات إدارية واضحة لإدارة النظام الآلي وفقاً للاستراتيجية المعلوماتية المحددة.					
27.	يتم إدارة النظام الآلي بطريقة تكاملية مع بقية نظم المعلومات الأخرى في الوحدات الحكومية.					
28.	توجد إجراءات إدارية تضمن توثيق البيانات والمعلومات وحفظها إلكترونياً.					
29.	يتوافر التدريب المستمر للعاملين في إدارة النظام الآلي لتطوير الأداء المعلوماتي.					
30.	تلتزم الإدارة المعلوماتية بضوابط رقابية تحقق موثوقية الأداء المعلوماتي للنظام الآلي.					
31.	يستجيب النظام الآلي لكافة المتطلبات المعلوماتية لجميع الوحدات الحكومية.					
32.	تعمل تقارير الأداء التي يوفرها النظام الآلي على التحسين المستمر للأداء المعلوماتي.					

م	التشغيل المعلوماتي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
33.	يتم العمل وفقاً لمنظومة متكاملة مكتوبة توضح آلية التشغيل المعلوماتي للنظام.					
34.	يوفر النظام الآلي البيانات والتقارير الملائمة للاحتياجات المختلفة لمتخذي القرارات.					
35.	يملك النظام الآلي تقنيات الكشف عن الأخطاء أثناء المعالجة للبيانات المدخلة.					
36.	يوفر النظام الآلي معلومات وتقارير حسب الطلب وعند الحاجة.					
37.	تتوافق مخرجات النظام الآلي مع أحكام دليل النظام المحاسبي الحكومي.					
38.	يتم تأكيد الاكتمال المستندي لكافة المعاملات المالية والمحاسبية آلياً.					
39.	تتم المعالجة الآلية للبيانات في النظام الآلي وفقاً لإجراءات ضابطة وحاكمة لها.					
40.	يوفر النظام الآلي المعلومات المطلوبة عن مدى الامتثال / الالتزام بتنفيذ القوانين والتعليمات.					

م	العوامل الاقتصادية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
41.	يوجد ارتباط للنظام الآلي بالموشرات الاقتصادية.					
42.	يراعي النظام الآلي التوجهات الاقتصادية للإصلاح المالي والإداري.					
43.	تتفق الممارسات المحاسبية في النظام الآلي مع روابط التكامل الاقتصادي.					
44.	يساعد النظام في معرفة كفاءة توزيع الأموال العامة بحسب التوجهات الاقتصادية.					

م	العوامل الثقافية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
45.	يمثل النظام الآلي استجابة مجتمعية لاستخدام التكنولوجيا في الإدارة المعلوماتية.					
46.	يسهم تطبيق النظام الآلي في ارتفاع الثقافة المعلوماتية.					
47.	يراعي النظام الآلي في الممارسات المحاسبية الموروثة الثقافي للمجتمع.					
48.	يتفاعل النظام الآلي مع التنوع المعرفي في التعليم المحاسبي.					

قائمة الملاحق

م	العوامل السياسية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
49.	تطبيق النظام الآلي يتناسب مع نظام السلطة المركزية ونظام السلطة المحلية.					
50.	يستوعب النظام الآلي الانعكاسات المالية للأوضاع السياسية المتغيرة.					
51.	يحقق النظام الآلي مبدأ الشفافية في عرض البيانات والمعلومات.					
52.	يسهم النظام الآلي في تطبيق الاتجاه السياسي نحو النظام المحلي.					

م	العوامل التشريعية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
53.	يوجد تشريع قانوني يدعم التحول لتطبيق النظم المعلوماتية التكنولوجية في الوحدات العامة.					
54.	يتوافق تطبيق النظام الآلي مع أحكام القوانين والأنظمة والأدلة المالية والمحاسبية المعمول بها.					
55.	يستوعب النظام الآلي التشريعات الرقابية ومعايير المراجعة في وحدات القطاع العام.					
56.	يراعي النظام تحقيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لوحدات القطاع العام.					

م	العوامل التكنولوجية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
57.	يلبي الاستخدام التكنولوجي للنظام الآلي التوجهات الاستراتيجية للإصلاح المالي والإداري.					
58.	تتواءم تكنولوجيا النظام الآلي مع المتطلبات العصرية في جودة خدمة المعلومات.					
59.	يحقق الاستخدام التكنولوجي في النظام الآلي قيمة إضافية لوحدات القطاع العام.					
60.	النظام قابل للتحديث والتطوير لمواكبة المستجدات التقنية.					

إذا كنت تود الحصول على ملخص لنتائج هذه الدراسة أرجو كتابة بريدك الإلكتروني في المساحة التالية:

شكراً لك على إضفاء جزء من وقتك في استكمال هذه الاستبانة ،،،

Evaluation of the Automatic Accounting System from a Strategic Perspective

An Empirical Study Administered in Government, Accounting Financial Management Information System (AFMIS) in Yemen

Maeen Kaeed Alfqih

Abstract

This study aimed at introducing an obvious evaluation for government, the Automatic Accounting System in Yemen through integral variables and dimensions categorized on the basis of a strategic perspective in both aspects: information dynamic in the internal environment and information responses for the variables of the external environment.

Due to the empirical nature of the study, an analytical descriptive approach, based on the related literature review, which in turn helped in designing a questionnaire, was used. To validly collect the primary data, the questionnaire was administered on a sample of (80) accountants, internal auditors/supervisors, and IT specialists at the General Services Units, the population of the study, which applied the automatic accounting system, namely Ministry of Finance, Ministry of Education, Ministry of General Health and Population, Ministry of General Works and Roads, to achieve the objectives of the study.

However, the overall findings of the empirical study revealed that the strategic evaluation of the automatic accounting system was high in that the mean scored (3.677). This cumulative score indicates both high degree of information dynamic and average degree in information response. However, based on the data analysis of items of both evaluation aspects, both cultural and technical factors scored the top position whilst the information operation scored the second position which was very high in that the mean reached (3.814). In contrast, both economy and legislation factors were low whose mean scored (3.403) and (3.572), respectively. Further, the items of the other areas showed variant degrees, higher and lower, and means.

Based on the above findings, it was recommended that the administration of updating the general finance should work together with the General Services Units in a strategy to: achieve development for the sake of integrating information between the automatic accounting system and the components of the internal environment of the General Services Units, and avoid as well as treat, if any, misinformation dynamicity. Moreover, they should work side by side with variant institutions of government sectors so as to develop the information performance of the automatic accounting system through achieving the information response and dodging information alignment backwardness with the external environment variables.

REPUBLIC OF YEMEN
The Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Alandalus University for Science & Technology
Dean of graduate Studies



**EVALUATION OF THE AUTOMATIC ACCOUNTING
SYSTEM FROM A STRATEGIC PERSPECTIVE**

**(AN EMPIRICAL STUDY ADMINISTERED IN GOVERNMENT,
ACCOUNTING FINANCIAL MANAGEMENT INFORMATION
SYSTEM (AFMIS) IN YEMEN)**

DISSERTATION SUBMITTED BY

MAEEN KAEED ALFQIH

UNDER THE GUIDANCE OF

Dr. MOHAMMED HAMOUD ALSAMHI
PROFESSOR OF ACCOUNTING AND AUDITING, IBB
UNIVERSITY

TO ALANDALUS UNIVERSITY FOR SCIENCE AND TECHNOLOGY
IN FULFILLMENT OF THE REQUIREMENT FOR THE AWARD OF
THE DEGREE OF MASTER IN ACCOUNTING

2018 - 1439